









ص ۳۰

حاشیه عصم الدین علی سید الطول







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه الوافية ما واشكره على منته الكافية ما واصلته على حبيبته الجارية  
 الفضائل محمد المبعوث رحمة الله واولاده واولادهم وعلى الذين جازوا باكرم  
 الشياطين واصحابه الذين فازوا بكل الفضائل فيقول راجي  
 عفوانه وفضل الميامين الفقير حبيب الله بن صلاح الدين المحض في هذا السبيل  
 بلاء الكلي مولد الذي من الله ووطننا ارضنا حاله وحقه امانه لا  
 خلوت النسخة التي تحتها بقعة النيف مام حواسي الطول من الترف  
 افضل العباد السابقين مولانا عصام الدين نعمه الله بقوانه واسكنه  
 جناته وورثته على مواشها حاشي فريدة وغواشي فريدة اجبت ان  
 اجودها في هذه الاوراق لتتشر بين المستعدين في الافاق فيقتضي منها  
 كل طالب وطهر وياخذ منها كل متعلم اريه وينه كروني في دعائهم المستجاب و  
 ثابهم المستجاب وبات المستعان وعليه التكلان **قوله** يريد ان يختص  
 يقال لا تخم انه اراده ذلك لم لا يجوز ان اختصاصا لخص بتم ثبوت جميع  
 المحامد له تعالى بل يرشد الى ذلك قوله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه  
 ان يقال فلا يكون جميع المحامد مختصة به قلت ثبوت جميع المحامد في قوة  
 الاختصاص فلا يخفى في صحة انه يكون اراده ذلك ويكتفي في جعل شي اراده  
 في اللفظ احتمال ذلك نعم يكون العبارة احتمال **قوله** ان اختصاص  
 جنس الحمد فان قلت اختصاص جنس الحمد كيف يستلزم اختصاص جميع  
 المحامد وخص الحمد صحيح مقيد بجواز مخاطب بتوهم انه ان الجنس شبه تعالى  
 وبين غيره بخلاف جميع الاواد اولاً فائدة اولاً بوجه مخاطب يعنى  
 ثبوت جميع المحامد لغيره كما قلت لا يتم ان فائدة الحمد الحقيقي راد اختصاص  
 الخطاب ولو سلم فنوق بين اختصاص جميع المحامد وخصر فائدة

بقائه

هو اسرها

الحمد

لخصه هو الراد لا فائدة الاختصاص ولو سلم فانه لمن اعتقد ان بعض المحامد مختصة  
 بغيره كما فقد اعتقد اجمع المحامد مختصة بغيره هو انه لا يغير قوله فانه قلت  
 مع الملازمة بين الصحيح اختصاص جنس الحمد وسماه واحكم اختصاص  
 المحامد كلها مستد ايماناً فانه هذا الحكم الفاعلة وتصلبه في الاغزال نعم لم  
 اختصاص المحامد وهو لا يدري اي هو منه هبه وتصلبه فيه جعل ذلك المحامد  
 ذلك النوع من الحمد وهو الحمد على افعال العبد قوله ايضا اي كان محامد كما  
 راجع اليه اي كان ذلك النوع من الحمد راجع الى العباد محمولاً على الكامل  
 بجعل اعمامه فانه من عدم لانه ذكر الحمد واراد الكامل قوله وهو ان  
 محمول فيه ان محمول زيف ليس بل السبل على هذه الدعوى وزيف  
 وارضاءه اي زيف بعضه وارضاء بعضه او جميع ما ذكره ليس زيفاً  
 ولا ارتضاء ولا اراد وما زيفه وما ارتضاءه على حذف الموصول وهو شائع  
 في الكلام قوله بمعنى الترتيب ليجوز ان هذه العبارة تدل على ان السؤال  
 عن معنى تعريف الحمد لا عن معنى تعريف اللام مطلقاً واللام تدل على معنى تعريف  
 اللام فيه فالذي يدل على ادعاء ان لا تدل على كمال على ان  
 الا الاستغناء فالذي يدل على انه جعل الحمد محمولاً على الجنس دون  
 الاستغناء من غير منع من الحمد على الاستغناء انه صرح بالجنس انصر  
 فيه انه يطلق تعريف الجنس على الاستغناء على انه يصدق بيان معنى  
 اللام والاستغناء مستفاد من المقام والسبب لكون هذه السبب لم يتم على  
 عموم ما قالوا ان تعريف الجنس في المقام انما في محمولاً على الاستغناء بل  
 يكون ذلك مخصوصاً بما اذا لم يتم اراده لجنس مقام الاستغناء بالتوازي  
 او تحقق التعريف لا ينزل مقضاهما بارادة معنى لا يحتاج فيها الى التبيين بل في  
 اراده لجنس محتاج فيها الى الفاظ التبيين قوله قلت الاختصاص ان  
 نقب هذا القول الاختصاص متساويان فانه كان المقصود اختصاص الاواد  
 وهو الاستغناء فالظاهر وان كان اختصاص لجنس خص جعل اختصاص  
 الاواد وليلا على اختصاص لجنس وسلك طريقة البرهان لمن في البداية و  
 اجواب انه لا يستلزم لانه يخرج على الحق اذ كل اقوم ان اختصاص الاواد



لا يثبت الا بخصائص الجنس فانما نعلم خصائص الافراد الا انه يقول  
 احد لا يتكون الا بالفاعل المختار الذي صدر عنه وهو انه تعالى كما هو مذاهب  
 اهل الحق وظهر من هذا انه لا وجه للاستدلال بخصائص الافراد على خصائص  
 الجنس **قوله** فانما يظهر لاننا نعلم ان اعمى ان المصحح غير الضمني فقول  
 فانما يظهر مبني على الازام واجمل ولا بد ان الامر ليس بظاهر او يتجه انه  
 لو اريد الاستدلال مع كون المقصود اخصاص الجنس لكان في افادة اخصاص  
 الجنس سلوك طريق البرهان **قوله** والمقام الخطابي اه المقام الخطابي المقضي  
 للمبالغة يرجع ارادة الجنس لان في ارادة الاستدلال عموم الحكم الذي هو  
 ملته التحض لان ما في عام الادق خص في البعض و ارادة الجنس يري  
 عن المصلحة المذكورة فمثل **قوله** في مقام تخصيصه اه من ان مقام تخصيص  
 يمنع ارادة الاستدلال اذ لا يكون رد الاعتقاد مخاطب فصار ان يكون  
 اولى بالاستدلال في كل مقام **قوله** وبطلانه اظهر اي بطلانه اظهر من مفهوم قضاء  
 اظهر على كل احد او بطلانه اظهر من كل خفي فلا يخفى في بطلانه من وجه والا  
 لكان اظهر من نفسه **قوله** فكنا نقدر لاجابة الى تقدير المبدء لان هو حسي  
 عطف على خبرانه ولي ذلك فالمبدء موجود والاولي تقدير مقول لا  
 عطف الانشاء على الاخبار وقع في حمل لاهم الاعراب واختار التحف في  
 في خواشي شرح العقائد منع كون وهو حسي اخبار بكفاية لجواز كون  
 انشاء التوكيل وبعد علم منع عدم صحة عطف الانشاء على الاخبار اذ جعل  
 عطف القضية على القضية من غير ملاحظة الانشاء والاخبارية **قوله** ان يقول  
 في حق انما يكون الامر فيما ذكره الشارع هنا منافي لاستصحاب لو كان  
 حقيقة تقدير وهو مقول بينا لا يصعب بيانه **قوله** فانما اظهر من يمكن  
 تقدير اختيار العطف على حسي اجواب بمناسبتين **قوله** يقال على تقدير  
 العطف على حسي عطف على خبر فكون في حكمه كما يجب تأويل الجدل ان  
 الانشائية الواقعة غير مقول في حق كذا يجب تأويل المعطوف على خبرية  
 فيكون تقدير الكلام وهو حسي ومقول في حق نعم التوكيل من قبل عطف  
 المؤثر على متعلق انشائية على مفرد **قوله** اي مبتدأ المسج خبر حسي جريان

ان وبعده خبر ثالث ضمين الكلمة باللفظ والاسم والكنية قوله اي قالوا  
 حينا انه متعلق المنفي او المثبت بقديره يمكن لم يرد بالتصوير شيئا  
 على ما سبق ذكره فلا فائدة قوله وليس هذا الجوار اخصاص الاختصاص  
 ومحسن العطف انه من قبل عطف للمعطوف على المعطوف والا لفاظ مستوية  
 الاقدام انشاء واخبار بل افراد او تركيبا قوله اول ما يمكن لو انقضى عدم  
 انك في حسن زيدا بوجه صالح وما انقضى جواز العطف بانقضى عدم  
 انك في حسن ابو زيد صالح وما انقضى جواز العطف او حسن هو  
 شدة ارتباط الخبر عن صلاح الاب والتجرب عن نفسه وذلك لاننا  
 فائدة يكون المعطوف حاله محل من الاعراب لولا ان لا يخفى في لا يقع  
 اشتراط ان يكون المعطوف والمعطوف عليه محل من الاعراب و  
 الذي جواه على ذلك الذي جواه اطلاق المقدمة على جوه الكتاب و  
 اندفاع الامر من فروع بثبوت لاثباته **قوله** اسن الحكاكي اورده لم يورد له  
 للحكاكي في اواخر البيان بيان غاية العلوم الثابتة بل توفيق الفضيلة  
 والبداهة والمقدمة في هذا الكتاب بيان الغاية قوله ويظهر لك منه  
 يقال عبارة في شرحية التسمية وهي انها امور متناهية فالمناقشة لم تقم  
 الكتاب على انه يحتمل ان يكون بيان التسمية بالحدود والغائية والمنهج  
 مسامحة لتتم على اللفظ منزلة المعنى قوله الامقدمة الكتاب فيه لان  
 غاية الاحراز لا يكون حد العلم وغايته وموضوعه مقدمة العلم ويكون  
 ما ذكره في شرح الرسالة مخالف للقيمين مقدمة العلم منها ولا يلزم منه  
 ان لا يثبت عنه مقدمة العلم لجواز ان يكون مقدمة العلم عند التصور  
 بوجه ما في التصديق بغاية ما **قوله** زيادة توضيح بحيث يتوقف على تلك  
 انشاءها التام بوجه بقوله احتاجوا في التفضي عنها الى تلك الاسماء  
 العلوم ليس اطلاق اسماء العلوم المدونة على المعلومات وعلى اداء  
 كانهما مطلقا بل شرط حصولها وجعل قوله كما ينبغي عنه تفصيل العبد تقدير  
 اي الوقعات وتصويرية هي باقية افراد المبدء قوله تقديره و  
 تصويرية هذا مبني على جعل الماضي واخلت في العلم وعلى جعل المبادي  
 للعلم بمعنى التصديق العلوم كانه المبادي للعلم بمعنى المبادي للمعلومات على



بصورة يستفاد منه ان المراد ما يتوقف عليه النوع في العلم المبادي والباقي  
على خلاف ما يستفاد من قول الشيخ ما يتوقف عليه ما يمكن المختار عنده  
ان العلم هو المبادي والباقي من سائر العلوم **قول** كما هو المشهور انما قال  
كما هو المشهور انما قال في مخالفة الشيخ كما هو مستثنى عن تفصيل الذي لا بد  
منه او المتأخر من عبارته اذراك معان اخرى متعديتها هي مبادي العلوم  
التي يتوقف عليها بل ليس يصحح بل المتعديتها هي مبادي العلوم  
العلم والسفيرة بالغايب والموضوع **قول** انما هي الاناظر على المعاني  
الاخلاق ما اذا اريد ان يعبر عنها بما ذكره او ذكره او ما عن النفس والارادة  
لم يقبل في النفس المعينة كما قال في الاناظر لا يمكن ان يتفاوتت بتفاوت  
تفاوتت نفوس باختلاف انواع الخط في البري والركي بخلاف اختلاف  
الاناظر قوله واما عن النفس والارادة فاعبر عن النفس والارادة على الاناظر  
بما وسطة وعلم المتكامل بوسط تلك المتكامل **قول** والنفس الظاهر  
او النفس وكونه عبارة عن علم المتكامل عن حديث انها مدلوله لها احتمال فلو كان  
الكتاب عبارة عن المعاني تلك احتمالات ويزيد بالنظر اليه اقسام المركب  
في الكثرة او الاثنين منها فليكن بسم الله اقسام وهذا مفهوم كلي  
مختصة فيه ان كان عبارة عن المعاني كما في المسالك ان يكون المقدمة  
التي هي في منها عبارة عن مجموع معان مخصوصة كسائر اقسامه ويكون  
عبارة عن جميع معان مدلوله منها الا اننا يتوقف عليها التفرع فلا  
يبرم جمل من جهة الكلية في الايراد ايضا المقدمة التي في الكتاب  
لا تختص فيما يتوقف عليه وان كان بعض ما ذكره في حاشية  
**قول** وكأنه قيل لا معنى لقيم الثالث في لغة المعاني حصل  
مذكور في المتن ان لغة في المفاتيح **قول** فالجواب هو انما هي الجواب  
ان المراد ان المقدمة مختصة في كذا او لا يخفى ان المركب من الاناظر المعاني  
لا يختص في المعاني الا ان يتكلف بالمراد حصر المقصود في المركب **قول**  
وكذا وجوده فالجواب انما يقال ارادة وجود شي لغيره ارتباطا بالغير  
تقتضي كونه موجودا بالاعتبار نفسه والالكان بالوجود في الابطال لان  
ما لا يمكن ان يكون الثابت لشي بانما يجوز الثوب فلم يرد بالوجود في كونه

وكذا انما هو سقوط الاخير حتى لانه المعاني وغيره ما يذكر في بيان العلم  
وبعض هذه المعاني **قول** وهي ظروفية في بحث لان تفرقة في كذا  
انما الاناظر ظروفية لبيان المتكامل **قول** لا طريق الاناظر اصح يقع انما يقال  
طرح الاناظر هو المتكامل بناء على ان الاناظر مزيد برأيها وتنقص نقصانها  
فان اللفظ انما يورد بعد المتكامل مكان المتكامل فليكن بغيرها الاناظر **قول**  
ولم يدعوا حصر اعتقادات المانع لا يختص في دعوى الخبر العقلي بل مدعى  
احص الاستقالات انما فالتكامل مركب وصف لخصه فاللفظ وتوجيه حصرهم في  
الثلاث والاربعة بغير ما يذكرون ويعد لا بد ان يراد ما شاع ذكره والافق  
صريح في حاشية راس التسمية بانهم يذكرون ستة امور **قول** نظر الى تفر  
الغايب او نظرا الى المقاصد اهم **قول** على العلم اي على المتكامل العام او  
خاص والعام وضمان للفظ **قول** ذنب لذلك وقع لا يقال لا يفهم  
في المورد المستترك معنى ويصير ذلك الكلام في مقابلة قرينة على ما يرد في كلامه  
ذكره في مقابلة الكلام قرينة لما هو المراد وجه الدافع انه اشهر فيما يقابل  
المركب بحيث يفهم منه عبدا لا طلاق بل اطلب قرينة فبعد فقد هذا  
المعنى من تصرف الكلام عن معناه الحقيقي وفي نظر لانه وان سلم  
ان المفهوم من عند الاطلاق ما يقابل المركب المفهوم من عند  
ذكره في مقابلة البني والمجموع ما يقابلها فلا يصرف الكلام عن حقيقة  
بل الكلام تصرفه عما في ذهنه فلا بد في ارادة العام من الكلام قرينة  
اخرى والا لاحتل فهم المراد من المراد وايضا تأمل **قول** ويجعل مدونها  
يكن انما يجاب عنه بان البحث في الفهم عن الكلام البني والتفرض ايضا  
يتوقف معنى البلاغة عليه ويمكن في موقفة البلاغة حصر فضيلة المورد  
مقصود من تفاوت خوف والوابة ومخالفة العياش لان تناو الكلمات  
في المورد يوجب تناو الكلمات في الكلام لانه الكلمات احواله فيكون  
في موقفة فصاحة الكلام موقفة المورد ما ذكره والا وجه ان يجعل المورد بمعنى  
ما لا يدل في لفظه على وجه معناه ويكثر في موقفة فصاحة الكلام موقفة  
فصاحة المفردات بهذا المعنى ان كل واحد لازم لو كان التوفيق  
باللازم عن الجمول لقصد المسالفة لم يكن للتأخر وعدم الاحتياط **قول**



غير محمول كون المحذور غيره محمول على الفضاة بمعنى كون اللفظ جاريا به  
لا يمكن التكرار فاذكر الشيخ في صورة الدليل لا يكون الا منها فاذكره في الكتاب  
سقط عنه ما قبل **قول** بمنزلة الجنس لانه المتفاوتات معنويات اعتبارية لا دخول  
النسبة فيها في الجنس والمشهور انما يستعمل في اعتبارات الموجودة على ما في حوزة  
الموسط وقوله فانه تصح المتن في حوزة مخصوصة بناء على عدم الوقوع بين الحركة  
والنوع في المعنى فلاخذ في المتحرك التحرك لا الحركة ومع ذلك المحمول  
في الحركة المحصورة لا الحركة مطلقا الا انه يقال محمول على جنس يستلزم صحة  
حمل الاعم ثم استدام حمل النوع على المتن استدام حمل المأخذ على المأخذ  
اذا كان احدهما بمنزلة الجنس للآخر من عدم ظهور الوقوع بين كون احدهما  
بمنزلة الجنس للآخر وبين كون احدهما بمنزلة الفصل للآخر **قائل قول**  
المتن في الحركة المحصورة معناه **قول** ما ليس محمولا عليه  
وهذا يمكن تصحيح التوفيق بتقرير ان فتح باعتبار حذفه ولو قصد المبالغة  
بالايراد على صورة الحمل **قول** وخلصت له عن الكثرة فعلى هذا ينبغي ان  
يكون فصاحة الحكم ايضا او عدمه مع انه لم يقل به المصنف ايضا **قول**  
علب ربما يمنع المنع ضيق لانه بعد ان يهل السكك في تحصيل مفهوم الفضاة  
مع الصلة في الحكم فيها فالله في ان ماذكرة تحصيل من مفهوم الفضاة  
وانما قال من غلما انه اشارة الى حيل مفهوم الفضاة وهو ان ما  
يجعل مفهوم لفظ حبس الاشغال ومن هذه الموارد ما هو من عند  
الشيء فيظن ان مفهوم اللفظ ولا سبيل الى الوصول الى تعيين مفهوم  
اللفظ اوسع من هذا **قول** فاما السكك في حوزة ان السند لا يصح سندا  
لا يكون الفضاة حقيقة في احوالات المذكورة لا ينفذ في حيل من عند ما في الفضاة  
**قول** او اكثر لا فائدة في قوله او اكثر بل محمل ان توفيق المبتدأ اكثر  
مع كثرة والتكثير ليس غير فصيح **قول** او على ما قبل فاما الفضاة  
فكونها موقفا معقول التوفيق معنى كانه فصل توفيق الفضاة في الموقود خلوصه  
**قول** وان احوال حبس الى اذلة او احوال حبس الى صرف اللفظ عما هو  
الظاهر من غير تقدير كما في حمل كلام الشارع على ماذكرة بعض الامور **قول**  
وافه بتكليف للسكك في حوزة ان توفيق الفضاة في تقدير المعامل للظروف

كلام نحو في المقتضى ان هذا لا يبعد وزنه من الايجاب لانه محمول والكلام يفهم  
من الظرف من غير تقدير ويمكن ان يتكلم في ان اشارة الى ان الظرف  
يربط باعتبار الكثرة الذي يقتضيه **قول** قبل الصواب لم يقل في معناه طلب  
العبد لوقف اذري على ما قبل النوع فحتمه فاذا افقدت **قول**  
على انكش في حلبة حاله وبعده ان لم يعلم حلبة الحال والاحق بان اعتبار ما  
هو ابعد من التكلف وفي التوجيه الاخر تكلف في احوال السكك تحت الطلب  
ما رعى الصواب هو الرفع ثم العبد ما يكون صاحبه بمعرفة حال ان الصواب  
والظاهر حينه مع توجيه الشيخ **قائل قول** لا يذم الا المبالغة فيه نظرا  
المازم اما الاكاد او المبالغة يقتضي المبالغة في المفهوم **قول** وان  
يقوم ان تنوع قول يقتضي الحال انما اقول يمكن ان يكون المقصود من التوفيق  
ان مقتضى الحال ليس ما يوجب حال بحيث يمنع انفكاكه عن الحال كما يقتضيه  
لفظ يقتضي بل يقتضيه البليغ منسبا للحال ولفظ الاقتضاء مبالغة و  
تنبيه على ان البليغ الزنه جدا **قول** وجعله تحت له لا يستلزم دعوى الاكاد  
انما اقول اما ان يراود بقوله يقتضي الحال هو الاعتبار المناسب للحكم بالمفهوم  
على المفهوم فالنتيجة الاكاد في المفهوم واما ان يحكم على كل ما واد المفهوم فذلك  
لا يدل على المبالغة بل يجوز ان يكون المفهوم المحمول اعم الا انه يقال ترفع بحجة  
المحمول حقيقة الفصل على ان يكون الحكم على المورد محتملا لا كاد ومفوما محمل  
خفاة قضية النوع نظر لانه اما ان يراود الاكاد مفوما او المبالغة وسمى  
سرها بخصوصه لا يتوغل واردة ما يشمله غير طاهره **قول** سمي علما اجاليا  
ان العلم الاجالي لا يحصل بصاحب قوة الاختصاص بل من علم التوحيات  
علم ما يؤول لتوفيقها احوال اواف الحكم من حيث الاعراب فحصل  
لاحالة اجالية الا انها ليست هذا الفصل الاجالي فالعلم الاجالي الذي  
هو مبدء التفتيش انما يكون لصاحب الحكم **قول** لم يحل لا يصح **قول**  
سقط العلم ولذا اخبارها ان رج والاحتياج الى معرفة المنطق لا العلم  
ليس مطلوب الادراك بل ادراك هو التفتيش بالاصول وخصوصية الماذرة  
فانه حاصله من المنطق فلا بد من ملاحظة واردة وادوات ان العلم التقيني  
المخصوص فمعرفة الادراك المخصوص مناصفة لا محالة نظر بل الظاهر ايضا



انه اعرفه او غير مشهور فليس اطلاق العام على الخاص تأمل **قوله** فلا بد من  
 تقديره او لو لم يقدر لصدق تعريف المعاني على غير ادراك الاصول محال  
 مدخلية في تسمية احوال اللفظ كالتأمل **قوله** بتواعد واصول تدبر في  
 العبارة **قوله** في التفسير الظاهر ان بقاء بقاوة القوة التسمية في العقل  
 والا نفس الادراك بالفعل غير باق مع الملكة كالاجني ولا يبعد ان يقال  
 معني كونه وسيلة في التفسير ان يجعل وسيلة اليه وكونه وسيلة  
 لا يقتضي تحقق البقاء **قوله** على احد من هاتين المعينتين اعلم ان تعريف علم  
 المعاني بالملكة والادراك يستلزم بالملكة المسمى بالملكة او ادراكها كذا  
 مع انها ليس بعلم بل العلم ما حصل بالاستدلال والعلم تقليد اسمي حاكيا لا  
 عال لما وقع به المحقق في شرح على المقتض **قوله** وحده على الادراك جائز لانه  
 يرجح كونه معني حقيقة كما يرجح الاولين الف على التقدير **قوله** اولاً عندنا  
 فلا يصح تحديد بلاغ المصطلح بمكة توفيه حواصص التركيب كما يصح  
 بمكة اية اكل فادام مطابقا لمتن الحال اذ وقع ظاهر بين كونه الكلام مطابقا  
 لمتن الحال ومحركا في خواص تركيب مستلزم ليس له خواص ولا اعتداد  
 بخصوصه فهذه نكبات منته على عدم اتحاد المفهومين مستلزما له  
 صحة اياه فان وقع البحث ودفقه بان يقال المادة تركيب ذلك المصطلح كل  
 تركيب يرد عليه وتوفيه حقها ان ياتي بها على وجه لا ياتي لاحد غير من  
 عليه بقوت ما يفتي وغايتة العلم بتوابع الاعانة **قوله** فلا عجرة كذا  
 تركيبة فيه انه يتح ان يقال فلا عجرة لمتن الحال بالتركيب اليه فلا يورد كلاما  
 مطابقا لمتن الحال **قوله** وان لم يسم هو لا يجوز المقصود على التوفيق يدعي  
 بثبوت الدور فيه ومقام الجيب منه لمتن الحال المفهوم منه الا كما خارج  
 عن قانون التوجيه وابطاله ايضا لا ينفذ لان التزام كلف لانها مستلزما  
 على وجه لا يسمي على سبيلها الدور والها واحد **قوله** فالاعراض اه لا يقال  
 لكن هذا الاعراض اذ يكون فاما هو بعد هذه التزام فلا ان يدل معنى توصيفه  
 اية بوجه بان يقول توصيفه خواص التركيب حقها وادراك كل كلام موافق لمتن  
 الحال مستلزما لانقول لا يكون التزام في رفع الدور لجواز ان يكون احد  
 المتنازعين مستلزما للدور دون الاخر **قوله** اعراض عليه لا حاصل لهذا الاثر

اذ جواب الشرح لا يتوقف على ف وهذا المعنى بل على صحة ما ذكره و  
 قد لهم لا يفهم مباينة ترويج جوابه **قوله** اذا اريد بالشيءات فيه انه  
 لا حاجة الى الارادة بعد ان صح السلك في لفظ الانواع **قوله** اذا اريد  
 بها استحضارها كونه حقيقة اللفظ ارادة الاشخاص ولا صارف عنه  
 فالجواب مع التراجع لتوفيه اضافته فيه ايمنى خواص التركيب خواص  
 يقتضيها تركيب يرد عليه فلا يلزم ان يكون التركيب للبناء ولو سلم  
 فله التوجيه يلزم ان يكونه فليس من قبله فليلا لانه لا يوفى المصطلح خواص  
 التركيب البينج من خواص التركيب فيصير بليغا بعد توفيه فالتوجيه ما  
 ذكره انت **قوله** ورد بان السلك فيه المصنف عرف بلاغة  
 الكلام فلا حاجة لعدوله عن تعريف المعاني بعد تعريف ببلغة الكلام  
 وايضا عادة المصنفين ايراد اللفظ الخفية الى التوفيق ولا بعد ذلك  
 عينا فمابينهم كيف لا وقد ذكر المصنف ايضا لفظ الحال ويعتقني الحال و  
 هو لفظان اصطلاحيان محتاجان الى التوفيق **قوله** بما هو المقصود  
 في التفسير بما هو المقصود لفظ وان كان لا يحتاج الى التوفيق على اعتبار شيئية  
 لا فواج موقوفة المفهوم التوفيق والتفكيك لانه يحتاج الى اعتبار محتمل لا فواج  
 تطبيق الكلام على التشبيه والمجاز والمجتمعات البديعة التي قد يكون مقتضى  
 الحال كونه مستقلا **قوله** ولانه لم يتوجه ولانه لا ياتي اتحاد سبب المطابقة  
 لمقتضى الحال **قوله** وقد يتوهم ان يتوهم ان المفردة التي عليها  
 الدور وهتة لا حقيقة لها **قوله** مستلزم صارف الى اوجه على تقدير ان يكون  
 المصطلح موقوف على صفة الكلام يلزم توقف موقوفة اجرة وصفه في المصطلح  
 الكلام ولا يستلزم الدور ولا يلزم الدور فوهم الدور على هذا السور استلزام  
 من ان يلتفت اليه ويقصد الجواب عنه **قوله** وجوابه وجوابه على التقدير  
 انه تعريف صفة المصطلح بان حصار عن الشيء على ما هو به وحصول موقوفة من  
 غير مقتضى موقوفة صفة الاجزاء والتشبيه بما في **قوله** وانه احدى في التوفيق  
 ليس الصفة واقفا في التوفيق كما يعينه قوله في التوفيق فيه ما محتمل  
 قوله فلا دور او فلا دور او كان مراد المعنى من انه الجواب لا يدور



والدور لازم مع كون المرفع خبر صدق الكلام والموقف بصدق المتكلم  
لا بد منه هذا الجواب وان ظهر ان مراده هو هذا لا يقول اذا كان صدق  
المتكلم بعينه صدق الكلام لا يصح ان يوقف بالخبر عن الشيء فلا يصح الجواب  
حينئذ بعد الخبر لا نأخذ بقول قد انفع الدور بقدر الخبر واما حديث عدم صحة  
الحكم فاعراض لم يحتاج وقفه الى ارتكاب ضرب من الخلل فاقول في رد  
في الخارج الى اياه كما ان الوجود في الخارج ما يكون خارجا لوجوده لا  
نفس وهذا يقتضي ان يكون في الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرفا للوجود  
وذا ليس مقطوعا به بل يحتمل ان يتعلق بنسبة الوجود اليه حيث يقول الوجود  
في الخارج ما كان الخارج طرفا لنسبة الوجود اليه لا النسبة الا ان يقال هذا  
عند ان الوجود في الخارج من العوارض الذهنية لكن لا خلاف في انه يدل على عوي  
الذهنية وفيه بحث فان قولك في الخارج طرفا لوجود زيد اذا كان الخارج  
طرفا للوجود فلا بد من تحقيق تلك الطرفية ولا شبهة ان يكون نفس زيد  
في الاعيان معناه انه واحد في الاعيان وليس وجود زيد في الاعيان  
معناه انه الوجود واحد في الاعيان فلو قيل الوجود في الاعيان معناه  
ومعناه النسبة في ثبوت الخارج وواحد منها كلامه قد سطره كلام  
طاهر في التحقيق فاذا كانه ولا ارتباب ايضا لا ارتباب ولا خلاف  
**قوله** وجود شيء لغيره فرع وجوده هناك اشكال مشهور وهو ان ما  
تترفع عنه علم انه ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المبتدأ لفرع ثبوت المبتدأ  
برالبتدأ يصح ان يكون عدليا كلف ولا ريب في صدق زيد غير في الخارج  
واجب با مراده انه وجود شيء لغيره اذا كان من قبل قيام الاعراض كمالا  
ينتظر ثبوتها صح به في بعض تصانيفه والكلام ان لم يكن في ثبوت الاعراض  
براعم لكن كحق المثل اقتضاه ولا يخفى ان مع قد هذه التوجيه عن العبارة  
والمقام بدو النقطة على غرضه الكلام ووجوده فالقرب ان يقال اراد  
انه وجود شيء لغيره وارتباطه بالغير يقتضي كونه موجودا باعتبار نفسه  
والا فانه بالوجود لا يخلو لانه المستحيل ان لا يكون الثابت لشيء ثابتا  
بجوهر الثبوت فلم يرد بالوجود في نفسه كالمشهور في الوجود المحمول بل الاراد

كلاما يحكم عليه بانه ثابت فيكون كل محمول موجودا في الخارج ووجوده الموضوعية  
تأمل فانه دقيق جدا والكمال وقت في على الناحيتين **قوله** فرع وجوده  
لا يقال فيه وجوده راجع الى الوجود في الخارج لانه فرع ثبوت المبتدأ بل  
فلا بد ان ما تقرر ان ثبوت القيام المبتدأ لانه فرع ثبوت المبتدأ بل  
المؤخر خلافه لانه لا يخلو عنه قوله فيكون الامر موجودا لانه القيام بثبت  
له في قولنا القيام حاصل لزيد بل قولنا واما حصول القيام له فليس موجودا  
خارجا لانه لو كان الكلام في الحكم على القيام لا بالقيام بشي ان يقال واما  
حصول حصول القيام تأمل **قوله** فثبت ان في البنية لو حصل قول ان  
فان لا قطعنا وسيلا بقوله فلا بد من وقوع شيء في الخارج لم يكن مستدركا فقال  
**قوله** بخلاف كونه حصول القيام لغيره ان يقال المراد القيام حاصل  
لزيد مع قطع النظر عن ادراك الذهن وحكمه والمراد بالخارج خارج النسبة  
الذهنية لا ما يردف الاعيان فيرجع الى ما يجب به عن اصل السؤال او يقال  
المراد ان القيام حاصل لزيد مع قطع النظر عن الادراك والاحصول للنسبة  
مع قطع النظر عن الادراك فيصعد القيام حاصل له في الخارج ولا يصح النسبة  
حاصلة في الخارج **قوله** ويرى ما يجب الى افوه اما قل ربما لضعف الجواب  
لانه بعيد عن الخارج على خارج النسبة الذهنية براد ان خارج النسبة الذهنية  
اما الذهن او الخارج على ما تقرر في كل غير اخر الخارج فلا بد في دفع البنية  
من تحقيق طرفية الخارج او مبني على ان الخارج انما محمول على نفس الامر  
وهو في المتعارف فحق منه **قوله** بان ليس المراد الى افوه ولو كان المراد  
ما يردف الاعيان لم يستل الاعيان التضايا الشرعية الذهنية بل يكون  
رافعة والاشكال ان ليس خارج براد فاعيان **قوله** يستل ان النسبة  
لا يخرج المراد بالخارج في تعميم الكلام ليس يردف الاعيان خارجا جاب بربما  
هو كونه وانما اريد المحقق لانه لا بد من البنية لانه اذا قلنا زيد موجود في الخارج  
في النسبة الخارجية لا شبهة انه حصل الخارج بمعنى الاعيان واما كحل هذا الجواب  
وهو انه لم يخل قد سطره كلام الشارح على هذا الجواب مع انه يتم قوله فان اراد  
قطعنا غير متصف به ان حصل على الجواب النافع **قوله** الى هذا الجواب  
الذي هو اما قولنا مستدركا لانه لا يخل عليه ذلك الجواب فادعاه صادر عن



علم وموساه قلت وقوله فلا يلزم انما باعتبار ان يسمى غلط فظا به وانما اعتبار  
منع اعتبار المدح والذم فلا يلزم الاشتراط بحسب الوفاء **قوله** ما ذكرناه من  
انه لو لم يذكره من التبادر لكنا المستفاد من قوله لم يغرب زيد نفي مقصدا  
لغرب لا نفي الغرب **قوله** عن قصد بعيد به ان العرب يستعملون قدم الا  
الاستعمال على النقل تنبها على المناسب ذلك لان الاستعمال لا يوجب النقل  
ووجه ما ذكره الشيخ ان نقل اية اللغة اقرب اليها **قوله** وهذا كان فيه  
بحسب لا يجوز الاستعمال العرب ونقل اية اللغة بوجه سليم انه داخل في مفهومه  
غير كاف لنا لانه صنف الاصل ولا بد له من دليل يدعو اليه في هذا المقام  
**قوله** على رغم هذا النقل فيه ان رغم النقل لا يوجب البحث لو كان  
مما لا يملكه القوم حيث اتفقوا على ان المركب التام انما هو ذات  
ان احتمال ان يكون شيئا واحدا في الاول فوحي لكن لا رغم النقل من  
لان الحقيقة على ان قول التام بمنزلة اكان الطيور وليس يجوز ان هذا  
وكلام المجنون كالتام **قوله** يبطر قطار سلطان عدو مثل كون احدهما  
ما يقع الا فقار على العادة دون الاف والكود معلوم بصورة او نقلا  
وصالحا للحكم عليه وبه او غير صالح **قوله** لا فرق بينهما فيه انه لو كان  
امرا بغيره لا فرق بين النوعين اكله لم يقع قوله الا انه لا يستفاد من  
المشتركون الذي يختلفان به في الاحتمال وعدمه ونحتاج في هذه الكلمات  
اما ان يرد بان يقال هذا الكلام من قبل ولا عيب فيهم غير ان يتوهم  
او ليس المقصود بالنوع المشتركون بالعام واخصار النوعين فذكره  
كناية عن نوع النوعين اخص لا عن نوعي جميع سوى ما يشاهد **قوله**  
بر عن خصوصية اخرا ايضا فيهم من انما الباعث على حمل الاحتمال على ما ذكره توقف  
استقامة التوفيق عليه وليس كذلك بل معنى الاحتمال عند المنطقيين ذلك  
كما في شرح المصالح في حيث القضاء **قوله** ليندرج في توريثه الى اقره لا يتوقف  
اندرج هذا الاختار في تعريف اخر على ان يراود احتمال الصدق والكذب بالنظر  
الى خود ما به اجبر على كون ان يراود الاحتمال بوجه ما فيكون اندراج رده قائم لا  
لاحتار بالسطر الى خصوصية واحتمال جوده انما لا يسلط الى الجودية عن خصوص الحكم  
بجميع التقيضات محال لتجديده عن خصوص الطوائف **قوله** نظر الى خصوصياتها

في ارباب والاحكام اجمع خصوصها لا يختار فيكون بيانها على وجه قطع النفاذ عن خصوص  
الحكم والمخاطبة **قوله** اعني ثبوت شيئا على قوله ثبوت شيئا انما به  
الموجبه وقوع ثبوت شيئا الا ان يقال اراد به ان يكون المحل ثابت لا موضوع النسبة  
الحكمة فيكون محصدا ووقع ثبوت شيئا وهذا يحصل الوجه للحمية وهو المقصد والمنفعة  
وهو ظاهر وكذا قوله او سلب عنه ثم قوله او سلب عنه لا يستعمل الا بحسب لا ينسب  
سلب المحل عن الموضوع والمنفعة المتكرب بين جميع الاخبار شيئا معلوما الصدق  
ملاحظة هذه المعارف بين تمنع الاحتمال واجيب بجعل مثبت والمثبت امرين  
عامين في ضيق العبارة ويجب التجرد عن هذا المعلوم ايضا وهذا الجواب ليس شيئا  
لانه لا يتضح احوال والمقصود من هذا التصدير توضيح احوال الجواب في الشئ  
هناك عاين من معنى والمراد انه لو خط سوزنا ما بها بغير انما ثبوت شيئا  
سهم شيئا سهم وقد قال ثبوت شيئا شيئا وسلب عنه مع قطعه النظر انما وقع في  
الصدق والكذب للثبات في كونه الاحتمال لا انما لما به اخر لا انما في لانه لا  
الما في حيث انها في كونه عن نسبة في نفس الامر **قوله** بدل احوالها وبها يبر  
الابتداء حال هو المعلوم في خارج اللفظ كحال هو المعلوم في نفس اللفظ  
ويحمل ان يكون مراد به المعلومه ليست بانفة عن الاحتمال في النسب الغير  
**قوله** لانه بدل حال المعلومه لا يوجب اختلاف الحكم الثابت له في قد دانه  
وهو عدم المنع عن الاحتمال **قوله** واما احدهما حاله واما ايضا المسمى الا  
الاحتمال لا الاحتمال عند العالم وكل واحد **قوله** واما راد المسمى الى اقره لا يقال  
هذا الاحتمال لا يراود البارة اصلا فالترديد فيج لاننا نقول بجعل ايجل في الشئ  
الاول من الترديد ويجعل ايجل للتقيد وهو مسمى الشئ الكذا وهناك شئ ثالث  
يشترك مع الثاني في البطون لم يتوهم له وهو ان يراود النسبة المعلومه للحكم  
لا يجتنب الصدق والكذب نظر الى خود ما بهتها واكثر ان يقال اعلم انه يمكن  
تطبيق كلام الشيخ على كون الترديد ذكره انما يقال مراد الشيخ ان المراد المركب  
التقيد النسبة في حيث انها معلومة كالحب والنسبة المعلومه في حيث هي معلومة  
لا يجتنب الصدق والكذب لانها اذا اختلفت في حيث معلومة لا يكون حكمية  
عن نسبة حادثة وانما يكون النسبة الذاتية مشعرة بنسبة خارجة اذا لم توجد في  
الكلام في حيث انها معلومة كالحب ثم انه يمكن بيان كلام البعض على وجه



لا يتوهم عليه شيء وهو انه اراد ان احتمال الصدق والكذب مشترك بين الخبر وغيره  
 من المركبات وان كانا زوجهما في الخبر الى النسبة الذهنية وفي غير الخبر الى ما يلزم النسبة الذهنية  
 من الخبر قوله يتوهم حيث هي ان اراد بقوله هي الخبر عن جميع الخصوصيات بل  
 الاستغفار لا يقتضي التجريد عن جميع الخصوصيات بل مع علم الخاطب بغيره  
 الاطراف ايضا يتوهم فلا وجه للتقييد وايضا مع التجريد عن خصوص لا يقتضي الا  
 بثبوت شيء شيء او سلب شيء عن شيء فليت هناك سلب اقوي وان اراد بقوله  
 من حيث هي اي ما يتناول الاستغفار بخلاف اللازم كما في النسبة التقيدية والاشارة  
 فلا يتوهم قوله فذلك اختلفت له النسبة لكونه من حيث هي اي بهذا المعنى لا  
 بحدتها ويمكن اختيار الشئ او لا اول وجعل النكته في التخصيص اي الكلام فيه  
 وجعل النسبة على ما فوق الواحد واخيرا التكاثر وجعل قوله اختلفت على ان  
 اختلفت بشرط التجريد على ما سبق فانه فلت يقع ان يكون الاستغفار سببا في احتمال  
 لا الاستغفار بوجوده مع مدخله بغيره من الظروف والمكتمل ولا احتمال فلت لا  
 الاستغفار يقتضي وفي مدخله بغيره من الظروف والمكتمل ولا احتمال فلت لا  
 المعنى قوله فذلك اختلفت فيه ازني في كونه النسبة من حيث وانما مع قطع  
 النظر عن جميع العوارض محتمل على النسبة محتمل من حيث هي اي موجودة للاستغفار  
 وانما كان الاستغفار عارضا لها لانه قوله اول ما يلزمها اعرض باب المركب  
 اخرى الا يكاد يشوبه خارجة هي الوقوع والسبق خارجة هي الوقوع فكيف  
 يفور اي لا مطابقة فلت يفور بان لا تحقق النسبة الخارجية كما دل عليه  
 كلامه حيث قال فان كانت النسبة الخارجية المشروها واقعة كانت الاول صا  
 وان كانا فيكون على هذا المعنى الجاهل النسبة الذهنية بمعنى تحقق النسبة الواقعة و  
 عدم مطابقة بمعنى عدم تحققها لا مخالفتها في الكيفية والموافقة في القيمة  
 مما لا يخفى ان النسبة الذهنية شعرا ان بين الطرفين نسبة خارجية وهي ان  
 فانها يتوهم بان توافقها في الكيفية مضادة وان مخالفتها با مخالفتها في القيمة  
 قوله فقد عرفت بينهما نسبة ذهنية الوقوع من النسبة الذهنية وايضا في خبره  
 ان اعتبار قوله استغارا محتملا ولا خارجيا لكن الخارج من احتمال الفعلي فلذا  
 حصل الشئ به وهو معنى الاحتمال عند المنطقين كما في قضايه شرح المصنف وهو  
 مستقر احتمال في هذا المقام وان فالاحتمال لا يقتضي التجريد عن السؤال كيف وهو

ارجح والرجح قوله ان يوصف شيء وان لا يكون المعلوم للخاطب الا ما هو ثابت  
 قوله فالتجربة تتوهم حيث هي اي يوصف باعتبارها بالمطابقة والمطابقة الوجه  
 التحقيق الواضح المختصرا احتمال الصدق والكذب انما هو فيما لا يمكن ان يجامع الو  
 اما يجامع الواقع لا محالة فلا معنى لاحتمال فيه وما يمكن ان يجامع الواقع هو  
 ما يتوهم به الا يكاد والسبب لا الاتباع لا يجامع الواقع اذا كان لا وقوعا  
 والسبب لا يجامع الواقع اذا كان وقوعا فكل خبر يحتمل المطابقة والمطابقة  
 واما امور التصورية فتجامع الواقع ولا يكاد واقعا لانك زيد الفاضل فذلك  
 لتصور كجمله ان يجعل طرف النظر فيقول زيد الفاضل ليس بوجوده فيكون عدم  
 ثبوت الفضل زيدا ويجعل طرف الاثبات فيقول زيد الفاضل موجود فيكون  
 ثبوت الفضل زيدا وكذا النسبة الاثباتية في احزاب متعارفة ان لم يجعل الا  
 نقدر ان يكون ان يقال به ما يوافق الوقوع وما يوافق اللا وقوع وهذا محتمل  
 ان التصورات لا تجري في المطابقة والمطابقة واما التقيدية فانها  
 رتبة الى نسب اقرب السعة والاثباتية وقابلية لاثارة وعدمها وليس  
 ذلك والنسبة المحرمة التي تستلزمها الاثباتية اما في الاستفهام والادو  
 المنزوت وثبوت السند اليه بالامكان اول ما يجري هذه الامور في الجاهل  
 والتمني والمنزول والادو والتمني انها ليست بواقعة اول ما يجري هذه الامور في الجاهل  
 قوله على حين كلفه الظاهر تركيب من الا ان يقال بمعنى في قوله ويمكن  
 ان يقال لازم فائدة الخبر لكون الخبر عليك اي اضافة اللازم الى الخبر لم يتوهم  
 في جايها عن التكلف بل ضرر لازم كما في حين صدوره عن الخبر لا يطلق و  
 يحتمل ان يدرج هذا ما يشير اليه بلفظ يمكن قوله عبارة عن المعلوم اي عبارة  
 عما هو المعلوم في تقرير المصنف فلا بد وان حصل اللازم علم الخبر فم بغير العلم  
 بذلك العلم حركته اللازم عبارة عن المعلوم والادو انه حمله مستويا لان  
 نسبة الخبر انما هو باعتبار المعلومية فاما الزسمة علمها الذي يكون الخبر  
 باعتبار انه علم لا باعتبار انه معلوم فربما حمله خبرها وادوها الى ذكره وذلك  
 لا ريب في ان يراود الحكم اي تحققة يستلزم كونه الخبر عالما لا يحتمل الحكم لا يستلزم  
 احد فضلا عن يستلزم كونه الخبر عالما ويمكن ان يثبت ويترك لازم فائدة الخبر  
 كونه الحكم عالما بالحكم بقوله كونه الخبر كونه ذات الخبر وبغير خبره بعد ان خبره فله

اقول











يمكن اشتراط الشيخ في وجوب التكبير **قوله** واما ان يكون عن تقابل الاطراف فيقال  
 قال لك انها بقوة صفاء واقع الالبه في جواب بين لنا ما هي مع ان يطلب التسوية  
 وتجا على خلاف مقتضى الخلاف **قوله** لا يقال ان التكبير هنا لا خلاف في الترجمة لا يكون  
 كلاما مع السائل خلاف **قوله** لانهم اطلقوا حسن التكبير في جملة الصفات  
 المزدودة السائل لم يقتضه بان يكون السائل كمن على خلاف ما انت تجيب به  
 واعتبار التقدير في كلام القوم خلاف الظاهر لا بوجبه ما جعل الشيخ باعنا من مقتضى  
 صالح في جواب كيف زبره عن القول انهم اطلقوا المزدودة السائل ولم يقتضه  
 بان لا يكون التكبير من التسوية **قوله** لا يقال لما قالوا ان المطلوب في هذه  
 الامور التسوية فالمتبادر في كلامهم عن السائل عن الحكم غير هذه الصورة تامل في  
 من ان السؤال عن السبب من اجل ان لا يقتضيه المزدود في ان لا يقتضيه  
 هو السائل كما بخلاف جوابه ونقيد كلامهم بان يكون السائل كمن في خلاف  
 القدر **قوله** فاما هم بانهم انهم السبب الوحي لا يهاجم لو كان بل اقتضاه منهم بل كان  
 بحيث لازم من سوف كلامهم بان قالوا مثل حكم الله في حكمكم كذا وكذا من غير ان يبينوا  
 ان هذا الحكم مما علمهم عيسى عليه السلام او غيره من الله تعالى حتى لو قيل  
 لهم من اين علمتم ان حكم الله تعالى هذا قالوا علمنا عيسى عليه السلام فلا بعد فيه كمن على  
 هذا لا حاجة اليها في الرسالة من رسول الله من الله كافتدائه وانما الخراج اليه  
 استناد الرسالة من الله لا انفسهم **قوله** مستبعد جدا لوقاوا حكمكم في حكمكم ان يقولوا  
 نشهد ان لا اله الا الله ونشهد ان عيسى رسول الله وان يقولوا باحكام الله  
 على يده اليكم لم يكن مستبعدا ولا بعيدا عن الكفار بهم ذلك وقد كثر في آدابنا فينبغي ان  
 الرسل من الله لا من بني من الانبياء **قوله** والى قولهم ان اليكم رسولون  
 معناه رسولون من رسول الله اي وحيات ان يكون الملقا ان عيسى عليه السلام ارسل اليكم  
 فقبيل تغليب ان حيث غلب الحكم على الغالب وكتب لرسول على غير لرسول **قوله** فيكون في  
 الرسالة عنهم تغليب عليهم كمن لا يكون انتم الا بشر مثلنا لغير رسالتهم حتى يكون  
 تغليب عيسى عليه السلام بل في إمكان الرسالة على كل من عيسى والرسول ليلزم تغليب  
 عيسى عليه السلام **قوله** فيقولون في رداهم ان حكمكم لا يجري علينا ان حكمكم لا يجري علينا  
 علينا ليقول في التغليب لان اخذهم اليه يمكن بان نقباهم ان حكمهم فيقولون جريان حكم  
 السلطان وجريان حكمهم بوجوب الانقياد **قوله** لان تقديم الملقا انما يقتضيه التغليب

ميد

بالقياس الى انما ينبغي ان يرد بغير انما الى تحقيق او التزوي اذ لا بعد ان يجعل الخالي  
 التزوي منزلة السائل لتقديم الملقا **قوله** واما تنزيل العالم بعينه به انما جعل السائل  
 على انما لا يخجل بالبيان لان تنزيل العالم منزلة احيى بل يعلم من قوله وقد ينزل العالم  
 بهما منزلة احيى بل بالمقابلة كما سبق و تنزيل المنكر منزلة السائل قد يعلم مما سبق  
 وقد ان تنزيل العالم منزلة المنكر ايضا مما سبق بالمقابلة كما للتنزيل منزلة السائل  
 فيا معنى يجعل غير السائل مخصوصا بغير العالم كونه معلوما بالمقابلة وجعل غير المنكر  
 سائلا مع ان الله يعلم بالمقابلة تامل **قوله** فصار المقام مقام ان نرد انما يطلب  
 لا يقتضيه المزدود لان مقام فعل لا يقتضيه تحقق ذلك الفعل على ان وضع ان لا يرد  
 والطمع **قوله** فانه قلت فلم اذكر تكبيره فانه قلت فبنت تكبيره استنبطنا انما  
 قلت كون النفس امر بالسوي لا يقتضيه الوهم وكذا كونها امانة ولذا اذكر انهم يفتنون  
 تكبيره من تقديم ملوطين **قوله** بسبب ذلك الحكم الكلي فب ان الحكم في الآلة الكريمة  
 ليس كليا استثناء من عصية الرب تعالى واجاب عنه في شرح المفتح بان ما يذكر  
 قبل سماع الاستثناء وفيه ان ما قبل الاستثناء مما يجب ان يذكر كيف يكون قبل  
**قوله** من النفوس سببا نفس يوسف الذي استخف كمال نرايتها **قوله** كونه هذا  
 مخبر في نفسه مما لا يقتضيه الوهم مع كونه الحكم مما لا يقتضيه الوهم على تقدير كون النفس  
 عن الانبياء او ظرفا لما يوروا اما على تقدير كون الاستثناء متصلا بعينه الا من ثم  
 ان نفسه بها لا يرد فيه ما ذكره الخشي في خواشي شرح على المفتح من ان لا يقتضيه الوهم قبل  
 الاستثناء فتكبير الحكم لرفع هذا الغبار بل هو معي لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان يذكر  
 فكيف يؤكد له رفع الغبار على ان لا حكم قبل الاستثناء فليس من ان يؤكد فانه ما يمكن  
 ان يقال في وجوبه ان يقال الوهم لا غبار حكم قبل الاستثناء يجعل الخالي طب منكر لا يقول  
 الخالي طب وموضوي عن قوله فالتاكيد كلام لا ما قبل الاستثناء والرفع الحكم يقتضيه  
 اجالا **قوله** اذ لا معنى لتنزيل منزلة العالم فانه قلت لتنزيل منزلة العالم والفاء  
 لافادة لازم اخبر معناه هو ان هذا اخبر بجنبه يجب ان لا يجعل قلت لا معنى لتنزيل منزلة  
 العالم والفاء ما نزل فيه واما ما ذكرته فهو الفاء عالم ينزل فيه الا لازم قبلنا في كنفها  
 الحكم جال لازم لا حال نفس النسبة حتى يكون اخرج الحكم لا على مقتضى الظاهر بالقياس اليه  
**قوله** فاختص اخرج الحكم في انني عنه فاما قد خرج من الفاء بانه متحة تنزيل السائل  
 منزلة الخالي وقد فاته بيان الله ولعل النكتة فيه انما هي ان هذا الحكم بلغ من الظهور

نفس يوسف فقط  
 يكون الاستثناء متصلا بعينه  
 كونه رتبة تلي تعريف صح

فاذا ضم طر ففقد قول منزل  
 خبره من الشك فانه قلت في

فلا بد



بحيث اذا اختلج في البكال يجب قبوله ولا وجه للتردد فيه **قوله** لا يرتفع عن انكاره بانه ينقل  
الى مرتبة المزداد او الى الزهون ومعنى كونه معناه ان يكون معلوما بالقوة القريبة من الفعل او كيف  
في التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وحيثما كانت شريطة جواز ان يكون من خارج  
القيوت لا من داخل القيوب وهو ان الكلام هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره  
او من قبيل كل عامه من قبيل المؤكد في ان انكاره قد يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام  
مع المنكر لا يتبدل من تنزيل انكاره كغيره **قوله** وكان الاستدلال فيه بغيره **قوله**  
وبكذا اعتبار ان كان **قوله** وبكذا اعتبار ان كان **قوله** وبكذا اعتبار ان كان **قوله**  
الامثلة من الانبئات ان الاحكام الباقية واكثرها محتملة بصورة الانبئات لم يكن فيه  
اشارة باختصاص لاقام الباقية بل يتوهم اختصاص الاحكام الباقية بامثلة **قوله** بها  
بمعنى الشك لا نفع ان يمنع **قوله** ولا وجوده في وجود الرب فيه منع لان المطالع يكون  
عقيب المطالع لكن لا يلزم ان لا يكون برون **قوله** بل بهم يزعمون ان ارتباطهم انما شاع  
زعمهم ان ارتباطهم من رتبة لا يقضي في معنى نفى الرب في الواقع كما لا يخفى ولو  
ربط فيها بزمهم لا يستلزم نفى ان كبر ففصل عموما **قوله** ففصل عموما **قوله** ففصل عموما **قوله**  
**قوله** وظاهرنا ان قوله ان احدا قام مقام فاعل نفى يقع في عبارة الكشاف ان يكون  
نفى بصفة موقوف كسفين فاعده **قوله** فن قد يتوهم ان لا يابده في فاعله قلت التوجيه  
بانه لا يابده ليس بعد من باقي التوجيهات حيث يستحق ان يسمى توتعا قلت  
هذا ليس من مواقع زيادة لا كما فصل في محله **قوله** وهناك نظرية التقدير الجارية  
المحذوف من حروف الصلة وهو في سلاكمه بمعنى تمامها وانما ذكره اشارة  
الى الاء المحذوف للبيان والتقدير كفي في التقدير باء البيان ويجعل كلام الله الاكشاف  
وكلام المحشي بعيد عنه فاما **قوله** اي ليست القضية في فيض البلي المنفي  
ان الارتباط فيض لكن الكلام في استعمال النفي هذا المعنى على انه اهم بزيادة لا اقل  
منه **قوله** وكذا نفى اي فيما قيل نفى ونحو ان في تعبير الكشاف في نقاش  
على ان توجيه كان قلت ان جعل ضربه للتركيب فيكون توفيقا جميع التوجيهات وتوهم  
توجيه الشارح قول الكشاف بل بمعنى انه ليس قولا لوقوع الارتباط فيه **قوله** اي  
يقول بعد تقرير البيان وتوضيحه في فاعله قلت بعد توضيحه قد لا يبقى فيه شك  
فيكون لا شك فيه بل انما قيل في فاعله ان يقال بعد تقرير البيان وتوضيحه مع ظهور  
الشك من الخيوط قلت لا يقال هذه المسألة مما لا شك فيه الا فيما باتت به من

جملتها

فيكون

من البمع رتبة نامل **قوله** فيه سموه يقال لا سرفه بل هو متابع كلام العقل  
وكلام معاصي الفتح في بحث الفصل والوسل وما ذكره فيما بعد متابع لما يحق  
**قوله** ومعنى الكناية لو كان معنى الكناية في كلام الفتح هذا كان التفسير في مقابلة  
اي حيث جعل اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما يجب في عدم الابد في المقام المناسب  
ولا خفاء ان ليس لا يرد في المقام المناسب مع كون هو صريحا فيه فيكون الاشكال فيه  
اقوى من الاشكال في جعل الاخراج على مقتضى الظاهر كناية فلا معنى لتخصيص الله الاشكال  
به فيبقى ان يصرف كلام الله بانه يرد بآية الكلام الكلام المورد ولا خفاء ان الكلام  
المورد في المقام المناسب صريح في المقام المناسب ولا خفاء في كونه صريحا في  
الكلام المورد في المقام الغير المناسب كناية او المعنى الكناية في ما خيرة نامل **قوله** هي  
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد الملزوم في عبارة لان في تفسير كناية بذكر  
اللازم واردة الملزوم مسامحة والمراد بذكر الدال على اللازم **قوله** فيكون ذلك  
اشكالان نفس احد فعله لا من لفظه قد يرد كون الانتقال من احد الفعلين لا آخر  
لا يستلزم ان يكون كناية مطلقا عليها يجوز ان يكون اللازم والملزوم المدلولان للفظ  
فعلين **قوله** فلا يكون كناية لا يقال اراد بآية الكلام الكلام المورد لان نفس الابد  
معلوم التنزيل بآية كناية لان الاء على المؤثر فليس المورد **قوله** شبيه بالنسب  
في الظهور اي في الظهور مقام الداعي اليه واخراج على خلاف شبيه بالكناية في خفاء  
مقام الداعي اليه **قوله** هذا محتمل بعيد في محتمل بعيد لبقاء الفتح بآية ظاهر  
عبارة الفتح كما ان زعم ذلك البعض بآية ظاهر عبارة الفتح وقد يقال معناه محتمل  
بعيد لبقاء الله بآية ظاهر عبارة كما يزعم ذلك البعض ظاهر عبارة الفتح ولولا  
مقصوده ذلك لقال بآية ظاهر عبارة الفتح كما يرد زعم ذلك البعض **قوله** في  
الاطهارا قول والافهارا ثانيا لا العكس والوجه ان بقاء العبارة بان هذا محتمل بعيد  
لبقاء الله بآية ظاهر عبارة الفتح كما يرد زعم ذلك البعض فيض كلامه فيض  
هذا التوجيه كلام الله من وجهين **قوله** في علم البيان يسمى بالكناية فاعله قلت  
كيف محتمل ولو بعيد توجيه الله وهذا البعض ولا يسمى مثل ما ذكره الله وهذا  
البعض كناية في علم البيان قلت لعل وجهه ان هذه التسمية الجارية انما هي في علم  
البيان لانه من فروع تبيين المعنى تحقيق الكناية بالكناية **قوله** والاوجه ان يقال  
ولعل الاوجه ان يجعل الاخراج على مقتضى الظاهر على سبيل الاستعانة تشبيه

تفسيره

اللازم

اصلاح

كما يرد زعمهم

الوجه

منه







في الثاني انما جعل العامل في الثاني المقيد بالاول لما ذكر صاحب المنهاج في ان وفي  
 هو بعينه واحد لا يتفقان بعامل واحد اذا كان تقييده باحدهما بعد تقييده  
 بالآخر **قوله** فالاولي انما تخرج بها اليه يمكن ان يقال صرح بما فيه خفاء التوهم  
 انه من القسم الاول من القسم لما ذكرت واعرض عن التصريح لما في غاية الظهور  
 نعم هناك حال رابعة ينبغي ان يخرج بها اليه هو حدوث جمل جنسك منك  
**قوله** من انصف من نفسه اخترف مع هذا خبر لا علة ان عاوجه بسبقه عند المنع  
 وهو ان المراد عدم صدق تعريف السكالي بناء على ما هو المتبادر منه وتوالتبادر  
 منه ذلك مما لا يكره المنصف بل يبرهنه بغير منكره كما يكره انما يكمل به وجدانه وقوله  
 واطلاق الالفاظ في الحدود على خلاف ما يتبادر منها لا يقع لما عسى ان يعود اليه يقول  
 فليجلى التوفيق على ما لا يتبادر منه حتى لا يكون مظهر ولو سلم انه ليس بمفهوم لها كما يدعى  
 ذلك في تعريفات الادباء فلا خفاء انه خلاف الاول وذلك يكفي وجها للعدول وفيه  
 ان الكلام المفاد به ما عند المتكلم في الواقع مما لا يتوجه لعدم الاطلاق على السبب وذلك  
 وانه لم يفتح في بناء المعنى المذكور في اللفظ لكن يعرف المعنى طبق عند الظهور عدم  
 محتمة وعدم قصده في التوفيق واطلاق الالفاظ في الحدود على خلاف ما يتبادر مع  
 الفينة الصارفة عما يتبادر اليه غير مفيد وقوله فانه قلت انتاب لتقييد المفاد  
 المفاد المتبادر منه ما عند المتكلم حقيقة ولذا افترق عليه بقوله فلما يتبادر منه احدهما  
 وقوله قلت انقاصه اليها يمنع لاستلزام الانقاص عدم التبادر فانه قلت جعل  
 الانقاص مستلزما للاعنية والاعنية مستلزما لسلب التبادر فينبغي ان يمنع استلزام  
 الانقاص للاعنية واستلزام الاعنية لعدم التبادر قلت ذكر المنع على وجه يستلزم وقوله  
 فانه اثبات للاستلزام الكمال وصورة ان الانقاص مستلزم لكونه عاما بالنسبة الى الشيء  
 ولا دلالة للعلم على خصوص بعض افراده فلا دلالة لقولنا ما عند المتكلم على ما عنده  
 في حقيقة فصله التبادر وقوله قلت جواب يمنع الاعنية على تقدير الانقاص و  
 منع دلالة العلم على ان لا يكون له الاصل عليه بنفسه اما بسبب عارض فيجوز ان  
 قلت التبادر يقتضي ان يكون معنى صانع الحقيقة لان التبادر من امارات الحقيقة  
 قلت التبادر يحكم بكونه حقيقة اذا لم يعلم كون ابدا في معنى مجازيا واما اذا علم فلا  
 ولولا جواز تفكير الحقيقة ان التبادر لم يعدم الامارة بل يجعل دليلا عليه  
**قوله** كذا اطلاقه او كونه فردا كما مل **قوله** فانه قلت في معارضة مع نقل الشيخ

قلت

الشيخ شبيب عدم كونه مجازا وقوله اما اسناد لا غير ما هو له لا يتم بانه لانه ليس  
 اسناد لا غير ما هو له مطلقا بل غير ما هو له عند المتكلم في الله ولا يقع في صحة ان يفتد  
 منه ما هو اسناد لا غير ما هو له مطلقا لانه يكون اسنادا لا ما هو له اسنادا لا غير ما هو له  
 عند المتكلم في الله وكان التقييد مراد منه ترك لظهوره ولوقولنا اسنادا معروفا على  
 العدم ولا يتوجه شيء ولا يخرج جواب منع ان المعنى اسنادا لا غير ما هو له مطلقا بل اسنادا  
 لا غير ما هو له في وجه اسناد اليه ولكن ان يمنع ان المعنى اسنادا لا غير ما هو له اسنادا او متبادر  
 عليه بل المعنى الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه ولا ينبغي ان يقال  
 وانه كان على الاسناد لا ما هو له عند المتكلم لكنه ان دخل ما عند المتكلم من الحكم فيه  
 لانه ليس عند المتكلم ان لا يقال عين الناق وانه كان لا يقال انما يتبادر اليه ولا يخفى  
 انه يمكن ان يستدل على انشفاكون انما هي اقبال حقيقة بتعريف السكالي والشيخ حقيقة  
**قوله** اما اسناد لا غير ما هو له في الحقيقة لان المعنى اسنادا لا غير ما هو له السكالي ما يستدل  
 على خلاف ما عند المتكلم من الحكم ويحتمل ما عرفت الشيخ على خلاف ما عند العقل من الحكم **قوله**  
 ثابت على وجه اسناد اليه او على وجه ثابت له فتعريف الاسناد وما ذكره بتعريف التبادر  
 ولكن ان تعريفه يحد بحقيقة فيما هو له ولا يترد منه لان الشيء قد يكون ما هو له باعتبار غير  
 ما هو له باعتبار آخر الا ان في ان التبادر ما هو له لا يقال باعتبار النبوت الغير كمال غير  
 ما هو له باعتبار النبوت كمال **قوله** بل ليس الفاعل مقبول ما لم يستفاد على عند ساقب  
 الكثر في فعل قل يدان الحقيقة لا تخفى اسناد الفعل الى الفاعل تأمل **قوله**  
 وفروجه هذا المذهب يمكن تاييده مذهب الحق بان انما هي اقبال من قبيل زبره  
 فكما انه لا يغير فيه يجوز عقلي يدعى انه يحسم على تحسم عند السند بل يجعل نسبها اليها  
 ايها يدعى الاتحاد فكذلك انما هي اقبال ولما لم يجر في النسبة الاتحادية النجوز  
 العقلي ناسبة يتوهم عزل عن اعتبار حقيقة والمعيار فيه فخص بغيرها وفي حواشي السند  
 السند توجيه بعيد فمعرفة بان تعريفه في ما فيها ودع ما ذكره **قوله** بخلاف  
 نسبة الى المتبادر لكونها خارجة عنه يقال نسبة الى الفاعل اليه غير داخل في مفتوح  
 انما لا يدخل في مفهوم النسبة التقييدية الاجمالية واما النسبة الى الفاعل للمجولة  
 تفصيل قلت لا مركب لك الا انها والنسبة الامتزاجية بالذات واحدة فكذا  
 حكم بدورها **قوله** وقد بسند اليه هذه الاشياء لانه قال المعيار العقلي ان اسناد الفعل  
 توجب به ان المعيار العقلي جملة اسناد فيه الفعل لا غير ما هو فاعل عند المتكلم بل

وهو ما ذكره بتعريف التبادر



بين الفعل وذلك الغير ثوابت التبريع العقل لانيث الاثبات والمربع من اللابسات تكون ما  
 له كذا في التبريع **قوله** فيجعل عنده انما يتفكره الاخر انما كان بان ليس كلهم الكثر  
 بحيث يجرى ان الغير عنده هذا بل كلامه في كل كنه يفي لثامكان انما يكون الغير عند الكثر  
 ذلك لان بعدد دفع الاخر في الاحتمال لرفع ويمكن ان يكون مقصوده التبريع على انما  
 بني كلامه على الاحتمال لانه يكتفي لاي يجرى **قوله** في بعد لا يفي ان بعد الاكتفاء بل يكتفي التبريع  
 والتفسير به انما يبرهان ارادة التفسير في التعريف **قوله** ويرد على هذا الجواب انما يناف  
 كلام السكاكي قطعاً في قس في وجه المناقاة ايضا ان لو كان ما عند العقل يعني ما ذكره ان  
 لم يطل العكس نحو كسي تخيفه الكعبة لانه خلاف ما عند العقل حيث لم يحصل في العقل  
 وفيه نظر اما اوله فان ما عند العقل انما ما يصدق به العقل او يتصوره على ما ظهر من  
 كلامه ان لا يفي ان كس تخيفه الكعبة يحصل في عقل المتكلم فتصور ان لم يحصل في عقول  
 واما ثانياً فان المراد بالعقل جنس العقل لا عقل المتكلم ولا يظن ان يكون كوكب تخيفه  
 الكعبة خلاف ما يصدق به جنس العقل فكذا لم يفتق البتة في المحقق واما ما اوردته المحقق  
 على ان لا يمكن ان يتكلم الله في دفعه ان المراد بما حصل ما يمكن ان يحصل في العقل حيث  
 فيه تسمية المراد بامكان اوراق الكواكب المتصديق بها في كنه كافي كس تخيفه  
 الكعبة او ما يمكن ان يوفق بالنسبة لاجنس العقل امكن حصول وعدمه لا حصول  
 بالعقل لانه لا اطلاع على ما في العقول بالفعول فليتبطل واما ما ذكره المحقق في توجيه كلام  
 المحقق بما عند العقل ما لا يمنع عنده الا آخر ما ذكره فيه وان اعترض الله بكه فيوما  
 عند العقل يعني ذكره الله ولا يتفهم في دفعه ان المتكلم اراد به معنى آخر انما **قوله**  
 وكان المقام ثوابت هذا اذا كان المقام بعدد انما يرفع اخر انما المتكلم مراد به ذلك  
 معنى كل المتكلم **قوله** ما عند العقل عيبه اما لو كان دافيا للاحتمال انما يجعل معنى ما عند  
 العقل شيئا آخر وهو لفظ فلا وجه يجعل المقام في فهم ما قصده المتكلم **قوله** في  
 ما عند العقل اي ما عند العقل المستفاد من قوله بخلاف العقل فانه معنى ما عند العقل  
 في مظهر المقام والافسار في هذه البارة ما عند العقل **قوله** فتأمل في امرنا مثل  
 لان في قوله انما يتم على ما فسرنا به ما عند العقل مجال بحث اذ لثام ان يقول وانما كان  
 لما حصل عند العقل مفهومه لفظ ما ذكرنا لكن له احتمال ما ذكره الله فما عند المتكلم  
 يفيد المراد بلا اشتباه و مراد المقام تحصيل اللط لا اشتباه اذ هو كنه وجهها للعد  
**قوله** ولا فرقة اليه تعينه فلم يذكره لانه مستبعد جدا ومن دأبهم ترك الاحتمالات

تفسير ما عند العقل نفس الامر او بما  
 في نفس الامر لا بقولنا في نفس الامر  
 فتأمل في قوله كما يقتضيه سوقي  
 كلامه في

قوله

قوله

الاحتمالات البعيدة في مقام الرد يدور هناك احتمال آخر في معنى ما ذكره المحقق في البعيد  
 او بعدد اي ما هو له في نفس الامر وعند المتكلم في الحقيقة وفي الثاني ما هو له عند  
 المتكلم في الحقيقة وفي الثاني ما هو له عند في نفس الامر وفي الثالث **قوله** فلم يذكره في رد  
 او لم يذكره كنهه بان شريك الف **قوله** وانما في ما بعد في اشارات انما احد في  
 ما هو له حيث قال انما ما يصدق عليه ان اسنادا لاي ما هو له بوجه ما اخرج المتكلم في الواقع  
 او عند المتكلم في الحقيقة او في الثالث **قوله** ويرد عليه ان قولنا في الاخر في الاخر انما يفتق  
 ما هو له انما يفتق منه في نفس الامر او ما هو له عند المتكلم في الثاني ما هو له حيث  
 قال ولانه عيب اظهر لعدم الاطلاع على السر **قوله** فلا يصح ان يرد ولا يصح قوله مفهومه  
 الثالث **قوله** فلا يصح ان يرد ان قلت بفتح ان يرد بالقرينة الواضحة وهذا ذكرنا اول مع  
 عدم احتمال معنى آخر بفتح ان يفتح مع قرينة واضحة على ان المراد انما بقوله مفهومه لفظ  
 مفهومه الثالث **قوله** وانما في ما يفتق عند في لطفه لا يفتق الحان المركب الذي ذكره  
 في الامثلة تمثيل على سبيل استعارة وقد نسي تمثيل مقصود **قوله** فالمتكلم المركب من بعضا و  
 من خارج مغاير لمعنى محقق في حيث لان اسنادا في سبيل استعارة ولا يفتق الحان المركب  
 استعارة في لفظ هو لفظ المتكلم في غير ما وضعه بالذات واما استعمال المركب في غير  
 ما وضعه لانه لا يفتق من فسر استعمال الحان فلا يصح ان لا يقال لو كان المركب من محقق  
 والمجازي مجاز لا يفتح حصة لجزء المركب في التمثيل كما هو مقصود بفتح لفظ للمجاز المركب  
 حيث قل واما المجاز المركب فهو لفظ المتكلم فيما يشبه بفتح التمثيل لانا نقول  
 تعريف المقام فاسد بين الله فانه كما ستوف **قوله** في شعار بان انتصاب عقل  
 وعادة على التسمية لان هذا التفسير في التسمية فيقال طاب زيد فيما اي من جهة العلم  
 و طاب زيد بما اي من جهة الابوة وكان قدس ان اسناد الطيب لانه من جهة  
 العلم والافسار طيب زيد في نفس الامر من جهة العلم او لا طيب له بفتح العلم مثبت بل  
 الطيب للعلم **قوله** فان انقم الاستحالة العقلية لم يتفهم من المقدمات لا سوى  
 الاستحالة لانه انقم فيه يودي الى الابهام بغير ان الانقم في الاستحالة بوجوب الابهام  
 في الوصف والابهام في الوصف لا يرفع بالتميز بل الابهام في الذات ثم نقول وابق العقل  
 لا يصح لرفع الابهام في الصف بل الرفع في العقلية فكان لم يفتق البتة لا مكان دفعه  
 بان كتاب المسألة بوضع عقلا مكان عقلة **قوله** والمتمثل هو القيم لان العقل  
 يفتح انما يستحيل عقلية القيم وعادة تأويل العقلية **قوله** ما يستحيل العقل

احتمالات

العقل



في بعض نسخ الشرح ما يستحب في العقل قوله لان التسمية النسبة لا المفعول مفعول فيه  
 فلفظ ما تقرر في محله ان التسمية لا يكون الاعم الفاعل وقوله وفجنا الارض جونا يتاويل بتعجز  
 الارض جونا **قوله** وكيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي لا التسمية لا يقال لان  
 ان تلك النسبة في الحقيقة لا التسمية بل التسمية في قولنا لا نقول المراد بالنسبة فعل  
 النسبة في الحقيقة لا التسمية بل التسمية في قولنا لا نقول المراد بالنسبة فعل  
 التسمية في الحقيقة لا التسمية بل التسمية في قولنا لا نقول المراد بالنسبة فعل  
 التسمية في الحقيقة لا التسمية بل التسمية في قولنا لا نقول المراد بالنسبة فعل  
**قوله** والفتح ان انشائها على المصدرية تسمى المفعول المطلق مقصودا كاي شيء لا يتم  
 منه هو لفظ مشتبه بين الفعل والعام **قوله** والفتح ان انشائها على المصدرية جعل  
 المفعول على المصدر مشتبا على المصدرية ما في **قوله** او على القرينة المقترنة اي جعل  
 العقل والعادة فرقا في سبيل التفسير والتشبيه والاف للفعل والعادة ليسا طرفين للشيء  
 ولا يتوهم ان جيب ان يفترق طرف زمان لا مكان ليقع تقديره في من غير الابهام لان توهم  
 العقل والعادة زمانين بعيد عن اعتبار العقل وانما يتاويل في تقديرها مكانين فقول كل  
 ما يقرر مكانا بمنزلة المكان المسمى في اجابهم لفظا الحكاية **قوله** وان تفسيرهما بيان  
 الحاصل المعنى وانه لا توجد نسبة الاسماء الى العقل او القرينة العقل للشيء **قوله**  
 وقبل الواو والحا ل في شرح الشرح في شرح المفتح بان الواو مزيدة في ثاني مفعولي سيرة  
 تشبها بالاول والواو الثاني قائم مقام المفعول اي تهتير في هو اك منه وباني المثال في المثال  
 ولقد احسن المحقق حيث جعل متوسطاتين ما هو اسم في المعنى لهما وبين ما هو خبر  
 فيكون من نظائره وكنت وما يتبع الوعيد وجعل **قوله** احسن من جعل  
 منه وباني المثال كاللغة وجعل الحال قائما مقام المفعول الثاني لوجب حذف لوجود  
 الوعيد وما يقوم مقامه مع ان مما يتبع منه من محال وجوب حذف فعله لم يفتقر قائم  
 مقام الخبر تأمل والاحسن ان حذف المفعول الثاني لابهام انه لا يطبق اليك بانه او يوزن  
 اليك مع وادانه فكانه قال تهتير في هو اك مما لا يمكن ان يبين او يسمع او للتعليم اي  
 بكل بلي **قوله** والخبر محذوف اي ما هو خبر في المعنى لهما وان كان مفعولا لفظا لتهتير **قوله**  
 في محله هذا الشرح نعم يجب لفظ ان اعترض الابهام حق وانما لا يقال كلام في  
 الشرح حيث جعل جات في اليك في تقدير جات في نفس اليك وكذا اقر من ردة  
 على المفتح من وجه اخر فاقم لنا نقول المراد بهذه الافعال في محله الشرح الافعال المذكورة

نفسه  
 فيكون

المذكورة في المتن لا الافعال التي حكم الشيخ عليها بانها لا حقيقة لها فانه السكاكي جعل قدم من  
 يدرك حق نفس القادم **قوله** وانما نعلم ان هذا المفعول لا يتاويل في نحو ما ادعاه  
 الشيخ هذا المفعول يدل على ان ما ذكره الشيخ على تقدير كون المحال في السناد حقا لا ما  
 ذكره الامام لكن كونه محالا في السناد ومشكلا في السناد ان اسما الفاعل على حقيقة في هذه  
 الامثلة حتى على ما ذكره الشيخ كونه كونه محالا في السناد ومحل نظر فلا يقع ما ذكره  
 المحقق انه لا يتاويل على صحة ما ادعاه الشيخ لا اختلاف بل باحد من المذهبين بل بطلها معا  
 لان هناك كلامين احدهما يدل على حقيقة ما ذكره الشيخ على تقدير كون المحال في السناد  
 وثانيهما يبطل كون المحال في السناد **قوله** واذا اقررت بطل محال في السناد لا جازم في ذلك عليه  
 لا بد في العدول من قدم يدرك الحق لا الاقر من يدرك حق بمعنى ملحق على القادم بغير  
 حق من كنهة وهو ايضا مبني على تشبيه بالمقدم وجعل محال على القادم بمنزلة جنة خبر عنه  
 بغير رة في يتوهم من سوق كلامه ان ارادة قلبي على القادم بقوله اقر من متغني عن  
 تشبيه محقق بالمقدم الموضع ليس بذلك **قوله** فان اردت بالقادم محال في السناد  
 تشبها بالمقدم لا حاصل عليه لان الحاصل هو الفرض المرتب على الشيء فالوجه ان  
 يجعل قدمه على تشبها بالمقدم **قوله** كان اسناد الاقدام الى الحق محالا عقليا  
 يدل ما ذكره على انه ان جعل نسبة الاقدام الى الحق قرينة الاستدلال بالكتابة لم يكن محالا  
 عقليا لا حقا في ان اسناد اليه خبر ما يتاويل لان قول المؤلف بانه اعتبر فيه قيد  
 وهو لا يتوهم تشبها بالهول مقصودا بالافادة فيلزم ان لا يتوهم الحكم في الحقيقة  
 والمجاز عند الجمهور وهو محال وهو المشهور فالحق انه لا منافاة بين الاستدلال بالكتابة  
 وكون السناد محالا عقليا على مذهب غير السكاكي في الاستدلال بالكتابة والتجديد وعند السكاكي  
 لازم التشبها بمسند بصورة وجملة ثابتة للاستدلال بالكتابة بالحقيقة فثبت البربع  
 العقل عنده لاثبات صورته هي تشبها بالكتابة بالكتابة الفاعل المحال فثبت جعل  
 نعلم المحال العقلي في سكت الاستدلال بالكتابة انكارا منه للمحال العقلي **قوله** وليست  
 فاعل حقيقة في فتح قول الشيخ بواجب في هذا ان يكون العقل فاعل في التقدير فاعل محقق  
 او فاعل يكون السناد البنية ويكون السناد اليه معنى قوله فالاعتبار اي المعية او ان اي  
 لم يجده فاعل ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل ويكون المقدم من الفعل افادة موجود  
 في الحكم على حقيقة لا على سبيل الفرض اما لو كان صريح العقل خبر موجود بل يكون موقفا  
 فلا بأس به وقوله واذا كان معنى اللفظ موجودا على حقيقة اي يكون اللفظ مستقلا

حقيقة



فيه كافي قدمته حتى قالوا بقوله على حقيقة ليس ما يقابل الفرض بل الجاز والمرد عليه  
اللفظ ليس ما يرجع اليه الفعل بل نفس معناه ولا ما يخص الفعل بل ما يشتمل الطرفين  
ولمذا قالوا اذا كان معنى اللفظ ولم يقبل معنى الفعل ولم يقبل واذا كان ما يرجع اليه  
اللفظ تامل ومن يتبين انه اذا كان مجازا ولم يكن في اللفظ نحو في النسبة فاستلزم كون  
اللفظ حقيقة لكونه التجويز في الحكم مبني على فرض التجويز فلا بد ان يكون اللفظ حقيقة لا يستلزم  
كون النسبة مجازا بل يجوز ان يكون مع ذلك النسبة اللفظ حقيقة ثم نقول والحكم الشبه مثل  
اخر فيه هو اقرب بالاجابة مما ذكره المحقق وهو انك اذا قلت قد مني بذكر حق  
فقد خفي ان هناك مجازا في النسبة فلا بد لكل من يميز حقيقة نقل عنه الى المجاز ويكون  
هو مقصود بالافادة ولكن لا يبرزم انه يكون المقصود بالافادة ليعلم نفس حقيقة ذلك  
المجاز فانه لا يتصور ليعلم في قدم مني بذكر حق الى مقدم حقيقة كما ان كان موجودا  
بل نفسه الى مجاز وان قد ولي سبب الحق وسبب الحق في ذلك بالافادة ما بلغ فشرح قوله  
اعلم انه ليس بواجب في هذا المجاز انه يكون للفعل في عمل في التقديم بكونه المشكك بقدره  
ويقتضيه الا افادة فانك لا تجد في نحو اقدم مني في هذا الكلام وان كان لا افادة  
او لم يقتضيه المشكك والموجود في الكلام ما يقتضيه كذلك لا يستطيع في سببه من ان يبرزم  
ان له في عمل قد نقل عنه الفعل اذا لم يقتضيه المشكك اليه حسن في الاجابة في المقابلة  
اذن ان في امثال ذلك انه يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على سبيل  
التجويز مقصود المشكك فلهذا قدمنا والمقدمة ما يرجع اليه اي قدمت سبب  
حق في عمل فلان تامل واحفظ فانه توجب بديع وبقوله فثبت اسناد مجازي  
ليس له في عمل حقيقة يمكن الاسناد اليه قوله فالذا انه اعتقد في البلفظ السبب  
لا يخفى ان ما ذكره قد سره في توجيها الجواب بعيد عن البناية والافادة كما يجعل هذا  
جوابا آخر بان يقال لسكاكي انه يمنع وقوله هذا التركيب من يمنع قال بالتوفيق قوله  
انه لو منع من جهة اسناد بقوله انه لو منع من جهة انه ان ذلك في كلامه انما انما  
السكاكي ومنهم من قال ذلك اشارة الى هذا التوجيه اي لو منع هذا الجواب من ان السكاكي  
لالم يكن قائل بالتوفيق لم يجعل صحى مثل هذا التركيب موقوف على السمع فلم يجعل  
القائلون به موقوف على السمع هذا ولا يخفى ان ما ذكره المحقق يمنع الملازمة بعينه  
لانهم انما جعل نحو انبت الربيع البقل استنادا ويستلزم توقفه على السمع لان السكاكي  
خبر قائل بالتوقف وقوله ولو منع ليس مما يدفع المنع بخلاف ما لوجه على ما وجه

وجه المحقق فانما خرج المقدم على وجه يدفع به المنع بعينه المراد انه لو منع من جهة السكاكي  
لتوقف نحو انبت الربيع البقل عند القائلين بالتوقف على السمع والعجب ان هذا القائل  
لم يرض مع توجيها هذا بتوجب الحق وسماه بها قوله لتوقف البلفظ القائلون بالظ  
لتوقف عند البلفظ القائلين بالتوقف صحى وانك على السمع قوله وان منهم  
عطفه نفسه لا اعتقاد قوله فيه بحث لان كونه الاظهر الاخص في خبر البحث ان  
يقال كيف يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص فليس عدم القرينة وهو كما مع القرينة  
كتقديم الذكر وغيره قوله لا مورد معدودة منه بقوله لا مورد معدودة على ان قول القائل  
لكل مستدلب ليس كما ينبغي قوله وكذلك كون النسبة في ما هي حال كون النسبة  
مع عدم ارادة التخصيص لان عموم النسبة وعدم الارادة كلاهما قرينة كيف وعدم  
ارادة التخصيص لا يبيح ان يكون قرينة ولا جزا قرينة بل هو امر مبطل قوله وهو مقدم  
على الاثبات لتأخر وجوده في عدمه قال الشافعي في هذا لا حول وهو مقدم على  
على الاثبات اي سائر الاحوال متاخرة عن الاثبات ولا يخفى انه لا بد من هذه المقدمة لنتم تقديم  
مخالف على سائر الاحوال الا انه تركها لظهوره لظهورها لكن هذا كمال الخلل لان مخالف  
عبارة عن عدم الاثبات بالشئ في اللفظ وسائر الاحوال متاخرة عن الاثبات في اللفظ  
او التقديم الذي هو بغير الذكر ومخالف قوله فيه بحث لان كون النسبة في اي عموم النسبة  
مع ارادة مخصوصين بامع قرينة مخصوص كان يكون بالسؤال وغير ذلك نعم بوجوب عدم  
توجيه قرينة على المستدلب وانما يكون تخبر لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا والجواب  
ان مراد الشافعي بعموم النسبة عموما في هذا المقام وشمولها المتعدد وهو يستلزم انتفاء  
ولانه تخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره اليه والالم يكن تخبر في هذا المقام عام النسبة  
الى متعدد والاظهر الاخص في تقرير البحث ان يقال كيف يكون عموم النسبة مع ارادة  
التخصيص فليس عدم القرينة وهو كما مع القرينة كتقديم الذكر وغيره قوله لم يبر  
يكون تخبر عام النسبة حصوله في نفسه لمتعدد كما فهم المقام ومن ينفع يقال ان هذا  
عام المقام ذلك لا الزيادة لو فهم حصوله في ذلك المقام لم يكون وجود القرينة  
وذا السبب ان هذا صدق لجواز ان يكون تجويز وجود القرينة بناء على تجويز كون المراد  
مطلوحه في نفسه وتجويز عدم القرينة بناء على تجويز كون المراد مطلوحه بحسب المقام  
فلما لم يرض المحقق احتمال العموم بحسب المقام ومع ذلك عطفه على نصيب المرام لا يبر  
جدا فبعد فاصلة النظر على عموم النسبة في نفس الكلام قوله وقيل لم يرد بكونه تخبر عام



النسبة ان يكون بين جواب الشئ وبينه ما يكون مراد المفتاح لعموم النسبة ذلك  
 فيندفع البحث عنه نعم عدم تفسير عموم النسبة بوجه ان اجاب عن آخره ان النسبة  
 ما فيه من عبارة المفتاح وحمل قوله قيل في دفع البحث المذكور بعيد عن السوق  
 ثم فرق بين جواب هذا القائل وبين جواب الشئ لان الشئ جعل كلام من عموم النسبة  
 واردة التخصيص بان لا انتفاء قرينة الحذف فجعل ارادة التخصيص بان لا انتفاء  
 العموم قرينة الحذف لانه ليس بعام وعموم النسبة بان لا انتفاء قرينة الحذف لانه  
 ليس ما يدل على التخصيص وهذا القائل جعل عموم النسبة بان لا انتفاء القرينة واردة  
 التخصيص بان لا التخصيص مقام التخصيص في معنى وهو ان القبول تامل ونقول  
 جعل الشئ مآل كلام المفتاح انه من موجبات الحذف انه ليس قرينة العموم ولا  
 قرينة التخصيص فينتج عليه ان في مقام حذف التخصيص يكفي في قرينة التخصيص وفي  
 قرينة العام لغو وجعل هذا القائل مآل كلام انه من موجبات الحذف انه ليس  
 قرينة التخصيص والمفهوم اني من وجع لا لغو في الكلام **قوله** كما فهمت من تنبيه  
 تعريف الشئ حيث اجاب بسليم تدوير المقام واحتمار شفا منه ولولم ينبذ لقال اني  
 لا زيد لانه لا يمكن القرينة على ما هو المراد بالصلح وحين دفع التوحيش بان الشئ لم  
 ينبذ بل جازاه **قوله** في تخصيص انبائه لا تخصيص نفس المسند الزك لا يدل  
 على قصر المسند **قوله** وهو ما وضع ليعمل في شئ معين اي المعية في الموضع هو  
 التعيين عند استعمال دون الوضع اي انه انما هو ما سوى العلم الشخصي اهل  
 موضوع المفهوم كل يستعمل في فرد معين من افراد **قوله** ليندرج فيه الاكلام  
 الشخصية التقييد بالقرينة احراز عن اجنبية لانها موضوعات للصفات  
 التعيين تستعمل في الطبيعة مع تعيين جزئي فهي كالصفات **قوله** من المضمرة او البها  
 وسائر المعارف الموقوف بلام الجنس داخل باعتبار تعينه عند الوضع اي في الموضع  
 بلام العهد كالمفرد والمضاف للعهد كما هو الاصل فيه كالموقف بلام العهد والاضافة  
 لتعريف الجنس كالموقف بلام الجنس ولو جمع ما هو من جنس الا عدم معها وما هو  
 من جنس المضمرة معها كما ان احسن **قوله** والاكلمات في غيرها جاز في ان كل  
 كونها جاز في الاكثر ليست باولى من كونها جاز في الكل ويكون قد بان بطلان التعليل  
 ليس بعده بل لان شيئا من المعاني ليس باولى من الفهم من غيره حتى يجعل حقيقة  
 دون غيره **قوله** والاكلمات مشتركة ولم يقل احد بتميزها **قوله** موضوع

فثبت ان الشئ موضوع المفهوم  
 كل لا يستعمل في جزئي لانه لا يستعمل  
 في الطبيعة المعينة تعيين جزئي هو  
 تعينه في ذهن السامع جزئي متناه

ووضا لا موزع فيها بعدد افراد المتكلم وهو مستحب ان كان الواضع العرب مستبعد ان  
 كان الواضع هو الله **قوله** المفهوم كل وذلك المفهوم غير معين فاجيب ان اعتبار استعمال  
 وقبه انه لم يغير هذا المفهوم معناه عند الوضع كالموقف بلام الجنس فينتج عن اجنبية  
 الاستعمال ويصح تعريف الموقوف بما وضع لشيء بعينه **قوله** لان يقال ان الضرورة ما دعت  
 الا اعتبار المفهوم وما دعت الى اعتبارها معناه اذ يجوز ان يكون مراد التعريف  
 عند العرب على الاستعمال **قوله** بعض القائلين هو القائل عند العرب في رسالة التوفيق  
**قوله** محاربات لا حقا بل لما في القائل ان ينعى ذلك بان يقال فليكن محققا لفظ استعمال  
 في ما وضع له يستعمل في الاصح ان المعقول المنقول في اعتبار حقيقة وليكن المراد  
 بقولهم الكلمة المستعملة في ما وضعت له الكلمة المستعملة فيها وضعت له استعماله  
 كما نكل تولم في تعريف الموقوف بما وضع لشيء بعينه على معنى ان الموقوف ما وضع  
 استعماله في شئ بعينه وعلى هذا يصح اختلاف كلمة اللفظ في عدم استلزام الحجاز حقيقة  
 واجتناب من نفى ان تكون في ذلك بالامتداد **قوله** بل بل يستعملها والا  
 الى لفظ موضع **قوله** ولا يوجب منها اي معناه في بعض النسخ موقها **قوله**  
 قصده واردة وطلد قاسوس **قوله** ولا يدري ان المراد بالذات والحاج ما ذكره القول  
 وبالله التوفيق يعنى ان يد بالذات الشئ فيوافق رسم الموقوف وان يد المعنى المستقل  
 بالمعومنية القائل الحكم عليه وان يد اللفظ الدال عليه فيتحقق حقيقة التوقيف ان  
 الرجل مثلا انما في ذات متعينة مأخوذة مع تعيين هي رارة للاختلاف فتعقد كذا  
 يوجب تفعل تعيين غير مستقل كذا هو خارج عنه فقد جعل الذات سببا للثبوت في  
 خارج عنه انما بسبب وضع اللفظ وكذا اذا اراد بالذات الشئ الا ان الشئ هو  
 اللفظ او المعنى المستقل واما اذا اراد به الاسم فالمراد بالخارج الخارج عما هو ساطر الاسمية  
 من المعنى المستقل الصالح للحكم عليه او عدم مدلول الاسم بدعوى ان التعريف الذي  
 هو معنى في خارج عن مفهومه لا يتم له وذلك غير مستبعد وانما قيد الخارج بالتحقق  
 ليجوز امثالكم الاستغناء منها فانها شبيهة بالخارج انما وضعت لكنها ليست  
 انما رتبها الى خارج محقق بوجوب تعيين الذات اذ الاستغناء يمكن ان يتعلق بكل شئ  
**قوله** والاصح في رسم الموقوف في قول في رسم الموقوف انما الى ان قولك وحقيقة  
 التعريف ليس كما ينبغي **قوله** وحاصله ان المعارف كلها بل الالفاظ كلها على ما يستفاد  
 من قوله فيما بعد فليكن هذا لفظ فنوات الى ما ثبت في ذهن السامع ان ذلك

استعمال

بل الكلام



اللفظ موضوع **قوله** يجوز ان يضاف اليه والتميز اختصت باسماء الاشياء مع ان المعارف  
 كلها اسماء **قوله** يجوز ان يضاف اليها حسب ولا يخفى ان الاشياء في المعارف كلها عينية و  
 اشياء محسوسة في اسماء الاشياء لتعيين المتار اليه بالاشياء العقلية وقريبة للمراد في معرفة  
 الفصلة في الموصولات والتميز في ضمير الما **قوله** يكون ذلك الاسم والاعيد **قوله** لا يفعل  
 موضوعا ليشمل اسم الاشياء وانما لا لم يوضع للدلالة على ما سبق علم الما **قوله** يكون  
 ذلك الاسم موضوعا **قوله** ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بك في الما **قوله** ان الما **قوله** ان عدم حسن في  
 بيان الما سبق معرفة لذلك **قوله** ان لا لا يثبت لفظه من الما **قوله** ان لا بعد ذلك  
 المعروف سواء كان اشياء سابقة العلم منقولوا للوضع او لا وانما قال لا يحسن ولم يفعل  
 يصح لانه قد يخاطب بما لا يعلم ثم **قوله** **قوله** بيان اي بلفظ **قوله** الا من سبق معرفة  
 لذلك **قوله** ان لا يلزم ان يجوز قول الما الذي يظن بك اللحن كما في قدر اي في  
 سماعنا عند اللفظ **قوله** اشياء الى ما ثبت في ذهن السامع ان ذلك اللفظ  
 موضوع له فيه بحيث لا يتقادمه بامثال الضمائر فانما اشياء في ابتداء الوضع اللهم  
 الى ما ثبت في ذهن الما **قوله** ان لا يستعمل فيه الا ما ثبت في ذهنه انه موضوع له فانه  
 ترك في ابتداء الوضع **قوله** لا يجوز قول موضوع له بالموضوع يستعمل فيه  
**قوله** فلو لم يفعل في خارج لخل في استفادته ان كل لفظ موضوع كاشارة الى كذا  
 بشئ **قوله** ان ذلك اللفظ موضوع له وهذا ما ينافي ما قال في اخراج الضمير العائد  
 الى النكرة الصرفة بغير المنفصل ثم معنى اخرج معلقا او لو اريد به اخرج من مدلول  
 اللفظ فهو وانما ناول الضمير لانه اشارة الى ما هو خارج من مدلوله وله حقوق خارج  
 هذا اللفظ وانما الضمير كونه لا يتناول الاعلام ولو اريد الموجود في اخرج لا يتناول  
 المعارف التي لا تحقق لها في اخرج ولا يتبعها **قوله** لا يقول الما اخرج لهذا اللفظ انما  
 بان يجوز معبر بلفظ اخر ويكون له تحقيق في اخرج كما في الاعلام الشخصية واما  
 الاعلام الحسية واسماء الاجناس المعروفة فلا تعريف لها الا بحسب اللفظ عند كذا  
 صرح به واما برفع المسافة بين اشياء الاختصاص بدلول كل لفظ واخراج ضمير  
 العائد الى النكرة الصرفة بغير الاختصاص ان الما بالاختصاص بعد تعيين  
 اخرج به اختصاصا باختيار اخرج مع قطع النظر عن الاختصاص الذهني وذلك  
 مستفاد من ذلك الاختصاص بغير اخرج لاس من ذكره وحده **قوله** جميع  
 الاسماء معارفها وانما قال جميع الاسماء ولم يقل جميع الالفاظ لان جميع الذات

لان

من اقول  
ان ذلك  
اللفظ

الذات يخرج ما عدا الاسماء **قوله** ان عالم يخص بشئ قبل الموقف بالام العينية  
 الى معروفة نكرة محسوسة **قوله** اختصاص الرجوع اليه **قوله** انما يخص  
 الرجوع الى العلم ولم يسبق فيه ابتداء اختصاص الرجوع اليه **قوله** انما يخص  
 الرجوع اليه من خبره **قوله** انما يخص **قوله** انما يخص **قوله** انما يخص  
 هو حكم في المال قلنا قال **قوله** انما يخص **قوله** انما يخص **قوله** انما يخص  
 الى خارج هو سبق المذكور لكنه لا يفيد اختصاصا **قوله** او رب شاة  
 سوداء سجدتها وربه رجلا عاليا **قوله** لان رجلا لم يوضع لثباته في تحقق  
 وانما عرفت الاشياء الى خارج مختص بحسب الاستعمال وفيه ان رجلا في الموقف بالام  
 اشياء الى خارج مختص مع انه لم يوضع له فانه اريد بالوضع الما في الوضع الما  
 والافرادى فانكرة الموصوفة اليه **قوله** اخذ في التوفيق لاشياء الى خارج مختص  
 اشياء وضعية **قوله** لم يوضع لثباته الى خارج **قوله** اذ ليس  
 فيه اشياء الى خارج مختص والافضل لفظه فيه اشياء **قوله** وبداخل في  
 احد الاعلام بدخل في التشبيه على ما اريد بهذه العبارة الغربية **قوله** بحسب  
 الوضع الاول وضع فنما **قوله** اذ لا حاجة بنا الى ان نذكر ان نذكر  
 مما لا يقع له في هذا المقام وفي تنصير بيان ان الخط عليه كافي بعض النسخ ليس  
 كما ينبغي وفي ابطال بيان الخط عليه **قوله** اذ لا حاجة بنا الى تنصير  
 ان رد الى ان في كلامه ما يحتاج الى التنصير وان كلامه في موضوع البطلان بعد  
 السعي في تنصير **قوله** او ابطال ما يظن من مشكوكات كلامه ان امثال الضمير  
 الى النكرة الصرفة معرفة على ما حقق واستوفى **قوله** وانما اللفظ الشبيه على ما اريد به  
 انه لم يحصل من لفظ الشبيه على ما اراده بلفظ الذات فلم يحصل اللفظ ما لفظه  
 وكان لا شبهة لذلك كتب حاشية على هذا المقام وبين فيها معنى الذات حيث قال ارد  
 بالذات المعنى المستفاد بالمعروفة الذي ليس له حكم عليه وهو معنى الاسم فقط  
 فان معنى الفعل لاشمال على نسبة المخصوصة خرج كذا **قوله** انما يخص  
 المشار اليه به الى خارج هو اللفظ الدال على الذات وانما نسبت اليها مجاز انتهى  
 وان اسم لو بدل الذات بالاسم فيه ان حقيقة التوفيق ليس جعل الاسم  
 به الى خارج بل جعل الشئ الا ان تلك حقيقة لا توجد الا في الاسم كيف ولو كان  
 حقيقة التوفيق جعل الاسم كان بيان الترفي في تعيين لام التوفيق بالاسم عت



**قوله** كان السبب بما ذكره ذلك لم يتوصل اليه بترك تفصيله في سبب بالحق فيكون  
 ان ذلك الفاعل فيه لان ذلك الفاعل خبر محتاج اليه فاحتاج اليه في حذف ذلك  
 اسد في تعريفه ليحكم على محله بانها لا توصف بالتعريف والتعريف لا يحتاج الى سبب  
 من لا يوجب اختيار الذات لانه لا يخرج اليه حكم على محله بانها لا توصف بالتعريف والتعريف  
 لانها في عوارض الاسم بل هذا انكم اظهر في لوجه ما قد مناه **قوله** يخرج عن هذا التعريف  
 الاعمال المحسنة عليه العلم بحسب الضرورة الاحكام الخفية فلو لم يقل بها اصحاب  
 علم البديهة لم يبعد اذ لا يخرج من لم يتعلق بها **قوله** ولا يجاب بانها موضوع للماهية  
 مع جوع الشخص في لا يقال فترى انه يرد بشخصه في التعريف متخولة الذهنية  
 وخراربه وذاك لكلف لانا نقول به وجميع متخولة على به طلاق فيعرف في العلم  
 محسنة الى الذهنية لانه ليس له الا الذهنية وفي العلم الشخصي لا ماله في الشخص **قوله**  
 بل بان علمها تفيد به بغيره الاحكام العلم الفدوري ما ذكره الشيخ الرضي من انه  
 الذي كالتوثيق لا يطبق عليه التوثيق الا ببيان احكامه عليه عنده  
 الموقوف بل ان محسنة انما كذلك لكونه لا يوافق ما سياتي من ان الموقف بل ان محسنة  
 موضوع للماهية المتعينة في الذهن واسماء كالاسماء الموقوفة فيبغى اليه كل الطلاق  
 على الافراد منها على ان الماهية مع قطع النظر عن الشخص الذي هي خبر معها **قوله** والموقف  
 العلم الحقيقي وتكون المقفولة تعريف العلم الحقيقي ليس من مخترعات الله بل من ادب  
 رباب العينية في مقام تعريف العلم ذلك كما لا يخفى على المتابع كمالهم **قوله** ان الموقف  
 انما هو **قوله** كما ان السبب في ما بعد ليس الا خارج هذا التعريف بالمعنى الذي لم يزل  
 عليه هذا التعريف ولا خلاف ان المراد بقوله يخرج بهذا التعريف وجه على وجه اعتبره  
 الله فالاولى ان يذكر قوله كما ان السبب في مقدماته قوله يخرج ليكن متعلقا بقوله لتوقف  
 قوله ان الموقف بل ان التعريف يقال اذ خارج الموقف بل ان التعريف بقوله باسم محسنة به  
 احد فسيب اعني ما لم يتقدم ذكر المعهود بل اكتفى بعلم الخائب فان ما تقدم ذكره يكون  
 الاحتمار فيه ثابتا وخارج بقوله ابتداء وليس المراد بقوله احراز بقوله ابتداء  
 عن احتماره ثانيا بالغير الغائب لاحراز عن جميع صور الغير الغائب بل على تقدم ذكره تحقيق  
 والا فليس فيه للمعهود بل ان التعريف في هذا المعنى لا يقال تقدم الذكر فسيب يستلزم  
 محصور فيكون الاحتمار فيه ثابتا لانا نقول فيكون محصورا ثانيا لا الاحتمار نعم يكون  
 الاحتمار ثانيا بتقدير الاحتمار اول لا في التحقيق والله بنى البيان على التحقيق لا على

قول الثاني الموقف في الظاهر

لا على التقدير قوله وفي بحثه فيما ذكره الزاعم بحثه من وجوه الاول ان الكثرة في  
 ايراد العلم احتماره حين لا يرد لانه كان يحضر حين الوضع وانما لا يحضر حين السبب  
 العارض المشترك فانما لا يبعد الخيوط الاحتمار والثاني ان العلم المشترك يحضر  
 جميع معانيه من غير احتياج الى التفرقة فهو بعد المشترك انهم معناه بعينه وانما  
 التفرقة محتاج اليها لارادة والثالث ما ذكره ان الاحتمار المذكور نعم من ان يكون  
 بقرينة اوله وكيف لا ولو لم يكن ان كان معناه بقوله باسم محسنة لان ما يحضر معناه  
 بشخصه بنفسه انما هو العلم وما عده انما يحضر بقرينة واما ما ذكره من البحث من ان  
 الاحتمار ليس فعل العلم وانما هو فعل المتكلم اذ لو كان فعل العلم لا يخرج قوله باسم  
 محسنة به ليس بقوى لان الاحتمار فعل المتكلم حقيقة وفعل العلم مجازا استنادا  
 الى السبب والزاعم بنى البيان على استعمال المجازي على انه يمكن ان يقال معناه قوله  
 لا يقتضيه احتمار المسند اليه بعينه في ذهن السامع بعد المشترك انه لا يقتضيه  
 الاحتمار وقبلة نظر لان ايراد المتكلم على ليس لاحتمار المتكلم في اصل وضع المسند  
 اليه بعينه لانه ليس من المتكلم به احتمار المسند اليه في اصل وضع العلم نعم يحضر العلم  
 في اصل وضعه بعينه ان يقتضيه احتماره في اصل وضعه لانه يتحقق منه الاحتمار في اصل  
 الوضع قوله ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احراز عن خروج العلم المشترك الاول ان قوله  
 ابتداء لا يدخل العلم المشترك **قوله** فانه لا يقتضيه احتمار المسند اليه في ذهن السامع لا يقال  
 المشترك لا يمنع احتمار المعنى بعينه بل جميع المعاني تحضر عند سماع اللفظ وانما لم يعلم ما هو  
 المراد ووفق بين فهم المعنى والعلم بالمراد لا نقول اللفظ المشترك لا يقتضيه احتمار المسند  
 اليه بعينه لانه لا يعلم المسند اليه بعينه وانما يفهم المعنى بعينه **قوله** بعد المشترك في الاخرى  
 ان العلم المشترك وان كان لاحتمار المعنى ابتداء لكنه لا يحضر المعنى بعد المشترك فلا يكون  
 فائدة في التفسير عند المسند اليه لانه لا يحضر المعنى في الحال وانما يحضر ابتداء **قوله** وغاية  
 لا يرد له لا يدخل له في الاخر **قوله** وما ذكره يقتضيه ان لا ابتداء انما يصير حال اللفظ  
 اذا كان الاحتمار صفه لاما اذا كان صفه للمعنى فتوصف للمعنى فيفهم منه ابتداء بكونه  
**قوله** ويرفع قوله باسم محسنة به في كونه وفعال نظر لان العلم لو كان له الاحتمار لكان  
 الاحتمار باسم محسنة به واللفظ ويرفع اليه لانه وقع اليه ما تقدم ذكره لكون الاحتمار فعل  
 المتكلم **قوله** باسم محسنة به لان الفعل لا يسند الى الفاعل بالابتداء **قوله** وانما راول الى  
 انما لا يرد في الاخر ان السبب اليه منع كون التعريفين الاولين مما لا ينبغي ذكرهما للاحتياج



فبني تركها **قول** اسم مختص فيه مسمى والمراد بالاختصاص **قول** لكن الخارج بالاول هو المكرة  
فيه بحث لان الخارج بالاول لا يخرج باسم جنس موقف كان او مكرة وقد ذكر في شرحه منقح  
ان المستلزم في قول الرجل خبر المارة اختص باسم مختص لان الموقف بلما اجتمع مختص بالجنس  
لا يخلو على غيره بحسب الوضع فنقول بعد التسميات ان هذا المنع ووجه التسميات ما تقدم ذكره  
المقتضى ان قول بعينه يخرج اسم جنس يختص به الشخص بحسب الماراة فيمكن تخصيص المختص  
بالسند الباطن **قول** وليس شئ منها يختص فانه قد ثبت ان المختص به ما هو مختص  
به حقيقة كما هو المتبادر فكيف يمنع عدم وجود مختص به غير العلم بالمكرة بناء على كونه حقا  
بحسب التمسك بهذا القدر يكفي لايجاد حوت منع المنع الذي يتبادر منه ان التسميات **قول**  
كما ان المقدم جعل قول في التوقيفات منعقا بالثبوت وكذا ان يجمع منعقا بالثبوت او في  
التوقيفات او في وصية وعيب في قول لاخر منعقا بما تقدم بخلاف تحقق المقام فانه لو استغنى  
فبعد لم يبق المقام ذلك المقام بل صار مضافا **قول** فقد ما في الشرح فالكلام الشرح ان  
قول ولو اريد ذلك بغير هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به لا يخلو الموقوف عيب لانه  
وجه ثمان لا يخلو بان يكون مراده ان هذا موقوف على ان يكون معنى ابتداء بنفسه ويومعه  
ولو اريد وكان له عليه نقوبة الجانب المعنى **قول** فيبني الاظهر ان المعنى على ان اذا  
جعل هذا القيد لا يخرج الا من التسمية فيبني ان يشار الى ما ذكره بعضهم من بيان معناه وانما  
يجمع به ليزول عنه الحذور من الحذور التسمية لانه على هذا لا يكون التوقيف يكون احراز  
عن جميع المعارف لغو بخلاف توجبه لتحقيق قائل **قول** على غير قياس بان حذف مع ذكرها  
**قول** وان يكون على قياس بان يفتقر حركة الهزة لا ما قبلها ثم حذف وح ينبغي ان لا يكون  
الادغام واجبا لان المتجانسين المتوكلين اذا كانتا في كلمتين لم يجب الادغام نحو ما سلمك وهذا  
كان او لما ساكنين في تقدير حذف الهزة على غير القياس يكون الام لا ولي ساكنه فان لم يكن  
الادغام على القياس ويكفي ان يقال بعد حذف الهزة على القياس ان التزم الادغام يجعل  
الالف واللام عوضا عن الهزة فاللام صار كالهزة في ان ذكر كلمة ال او جعل الجميع على  
فصار كلمة واحدة فيكون اجتماع التبيين في كلمة واحدة **قول** وان يكون على قياس تخفيف  
الهزة الحذوف لعد كان بت والحذوف لعد ليس كالتبوت فاذ حذف  
الهزة لعد فهي كانت بت فلا يجب الادغام لوجود الفصل بتدويرا بخلاف ما اذا حذف  
لا لعد فانه لا فصل تحقيق ولا تدويرا فيجب الادغام **قول** فتأمل نفوذ ان في الوضع  
ابتداء بعينه لان وضع العلم وضع خاص وموقوف الله على وجه جزئي لا يحصل لغيره ثقا

تلك فلو كان الوضع غيره تلك لا يظهر وضعه بغيره وان في هذا النوع من العلية بعد  
كذا قيل في وجه الامر بالتأمل وفيه ان خصوص الوضع لا يختص بالادغام بل بالغير الغالبة  
بل مع التسميات فوجه الامر بالتأمل في معرفة العلية المتغيرة **قول** فتأمل الامر  
بالتأمل لثقا الفرق بين الله والرجوع على تقدير الاختصاص بالعلية **قول** لما كان ذلك  
الشخص مشهور بهذا الاسم في الاشعار بهذا الاسم حين نزول الآية الكريمة بحث على  
ان الاشعار باسم مع كونه ملزوما لشي لا يقتضيه فهم هذا الشئ بل لا بد من كونه مشتركا  
في ضمن هذا الاسم هذا لازم ايضا **قول** فانه لا يفهم منه ذلك اي من قرينة كما  
في اية اية **قول** وقول وجب ان يعلم ان بالاب هو بعينه ان اعترف او ايا المارة او لا  
ولا معنى لا تخار شئ مما ذكره او لا وثانيا فان كل منهما وجها وجبها ونحن نقول لم يترك  
شئا منهما ولم يعرف بما ذكره فانه ان يكون الكتابة باعتبار الوضع الثاني فان كان في  
لحسب كناية عن ايجته حين استعمال في المعنى العلمي باعتبار الوضع الاصيل لا باعتبار وضع  
العلمي بعينه ان الانتقال منه الى ايجته ليس باعتبار الوضع العلمي بل باعتبار وضع المعنى  
الاصيل اذ ليس في الوضع العلمي ما يقتضي الانتقال مع يكن كونه كناية باعتبار المعنى العلمي  
مع قطع النظر عن الوضع الاصيل باعتبار اشتراكه بهذا الوضع في ضمن هذا الاسم لكن هذا  
ليس باعتبار الوضع العلمي بل باعتبار اشتراكه بقول وجب ان يعلم ليس الاما ذكره او لا  
لان معناه انه ذكر بالاب واستعمل في هذا الشخص لتفصيل منه الى ايجته باعتبار الوضع  
وباعتبار ان ايجته لازم للشخص سبب التسمية بهذا اللفظ الموضوع او لا بعينه الاضافي  
فانه قد ثبت المقدم من اللفظ معناه الكناية فكيف يكون بالاب كناية عن ايجته لا خفاء ان  
المقدم من الشخص والمقدم بالافادة الحكم عليه فثبت هو المقدم من نفس اللفظ لا من زيا  
الحكام ومقصد البينغ المعاني الزائدة فهو كناية في قصد البينغ **قول** بل على ان الكناية  
هذه اذا كان فمير منه الى الشخص اما لو كان الى اية ليس بعينه استعمال فيه دون لفظ  
آخر لتفصيل منه باعتبار معناه الاصيل الى ايجته فالدلالة **قول** والحل وجب بغيره ان  
اشارة في آخر كلامه الى توجبه آخر غير التوجبه الاول والحل وجب **قول** ونخبره اي يختص  
الفرق الذي ذكره فانه قد ثبت لم يذكر في الفرق الا ان يختص احد بها وضع دون الآخر  
وهو المستفاد من قوله وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعنى واما ان الموصولة  
تقتضي التبيين لا في دون الموصولة فلم يذكره حتى يصح ذكره في تخصيص الفرق الذي  
ذكره وجعل فمير مختصا بالمطلق الفرق بغيره فثبت لا بعد ان يستفاد عدم اقتضا



الموصوف النعني من قول فكذا كنت فقلت لغيري ان ما مضى وبالكث فهو ان يفسد يكون  
مفرد بالكث لكنه ليس كسب الوضع فاشركته ان الوصفية لا يجوز عدم الله  
التي هي من فاعول قوله فان وجوب عدم بالنسبة العينية لا تقتضي تعين الموصوف عنده  
لا يخفى ان العلم بالنسبة يقتضي تعينه عنده الا ان المتكلم لم يفهم هذا المعنى وكيف لا يشك  
بالموصوف لا يعرف الا ان الخاطب عالم بالنسبة التي في العلة وانما يستعمل الموصوف للظهور  
ان العالم بالنسبة عالم بالموصوف بهذه النسبة فامل قوله فالاياء لا طرأ خبره  
لا يخفى ان بناء الخبر بفتح الشبوح عن خبر والمفرد عن خبر بناء الخبر بفتح الشبوح  
اياء لا نوع بناء الخبر بفتح من بعد اياء لا نوع الخبر قوله قلت هذا نصف لانه يحتاج  
الى جعل البناء بفتح الشبوح ولا حذف اي واحد من الحروف وحمل الاضافة على البيانية وما كونه مستغنى  
عنه فيمكن دفعه بناء الخبر بفتح الموصوف فلا يشك الموصوف الذي دخل عليه النوع  
فوصف بالبناء عليه ليعلم ان ليس المراد خبره بل خبر المبنى عليه سواء كان خبره او خبر ما دخل  
عليه من النواصب قوله لكن لا دخل في الاياء عدم المدخلية في الاياء لا يستلزم كونه مستغنى  
عنه اذ يكفي في عدم كونه مستغنى عنه كونه متعلقا بالاياء وجعل قوله لا مدخل في الاياء اشارة الى  
تعلق الاياء به ايده وهو في نفي الغيبة كحرف قوله قلت هذا على تقدير صحة انما قال على تقدير  
صحة اشارة اما لا مانع كون معنى البناء ذلك واما لا مانع ان الاياء لا جسر لا يقتضيه  
الا مع تأخيره لان الاياء بعد التبرع وانه كان غير مفيد ولا يوجب مقصود نفسه لكن لم لا يجوز  
ان يقتضيه بعد دريعة لا معنى آخر قوله ولا يستغنى فيه فاعول لا نزاع في كون هذا الكلام  
لا ينبغي ان يفتق على ذي بنية وقادة ان يكون خبره من جنس فعل من سمك السماء بغير تعنيها لكن  
لا يوجب كون فعله بل كونه من جنس فعل فلا يكون ان ينافي في صحة الدعوى انما الخاف مع الله  
في تعينه حيث قال كونه فعله من رفع السماء لو قيل اراد كونه من جنس فعل لا رفعت لكنه  
خلاف ظاهر العبارة قوله انما المؤثر الواحد اذا كان الاثر من نوع واحد ولهذا لا بد من  
البناء لاحد على حسن الكناية قوله لبقائه على حال في قول قد خسر الذين كذبوا ان لا يخفى ان كما  
ان التعريف بنسبة خبر لا مكنية كالتعريف في تعظيم شانه كذلك الاياء لا نسبة خبره اليه  
يستلزم التعريف بتعظيم شانه ويؤكد الحال فيما لورده على باقي ما ذكره الله فكن على بصيرة  
ولا تغفل قوله وانما فسرنا مواعلة اي الموصول بوي لا علة اسناد خبره الى المسند اليه وانما حمل  
ذلك الاياء وسببه الى امور ذكرت وفيه ان ذلك الاياء لا يخص خبره بل يشمل كل مستغنى  
بالخبر غير نفسه وكيف لا وفولك بني لنا بيتا الذي سمك السماء بوي لا وجه اسناد البناء الى ذلك

ذلك المسند اليه ويقتضيه تعظيم المسند بها يحصل من الاسناد الى هذا الموصول لانه ايما  
الموصول الى ان علة الاسناد قيام مضمون العلة به وانما يمكن جعله وسببه الى التعظيم  
لكن مع كون الاسناد وسببه اليه لا يلتفت اليه فضلا عما يترجم على الاسناد وكل من حمل  
الاياء الى علة بناء الخبر وسببه على جعل خبره بناء الخبر وسببه لا يبان انه علة البناء  
كما يفهم من كلام السيد بقيد ع: الفهم على ان تعلق الحكم بالموصول بالمشق بوي  
لا علة ثبوت المسند الى علة انشاء قوله ويحتمل ان يتعلق بفرد اجده فحمل مع  
اعتناء عن تقدير المتعلق لان الاثر بقام المدح الطلاق متباعدة في مقامه وفيه تعبيره  
بالافادة لا شل شيان قوله فيكون بحث المعاني الاصلية لا لفظ لا يبعد ان يكون  
البحث في المعاني الاصلية من حيث دعت اليه الحال لا يبان الفصل المراد من الفهم قوله  
فان قلت لقد اردت ان لفظ هذا مثل بدل ع ذكر هذا لاحتضار المسند اليه في مقام يكون اليه  
على ما يحسره ووجه الافادة اصل المعنى لانه موضوع لثبوت اليه القريب في حقائق  
اليه القريب به ليس بزيادة في اللفظ واما اذا لم يكن الخاطب عالما بقوله فاراد المتكلم بالغير  
عنه هذا احضاره واقادة انه قريب منك فوجه على سائر ما يحضره لذلك فهو يترجم على اللفظ  
لان غرض اللفظ ليس الا انه موضوع لثبوت اليه القريب والمعاني جند لافادة الحكم بانه قريب  
لانه يستلزم وهذا امر اد الله بقوله هو اي الحكم بقوله راد على اصل المراد الذي هو الحكم على  
المسند اليه المذكور المعبر عنه بما يوجب قصوره مع قطع النظر عن افادة التبرع كما اشرنا  
فانه غايته التحقيق في هذا المقام الذي كل دونه الموصول اليه الا مقامه وينفرد من هذا ان يبان  
حاله من كونه محسوسا او مشاهدا ايضا من وظائف المعاني قوله فيقال فلان قريب المحل  
التي في القريب بنفسه تحت الطلاق القريب قوله ما يدل عليها اي على مدلولها قوله كذلك يلحق  
ما يدل عليها اعني اسماء اشارة على هذين المعنيين الطلاق على المعنى الشخصي اذ لا يرد بهذا  
مثلا ما جرد قرب المرتبة ودناءة المحل قوله ويجوز ان يثبت اليه المعنى اي كان المراد  
بالحال ما يتوهم محسوسا لاسمع ويكنو التكلم عقيب احسن السامع لما في قوله  
المناسب ان يقال ان المناسب احد الاخرين اما ان لا يذكر الايمان بالغيب في جملة الاوصاف  
الاوصاف او يجعل المشاليه المعنيين ويكنو دفعه بانه اولئك اشارة الى الذين لا  
ان يقال الذين يؤمنون لانه الفصل من شئمة الموصول في افادة الموصول معناه ومع  
ذلك هو من الاوصاف التي جانت على عقيب المشاليه ولا يمنع كونه صلة كونه من  
الاوصاف اذ لو منع لمنع كون اقامة الصلوة والاتفاق اليه من جملة الاوصاف عطفها



على الصلة لان المعطوف على الصلة في كماله **قول** وليس فيه اثبات في الصفات **قول** وتوزيع  
الضمير في الذين مع صلتها كان في صلتها لا واصاف لكن المراد بيان حال المتقين لانهم كانوا  
والامور المذكورة بعد صفات فيهم في الضمير اشعار باعتبار الصفات **قول** على قول يجعل اسم الجنس  
موضوعا للمادة **قول** وكذا في قوله **قول** ان اسم الجنس موضوع للحقيقة لا الواحد **قول** يجعل  
الشؤون لا واحد فلو كانت الوحدة مستفادة من نفس الاسم لم يكن للشؤون افادة الوحدة ولم  
يكن لزيادة في الاسم فائدة ولك ان نقول في قول ان اسم الجنس موضوع للحقيقة ان نفس  
الاسم مع قطع النظر عن الشؤون **قول** في قول ان موضوع للمادة مع وحدة اراد الاسم مع الشؤون  
فلا في **قول** كما هو متفق في الراجح في الاعتبار **قول** الواجب في حق بعض وجب في الراجح  
التعليل كل ملاية **قول** واجبة في **قول** كذا في صريح **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله  
فمن هذا القول يأتي لو اريد في الراجح افادة معنى الاندراج وانما في قوله **قول** في قوله **قول**  
هذا الفرد يأتي لو اريد في الراجح ونعم **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
هذا **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
على تقدير وجوده المطلق لان كمال الاحتمال الاول ارجح بقدر ان مقصود المقام بناء على حسن  
النظر **قول** ولا المهور المعين لقصوره **قول** او ما هو المقصود لوزان **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
في الثقات وفيه ان في التفسير **قول** في الاحتمال **قول** بالانابة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
ابره **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
من سبب كما يدل عليه **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
الاستمرار كما هو الظاهر **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
لا مضيت ومن قول **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
في نفسه لا بيان لما وقع وشاهد من نفسه وجعل بسبب حاله وان كان يقيد بغيره  
المورد لكن يناسب المقام لان المورد في الشيء الذي سبب في حال سبب ادعى **قول** في قوله **قول**  
على ان اذا كان بسبب **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
صفة الماضي وقيل انما في مضيت مع ان الملام لقوله امر اضي دلالة على تحقق  
المضي **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
لم يكن تقيد **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
يرد ان المجموع المركب **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
باعتبار ان الاسد موضوع للحقيقة والشؤون للوحدة فاذا جاء الاسم وسقط الشؤون

قوله ما يجد موضوعا  
للمادة

انما في

بشرط

مفقود

الشؤون في الدلالة على وجود الموضوع له وفيه بعد ثم لا يخفى انه لا يحصل جعل المجموع المركب  
موضوعا ولا لكان الاسم في حروف المباني لاد **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
بالموضع المركب **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
المركب موضوع **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
بالاسم **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
انما في **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
يحي حقيقة كمن لا يخفى **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
والاسم لتعيين حقيقة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
بعد القول بوضعه للحقيقة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
لام العدم **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
اجنس عبارة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
بالرجوع **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
هناك ما يقتضيه حضوره من القاب **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
لا يكون هناك ما يقتضيه حضوره **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
اعتبارات **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
اذ لا اذن **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
يجاز الاختلاف في وجود الاشياء في الذهن **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
فحضور الاشياء في الذهن **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
عنده في الذهن **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
في الذهن **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
وانما جعل المحرر للمبالغة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
توقيف العدم **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
فاحصر **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
تحقيقا **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
على حقيقة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
الحقيقة **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**

فما يشهد

قوله في الذهن حقيقة او مجاز يعني حصر  
بمعنى كان على سبيل المبالغة حقيقة او مجاز  
لغير الفرد **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
العدم **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
لا يترد **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**  
انما في **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول** في قوله **قول**



ثانية

ذلك اشكال الا باعتبار ان هذا مجرد اصطلاح لا في ثبوت قبه والاصطلاح خلاف ثبوت من  
معايير العقل وموجب العلم لا عند ادعاء السطوح عليه فمستدفع بوجوبه من احد  
ان التميز في التقسيم التثني على ان اللام قد يدخل على الشيء لتوحيده ووضعه له وقد يدخل  
لتوحيده ما هو غير الموضوع له احذر عنه بالتركيب مع اللام وانما يتبع ان اللام قد يكون في  
الاعتبار لان لم يزل في الفرق بين المجرى واللام في العلم كمال الحقيقة واللام  
اللام والمعرف اعتباري وقد يدخل تحت تعريف وتعيين لم يكن في مفهوم المدخول اما لانه  
فلام العلم كمال الحقيقة واللام الجسم كمال المكونة فلا تغفل وتغفل **قوله** كانه ان في اليه  
لا وجه له ان يقال ان اشارة احسية فشب لان اللفظ على المعنى بالاشارة احسية لا ان في  
وقد جلي في اشارة ما ذكره الشرح في الفرق بين النكرة والمعرفة بل الجسم ما خذ في كلام بعض  
**قوله** ان كان كجوه اللفظ اشارة كجوه اللفظ ما يقابل الخارج لا ما يقابل الهيئة كما هو المشهور في  
انه اذا لم يكن كجوه اللفظ فليس مهيئة وبرائة لو كان دلالة العلم على التوحيده كجوه كانه متولية  
وان في المعين **قوله** او اكثر كايانين ان في ان حقيقة المشار اليها كجوه اللفظ قد يكون اكثر  
من واحد كايانين وفي كون يانين غير تثنية ايان علما وكونه على مخالفة الشيخ الرضي ولم يبرع  
من قال بعينه الا خوة عم اللام ولا تثنية للعلم لا الجور باللام والنزوم الشيخ الرضي ولا يخفى  
ان المطلوب من القائل لا يتوقف على عتمة يانين وقد اجتزت نفس في مذهب وهو في مكان اوسع  
فان اشارة الى حقيقة اكثر من واحد من حقيقة موجود في كل علم لو اجتزت اشارة التثنية وخرجت  
في يانين لو اجتزت اشارة القصود فان يانين اذا كان علما بجيبين كان كل جيل جزء من موال  
العلم كاجزاء زير ولا اشارة به قصد الى حقيقة واحدة من اجمل وفي زير اشارة الى اجزاء متويزة  
من حقيقة الجسم بل يقول لا يكو اشارة بالعدد الا الى حقيقة واحدة وجعل اشارة الى حقيقتين  
وانه توهم وقد وقع فيه كثرة ونال اخاف ان لا يدرك قوة رتبة التقليد في نسبة طريق  
سديد وهو ان الترتيب الى اثنين من حقيقة ليس الا قولنا الرجلان وهو اشارة الى فرد واحد  
من جنس مفهوم الرجس وهذا لا يخفى في العلم وان كان اكثر من فرد بمفهوم الرجل ولم  
يؤخذ اللام بهذا الاعتبار وفلس عليه اشارة الى جماعته لا مثال الرجال ثم جعل المعهود في  
كلام بعض الافاضل في الموقوف بالام اشار اليه بخارج هو اللام وفي اسم اشارة اشار اليه  
بخارج وهو اشارة عقلية عجيب وكيف لا يدرك في الموقوف باللام اشارة من خارج سوى اللام من  
الفراس بمثل اشارة في اسم اشارة ومن هذا يؤكده ما ذكرنا ان اشارة في هذا كجوه اللفظ  
واشارة في ثبوت المد **قوله** كانه جعل اشارة ما في ثبوت تفاوت ما يستفاد منه في العلم

في المقدمات والاعلام والمهمات والموقوف بالاداة والمضاف الى احد ما معنى على ما في المفصل وفيه  
لكن في تفاوت ما يستفاد العلم منه على ما ذكره موجبا للقول في نظر لانه ان اراد الله  
بالتفاوت مجرد كون المستفاد منه جوه اللفظ والخارج منه وكذا يخرج منه اداة التوحيده  
او غيره من اشارة والفراس والنسبة فلا يقتضي الا كوالا في ثبوت ان اراد به جميع يستفاد  
من التفاوت فاللام في زير على ثبوت **قوله** في كل منها اشارة كجوه اللفظ لا خصوصية  
في الزير جعل اسم اشارة ونظيره اشارة فيها الى التعيين من الخارج يقتضي ان يكون في  
اسم اشارة من اشارة تعيين من غير اعتبار التعيين معه ويكون اعتبار التعيين مستفاد  
من اشارة والظاهر موضوع للتعيين المأخوذ مع تعينه وفي جوه اللفظ اشارة الى التعيين  
الا انه لا يتعدى في الموضوع له احتياج ظهور الماد الى ثبوت فحقت اشارة وهكذا الظاهر **قوله**  
اعلاما حقيقة وليست اعلاما اضطرارية مشاركة للتكرار في المعنى على ما حققه الشرح **قوله**  
ثم نقول اي ثم نقول في ضبط اقسام اللام وقبلة اشارة الى ان ما ذكره الشرح من قول والحاصل  
في ضبط اقسام مستفادة لكلام المصنف في الايضاح ليس ليس على ما ينبغي ان يمل **قوله** وفي بعض  
بما لا يخفى في ثبوت البعوضة او كان المقام استدلالا **قوله** قلت في ثبوت لانه تعيين  
الشخص كجوه في ثبوت مفهوم الفينة دون اللام وح يتوهم التشر بقدر الاحكام والاحتياج  
الى القول بوضع اخر في العلم في **قوله** فتحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه فردا اصلا بخلاف  
لا رجل بالتوهم فانه يصح خروج شئ منه باقيا واورده على ان طريق الاولى في جانب  
الفرد فيما ليس نفسا في الاستدراك فان عدم خروج فرد لا رجل ثبت عدم خروج فرد لا رجل  
يطبق الاولى فلا يخرج لما هو نقص في الاستدراك في اثبات الماد ويمكن ان يجاب بان توهم  
عدم كوالا استدراك الفرد اشمل ليس لتوهم نقصان شمول الفرد بل لتوهم عدم نقصان  
الجميع وهذا لا يخفى على طريق الاولى في جانب اجمع فتدبر **قوله** فينتج بذلك ثبوت  
المدعي فيه ان يعارض ان الفرد فيما ليس نفسا في الاستدراك او كان شاملا لا لا يستلزم جميع كان  
شمول فيما هو نقص فيه بطريق الاولى **قوله** فانه قلت كيف يتوهم محصل السؤال ان ما ذكره  
لا يتم ثبوت على اختيار البيان بل التي لفظ الجسم لانه لا استدراك في اجمع ولا يصح من الشرح  
بدعوى النقص في اجمع حتى يصح ما ذكره توجيهها **قوله** وما ما ذكره في الشرح اي  
ما ذكره في كلام الكشاف في لا يرب فيه مع جلالة في الدين ولذا احتج الى دفعه  
باعتمال التخصيص **قوله** فلعله مخصوص بالنكرة المفردة فيه ان لا يصح في النكرة المفردة  
ايضا لفظ التثنية عند نحو لا رجل في الدار لا زير **قوله** لانه ما ذكره من اليك مشترك



بينه وبين الجمع في اشراك البيان بعد تحصيل الكلام بالثبوت المفردة **قول** فانه ثبت  
 هذا الاشكال سخر التقديم على اشكال السابق لان في السابق تسليم نسوس المفردة في  
 تأخير هذا الاشكال منع بعد التسليم وهو في نظرنا غير مستقيم **قول** فثبت الاستثنا  
 المعارضة بالنسب فيقال لا خفاء في كسح لارجل في الدار لا زيد فيكون مستقفا والا فلا يمنع  
 الاستثنا **قوله** فثبت **قوله** وقد حقق ذلك في عدم القبح او جريان كونها نفسا والظاهر ان  
 المشارة الى جميع ذلك **قوله** تناولا لظاهرنا في الكثرة فيجوز النفي لا القيد بفتنة ان يكون  
 الاحتمال الفا هو نفي الوحدة لا نفي واحدة لا بعينه **قوله** وليس هذا في العموم في شئ فبظلاله  
 رجلا واحد واحد مفهوم استغناء بان لا يخرج منه شئ من افراده فخرج الرجل لا في وصف الوحدة  
 لا بناء في العموم كما ان خروج افراد الجنس لا في وصفه بجمعية لا بناء في عموم لارجل **قوله** كان استغناء  
 لشمول اي استغناء كحقيقي والا فاستغناء العرفي يكون شمول لظاهرة مفهومه في افراد موله  
**قوله** كان الظاهر ولا يكون لخاصية اذا ما من عام الا وقد حقق من البعض فلو كان نفسا لا يتبع  
 البعض من **قوله** انتساب كل واحد وقدر يسبب الى المجموع نحو ما من دابة في الارض لا اعم  
 اشكاله والانتساب الى كماله ليس ظاهرا بل شئ يزعم من **قوله** لكن هذا المصنف يستلزم تكرار  
 في مفهوم جمع فيه التكرار ضروري لا يحصل استغناء المجموع برونه وهو يعني اذا المفردات  
 تتبع المحظورات **قوله** وما عداها من جملة ما مندرجة فيه وايضا يندرج كل واحد في المجموع  
 اليه لا استثنائي **قوله** فلو اعتبر كل واحد منها ايفا كان تكرر افا في كل رجل ايفا تكرر  
 لانه يستلزم الحكم على جماعة وكل اثنين فثبت لم يقصد شئ من هذه الاشكال فلا كراهية في هذا  
 التكرار الضروري بخلاف كل رجل فانه اذا دخل جميع مراتب الجمع في فرد واحد مقصود بالكل  
 نقصد الامور الداخلة في ذلك الفرد بكله كل كذا فقصدي منكره فليس التكرار في الشدة  
 باعتبار اندراجها في الاربعة والخمس وغير ذلك بل باعتبار اندراجها بنفسها بعد اندراجها  
 في الاربعة والخمس فثبت **قوله** لكان تكرار الخلف لا يخفى ان لزوم التكرار باعتبار جماعات  
 المتكررة فيصير ان بعينه المتكلم السامع جماعات مختلفة باحاد الجنس من غير تكرار فان الامر لا يجرى  
 بحسب تصرف اعتبار المعبر **قوله** كان قد بطل انما قال كان قد بطل معنى الجمعية استاذ لا انه  
 يتحمل ان يكون موضوعا بالوضع الترتيبي للمعنى الجمعي ويتحمل ان يكون مجازا عن الجنس وانما الاول  
**قوله** وانما قصد نفي كل جماعة جماعة كان تكرر يقال لا تكرر في لارجل بمعنى نفي كل جماعة لان  
 اندراج الشدة في الاربعة والخمس لا يفي عن النفي عنها بعد النفي عن الخمسة لان النفي عن الكل  
 لا يستلزم النفي عن مجرد خلاف الثبات ودفع بان النفي عن الثلاثة لا يندرج في تحت الاربعة

تشموله

استغناء في المجموع

المتكررة

او الاربعة بعينه عن النفي عن الاربعة لان النفي عن مجرد يستلزم النفي عن الكل فثبت التكرار  
 في النفي بعين ما ذكر في الاثبات وهو اندراج بعض في بعض لان الاستغناء في النفي على كس  
 الاستغناء في الاثبات لان الحكم على الكثرة في الاثبات يستلزم الحكم على الأقل وفي النفي بالعكس  
 فانه ثبت في الرجعين انهما يلزم التكرار كاشمال على زيد وعبد بكر فيلزم الحكم على زيد وبكر او  
 وعبد بكرين فثبت دخول زيد وبكر في الرجعين ففي بخلاف الشدة في الاربعة فلا بعد تكرار كيف  
 وفي تحصيل زيد وعبد بكر وجعلها اثنين بعد ادخال زيد وبكر وعبد بكر من رجال روية ليس  
 في تحصيل الشدة بعد دخول الاربعة **قوله** بعينه ما ذكرتم في المعروف بالام يمكن ان يقال ما ذكر  
 سخر نحوي لا بطلان معنى الجمعية وهو لا يقدح فلم يبطل الجمعية في النفي بهذا السر لان المبالغة في النفي  
 كنهها ما يفهم به وهذا التكرار ثقتين في المبالغة **قوله** حيث قال الواسع انما منع بعد تسليم التسمية  
 في التكرار المنفية لان مانع التسليم في المعروف بالام كثر من نصير انما الاسول والخو وما عداها  
 السخر في ان لا وجه لتحصيل التسليم بالثبوت المنفية **قوله** وتوجيه ان يقال انما سيسمح بذلك  
 ايفا بقول وبذلك فالقول بانما يجمع بقيد نفي الحكم بكل واحد من الافراد مما فقه الاثمة  
 فثبت **قوله** والوحدة المطلقة التي يكون في المنفرد وبرون **قوله** وربما يقصد نفي الوحدة  
 المقابلة للمنفرد الوحدة المقابلة للمنفرد فرد الوحدة وقصد فرد من بين افراد العام خلاف  
 ظاهر العبارة **قوله** فلا يجوز في العموم في شئ كما سلف فيه نظرا لان خروج المنفرد من هذا النفي من  
 قبيل خروج ما ليس من افراد المدلول اذا المدلول الجنس المقيد بالوحدة **قوله** فلا يكون العموم  
 في شئ بحيث لان خروج ما ليس من افراد مدلول لا بناء في الاستغناء كما عرفت ولا تحصيل عنه  
 الا انه يريد بالعموم العموم المخصوص الذي في الاحتمال الاول ولا يخفى انه يعبر عن اللفظ **قوله**  
 فلا يكون من العموم في شئ فانه لو قصد به هذا المعنى يلزم التكرار وانما لم يكن لزوم التكرار  
 مبطل للجمعية فيصير ان استغناء المفرد المعروف بالام اسمي من جميع المعروف بالام الذي يقصد  
 به كل جماعة **قوله** فثبت على استغناء الاحاد كونه والا على استغناء الاحاد انما يتم لو كان  
 الاحتمال الظاهري القصد لا نفي كل واحد فثبت **قوله** وانما يقصد نفي الوحدة  
 المعارضة لجماعة لا خفاء في ان الوحدة المعارضة لجماعة الوحدة المطلقة ونفيها في نفي  
 الجمعية وانما التماز عن نفي الجمعية نفي الوحدة المقابلة للمنفرد فثبت بكل قول وان  
 يقصد نفي الوحدة المعارضة على نفيها مقيدة بكونها مقابلة للمنفرد فثبت **قوله** فلا  
 فرق في شمول الواسع المقام فثبت ان اراد انه لا فرق نظرا الى ما هو المبني من  
 جميع فثبت ان لا يضر صاحب المقام وانما اراد انه لا فرق مطلقا فثبت ان وهن العلم

ليس

فيه

ان

هو



بجمل احتمال وجودها لا يحدوه من العظم فواله كمن لا دلالة للجمعية على ذلك مجمع في اسماء  
 الاجسام كالماء ويدر على ان القسمة لا انواع ومن هذا يسمع انه جمع للماء في  
 كتب الطب مع انها مصدر لتدل على انها انواع مختلفة وذكر في الخواص في التميز  
 ان كان جنسا لا في القسمة لا انواع وكثير ما يظنون الاجناس مقام الانواع قوله وهذا هو  
 المراد من قسمة جسمه حيث قيل ما خلق الله من خلقه او ما يمسكوا قبلها ليدل على ان معك  
 من جنس قوله كان جديده مع معنى الوحدة لا يتبادر من قوله كان جديده مع معنى الوحدة  
 سبيل الحجاز ان التميز لا يرد ليس براد او جديده مع معنى الوحدة بل هو التميز في  
 هو المراد من التميز على سبيل التميز قوله فالاعتراض انما يجوز على القول الاول دون الثاني  
 اللفظ بقوله لا يجوز انما يجوز على القول الاول دون الثاني ولا يجاب بان مراده ان لا يجوز انما  
 على تقديره لا يجوز الوحدة واخذ في مفهوم الاسم فالاعتراض انما يجوز على القول الاول دون الثاني  
 لا حاجة في بيان ان الاعتراض على القول الاول لا يتوصل بان جواب لا يتصور على القول الثاني بل يصح  
 ان يقال في بيانه ان السؤال لا يتوجه على القول الثاني قوله قلت يمكن ان يقال انما احتاج الى  
 هذا التكلف ولم يجعل قول المفسر من جواب المفسر من سبيل على القول الاول لانه غير من عند المفسر  
 حمل كلام المفسر على ما هو غير من عند المفسر من سبيل على القول الاول لانه غير من عند المفسر  
 اسم جنس او لم يكن مع الاسم يكون مع التوطين فيكون مفيدا بالوحدة فينا في تقييده بالعدد  
 فاجب بان حين ادخل الاسم من جرد مع الوحدة ولم يغيره مع الوحدة المستفادة من التوطين كما  
 توهم من وجود التوطين قبل دخول الاسم فاعلم قوله ولا كان كثر الاحكام المستفادة في حين  
 غلبت الاحكام على المنة في ضمن الفرد لا لوجوب كثر اعادة الفرد من كثر حتى يتبادر منه لان  
 المراد بالاجزاء والاحوال والاصناف المفهومة دون الاول قوله لا عليها حيث هي في كثر  
 لان الاحكام وان كانت على الاول لا يجب ان يكون كثر استعمال اسم جنس في الاول فان المراد  
 بالثبوت المفهوما لا ما صدق عليه كذا المراد بالحق العرف قوله وصار اسم جنس اذا اطلق وحده  
 يتبادر منه الفرد في الذهن فيه ان يتبادر الفهم في الذهن اذا استعمل في قول الاول لان التوطين  
 اقوى اما تحقيق قوله ولا يذهب عليك يعني ان لا يصح كل فرد من ذي علم عدم الثاني بل ينبغي  
 ان يجعل في جملة اجزاء واحد وكذا نقول يصح كل منهما لان قول ولا الثاني منع الثاني وكل  
 من السندين يتم سندا ويذكرهما يعلم انه يصح الاستدلال بالوجوب فيجعل لرجل في قيل  
 الاول وليس رجل في الثاني قوله فالمانع لفظي كما يرفع مانع الوصف المعنوي بالتوطين  
 الوحدة يرفع باعتبار اجتماع في الاول المندرجة تحت الموصوف وله غير نظيره كلامهم

منه  
 حقيقة

قال عند تع ومانع وانه في الارض ان ام امثالكم قاله حمل الدب الصفر على هذا التوطين  
 فلهذا اورد في هذا المقام على ان ذكره سببا اهتم ليعلم ان ما ذكره المفسر على مذهب الجمهور  
 لا مطلقا قوله فيقال الذي هو غلام لزيد باليت لا يخفى ان غلام زيدا في الذي هو غلام زيدا  
 يكفي في احصائه فهو طريق ساقط عن درجة الاعتبار لا يجاوز بشفق البسبب من فضل عن  
 بليغ والمراد ان التعريف بالاضافة لانه طريق بفسره المتكلم ويستحق ان يشفق البسبب  
 سوى الاضافة قوله كان اظهار المراد بشفق او كان اظهار الشدة عذاب الله ودرج  
 تخويفه بحيث يخاف ان يتسبب في عذاب فليس فضلا عن الكثرة قوله مخلوق من  
 نوع من النطفة خلق كل شخص من نوع تصور بان يكون لشخص واحد انواع من النطفة  
 متولدة منه ولا يخلق من نوع الكثرة ويضيق باقي افراد هذا النوع لكن يكون نطفة  
 شخص واحد انواعا وتضيق سوى فرد واحد من كل نوع خلاف الواقع ومستبعد  
 جدا بخلاف خلق كل نوع من شخص واحد فانه ممتنع فاحفظ فانه من مقتضى الفكر  
 ومزالت النطفة قوله لانه خلاف الواقع انما يكون خلاف الواقع لو اريد الاختصاص الحقيقي  
 دون الاضافي وكذا ان يجعل في لفظ الواقع والاستبعاد وجزءا او يكون في لفظ الواقع بناء على  
 على اعادة الاختصاص الحقيقي والاستبعاد على اعادة الاختصاص الاضافي قوله ومستبعد من  
 العبارة قوله فيقال هذا اذا اريد بان يكون من اصل اما اذا اريد بان يكون بالواسطة لا يتجلى  
 لكنه يستبعد من العبارة في يثبت هذا الاحتمال الاستبعاد والاشكال قوله فكونه اي الوصف  
 قال اي الوصف شبه على ان الضمير راجع الى الوصف لا الى الموصوف المذكور ضمنا رجي لا عبا  
 الاستخدام على الاحتمال الآخر لان من الضمير البديهي المحنة لكلام البليغ قوله وانما قال  
 متبادر من قول المتبين للشيء مع المبين لنفسه او لوصف من اوصافه فعبارة كاشف الغطاء  
 فيحيي لبينا او كشاف معناه المراد به فيكون عبارة الكتاب مثالا لا بينهما او شبه على  
 ان الوصف لا يبين السند اليه من حيث انه مستند اليه بل معناه فصرف عبارة عما  
 يتبادر منها الى ما هو المراد قوله كان الاول بالنظر اليه نفس والثاني من قبله كما ان  
 الكشف بالنظر الى السمع كذا لك التبيين لان الاظهار انما يكون بالقياس الى احد قوله  
 او جازيا جازيا يريده بجازي مجرى الحمد ما سواه من اقسام المعروف بل يريده بحد المعروف وبجزي  
 مجرى الحمد كاشف ليس نظرا قوله والمثال المذكور من القسم الاول على رأي المفسر  
 قال في شرح المفتاح والوصف في المثال الاول حد بحسب عند المفسر كاشف عن  
 حقيقة وكتب في حاشيته انما قال عند المفسر لانه جسم عند المفسر هو الجوهري المقسم

متضمنه

شبه

واثبت به هو الاضافي



و الجوهري الذي لا ينقسم شئ جوهرياً و جزء لا يجزى فليس هو عند قسم أو و اما عند القسمة  
فالنفس في بيت بستي قط وفي بيتين بستي سقلى وفي ثلث جهات بستي جسا قول من الجسم  
اي تعريفه انما ان الطرافى فيهما بينهم ليس لا يعنى المعرف لكن لا ولى اي تعريف جامع مانع لان  
احد فيما بين علماء العربيه بهذا المعنى **قول** اي تعريفه المشهور في كتب الحكماء تعريف جسم بقابل الازاد  
فكانه اراد بقوله اي تعريفه على رايهم انه موقوف منطبقا على رايهم لان تعريفه واقع منهم فوالله فيه  
مع ذلك انه لا يكتفى اذ لا يوصف هو الا بالباء المعينه ثبوت تجزئ او ان لا وجه ذكره في  
مقام التمثيل بالوصف مع انه لا دخل في التمثيل **قول** انه لا عند الاحتياج اي من فوايد هذا الوصف  
الشارة الى عند هذا الحكم وفيه ان عند اي جاز ليست الطول والعرض والعمق والاما احتياج جوهري الوصف  
الاجتزائي **قول** كان قبيل جسم الزاوية بجهات لا يجزى ان ما ذكره في جهات في توجب الكشف بعد  
والا وجه ان المراد بقوله فكذلك منبأ ان له دخلا في البيان سواء كان مستقلا او لا **قول** وايضا  
الوصف في الاصل مصدر يعنى ان المراد بجو الوصف كاشفا عن م الواحد والمتعدد والوصف  
في عبارة الشرح كجمل شمول المتعدد كونه في الاصل مصدر على ان الوصف في كلام المنسب من  
هذا التوجب اليه فان مصدره كجمل للثقت الواحد والمتعدد فيتمثل في جميع اليه اليه لانه  
يرجع الى الثقت المعبر فيه واحدا كان او متعدد او ازيد الضمير باعتبار لفظ الوصف **قول** وقيل  
الكاشف في ويرد عليه انه لا يجوز الوصف بالطول والعرض والارتفاع اعتبارا ذكره في الوصف  
ولا بد له من اعتبار ان التمثيل انما يتصور فيه في الوصف لا بقول المشترك المعنى لان  
الاشتراك كون اللفظ المفهوم مشتركا بين الازاد من مصادرها وذلك لا يقبل بالوصف واما  
الاشتراك بمعنى الاحتمال وكذا في اشتراك اللفظي كما استدل به بقوله بان رفعت مقتضى اشتراك  
اللفظي و علم بذلك ان المعنى بقوله فم يبق في جميع جازية الاشتراك المعنوي انه لم يبق الا حقيقة  
الاشتراك المعنوي فيقول عين جازية بقول الاشتراك اللفظي يعنى انه لم يبق فيه الا اشتراك كسب  
الوضع وانرفع اشتراك كسب الوضع **قول** فلا يكون جازية في قول عين جازية في اللفظ الاشتراك  
اللفظي ولا يقتدر واما التمثيل في اشتراك حيث يقع اشتراك بعد الوصف وفيه لا يجوز ان يوصف  
لفظ مشترك بوصف يرفع بعض اشتراك و يرفع بعض آخر بقرينة فيكون الوصف لتقبل اشتراك  
اللفظي لا لرفع فيكون مخصوصا و ج يجوز الوصف بالرفع لك اشتراك اللفظي بنما منبأ كاشفا عن  
معناه المراد ثم انما كل اشتراك على ما هو اعم والمباذير من استعمال ارادة احد اشتراكين جعل  
التقبل من الرفع لك اشتراك اللفظي كونه لقبلا لطلق الاشتراك فانه قلت ما تمحل بنا فيه جعل ال  
لمعنى الذي يظن بك الشك كاشفا لانه قال في القاموس اللفظي واللفظي الذي المتوقف واللفظي الذي

واللفظي الكتاب فهو لفظ مشترك فذكر في التخصيص في الاشتراك اللفظي كاشفا لانه البيت من قبيل الوصف  
قلت التمثيل بزيد النجار يدل على ان وصف اللفظ المشترك يخصص فيتمثل الكاشف بقوله وليس  
مبنى على اللفظ غير اشتراكه والا يجب جعله مخصوصا **قول** كجمل ان يتحقق في خصوصية هذا الوصف  
بشكله المعرف بتعريف الجنس فان اشتراكه انما هو بارادة مع كل شئ اليه كجمل ان يتحقق في خصوصية  
هذا الوصف وفرد آخر ويمكن ان يجب عند بان الرجل العالم اذا كان اللام للجنس لتقبل اشتراك الرجل  
لكن هذا الاشتراك ليس اشتراك المعرف باللام من حيث انه معرف باللام بل اشتراك في معنى  
متوار نام حال التكبر فهو في هذا حكم التكرات والمراد بقولهم تحصيل التكرات التكرات وما ذكرها  
والاشتراك الذي في الرجل من حيث انه معرف اشتراك بين الطبيعة المعروفة في ذهن الخاطب  
وبين حقيقة معينة منها فبالوصف ان افيد ارادة حقيقة المعنى في الخصص فهو لتقبل اشتراك  
اللفظي واما افيد تقيد الطبيعة المعروفة في ذهن الخاطب فهو قرينة على ارادة الطبيعة فهو  
لتقبل اشتراك اللفظي اليه فاعرف الكلام في هذا المقام على هذا الوجه فانه من مرقى الاقدام  
ومرشد شمس المهام **الكرام قول** الا انه يؤول زير بمسمى زير اذا قول زير بمسمى زير يقال  
انه نكرة قال النحاة امر على ان نكر مختلف فيه هل يصف اوله فلا وجه لقوله في حكم التكرات  
الا انه يقال ما عوف النكرة بما وضع لشي لا بعينه وزير المستعمل في مسمى زير جاز لا وضع له  
بهذا فلا يجوز نكرة في الاطلاق بل في حكمها فقولهم نكرة ما اول ليس على ظاهره وقولهم يقبل  
الاشتراك اي سلف التكرات ما اول بتعريف التكرات بحيث يشمل ما في حكمها **قول** البتة متعلق  
بما ذكره في اللفظ فاما الاول ذكره حسب ما ذكره في اللفظ **قول** فالاحتمال اناس من اللفظ  
او الاحتمال انما شئ المعنى انما يجوز المستعمل فيه المعنى المحتمل للخصوصية واما اذا كان المستعمل فيه  
الخصوصية فيقبل المعنى باللفظ مع كل ما محتمل بطلب العقل فيخص به اللفظ محتمل بطلب رفع الاصل  
عنه ومن لم يندبر قال اذا كان الموضوع له المعنى الكلي والمستعمل فيه خصوصيا لم يجعل ميبا اشتراك  
المعنى لانه لما كان المقصود خصوصيا كان كاشفا الموضوع **قول** بارة تلك خصوصية اي بارة  
كل واحد واحد كما يقتضيه تمثيله في احتمال آخر هو من جهة امور مخصوصة باعتبار مشترك  
ووضع اللفظ بارة خصوصية المجموع من حيث هو مجموع الا ان يقال انه داخل في كل حقيقة معني  
جزئي و وضع اللفظ بارة **قول** ولا يجوز ان يطرى حقيقة **قول** اطلاقا على ذلك فتشمل  
الاطلاق المجازي على العام اليه لا يجوز وكاشف اشنعوا من التجوز مع وجود العلاقة  
لسبب انهم انما موضوع له **قول** واذ انصروا معنى آخر يا بوجه عام ووضع بخصوصية  
ينبغي ان يكون وضعها ما مشد واقع كمال اعلام الموضوعات للشخص الغائبة عن الواضع

قبلة



كاسم لا يثبت الغائب عند الغير الشخص عند باسم الا ان يقال انه يثبت وضع في من اسطر في  
 ثلث اركان الاوضاع التي تسمى في المنطق هو فيه امر واحد لا يتجزأ وزه اللفظ في المراد بقوله واذا  
 تصور معنى جزئيا انه اذا تصور معنى جزئيا اما بخصوصه او بوجه عام فاسم لا يثبت في المراد بالوضع فان  
 الموضوع له فانما فيكون معقول وكذا في الموضوع مباين للموضوع وفيه نظر اول جرحه في التصديق  
 بالنسبة التي وجب كان الا ان يراد في المعقولة انه بعيد عن ارتكاب العقل لانه لا يقع العقل فيه  
 بالاخبار **قوله** كان فيل وماء وان قطعنا لافني المتق فيجب صرفه في ظاهره اذ ليس المقصود  
 بما فيه **قوله** في جميع ما يلزم من جهة جعل بطريقه كناية عن الكون في السامع ان يلزم  
 بجهة اللفظ في خواص الجنس ولا يحتاج زيادة التعيين والاحاطة اي بعد كناية اختيار الالفاظ و  
 رعاية للنسبة بقوله لا يراد في **قوله** الا انما لكم كقولها احوالها في مهمل امرها ويجعل ان  
 يراد كثرة الدواب والطيور فيكون المعنى ان كلام الدواب والطيور ام كثيرة هي امثلكم لا شئكم  
**قوله** لكن يجوز ان يراد ان يخصص منه البعض لشيوع التخصيص في العوالم اذ ما دام عام  
 الا وقد خص منه البعض **قوله** لان كل فرد لا يكون اما يكون ان يجعل كل فردا واولايف من  
 الموجودات فان كل عضو من شئ على اجزائه وقوى واستعدادات فيكون اما **قوله** انه اذا  
 ثبت **قوله** وجوابه انها محولة ههنا الى ان اما محولة فكل يقابل الوضع وان النكرة  
 محولة فكل يقابل الالفاظ **قوله** وانما خلاف الظاهر كذلك المراد بالاستفاد دابة ماعدا التي يطين  
 ليهم ام امثلكم ولا يلزم تشبيه المتماثلين بانفسهم ولما خص هذا الاستفاد احتياج الى ما يلوكم  
 العلوم للماثلين التخصيص كنه ما قصد **قوله** قلت لما كان قوله لا يلحق ان مادته من كل  
 ام على الدواب تكلف بعيد والظاهر حذف مضاف من ام واقامته مقام لا بعض ام **قوله** ذكر  
 في الارض لا قوله والافعال هي ما يقع له في نوح ان يراد بها ما هو اصل منها كما في جميع الامور  
 السامعة فيكون زيادة في الاستفاد بعض افرادها لا الاستفاد اجمع وهذا مراد ما ذكره الكشاف  
 لنوع صاحب الايضاح ان كلام السكاكي والزمحي في بوجه الالاف بنوجه آخر سا فلو ان  
 كما ذكره الشافعي المحقق من وحدة التوحيدين **قوله** والى تقريرهما قال في شرح المفاتيح في قوله ولا  
 تقريرهما اشارة الى اختيار ما هو الراجح من وضع اسم الجنس للمفهوم لا للفظ والمنشور في اللفظ  
 لما وضع للمفهوم فترى بذكر ما يدل على جنس ويزيل ما عطف من ارادة الوحدة **قوله** وعلى هذا  
 لا اشكال في الخبر لا يلحق ان لفظ دابة والى على جنس مع الوحدة فكل ام على جنس مع  
 قطع النظر عن الوحدة تكلف ليس احسن من الحمل على المجموع كما حصل في ضمن الاستفاد  
**قوله** كان فيل وماء جنس من هذين الجنس افا وهذا ان مدخول من كل الجنس

كان

وهذا الاستفاد  
 بعض ام

الجنس والعجب انه مع ذلك اعتض عليه ان الالاف لاف الفصل الجنس لان من  
 الاستفاد توجب الفصل الى افراد الالاف جنس من حيث هو فانه امر في كلام السكاكي  
 الى ما يلزم في كلام الكشاف لكن ينبغي ان ذكر الالاف في الالاف واي ده النفي يمنع ان يكون مدخول  
 في كلام الجنس **قوله** لان الجنس مفهوم واحد فيه ان يجعل ان يقصد به جنس دابة  
 ارفق واحدة وجنس طير جودا احد فافاد الوصف زيادة التعيين لتفريق المراد الجنس  
 المطلق او ان الفصل الى الجنس بقيد شمول كل واحد وجميع الالاف على سبيل الاجتماع  
 بخلاف الفصل الى افراد الالاف لا يقيد الالاف لانه لكل فرد وصف زيادة التعيين ليس  
 جعل ام فيه الا بكلفة **قوله** والشه نوع النوع من العلامة والشه **قوله** فافاد فافاد  
 الوصف في رد على المقدم حيث ذكر في الايضاح ان كلام السكاكي غير كلام الزمحي **قوله**  
 واراد بالكم الحكم به فيه ان من اجل انه لها محل في الاعراب خبر خبر الشان والمفرد الذي  
 يقوم مقامها ليس مسبوكا في الحكم به بل هو زير قائم في معنى الفقه هذا الخبر وهو موقوف  
 وكذا موقوف القول لمخوف خوف ان يكره ان لا يقوم مقام الالاف هذا الكلام ولما في  
 نظيره **قوله** وانما قال بناسبه في وقت انما قال بناسبه ليعلم انه لا يراد من اقول الموقوف بالنكرة  
**قوله** واوله الشيخ ابن ابي حبيب في هذا التاويل نصف لان الحكم على زير انما يقبل بعد جعل  
 القام حكوما به ولم يجعل فكيف يحكم عليه بانه يحكم عليه بالقيام واختياره ان يحكم عليه  
 بالقيام لان هذا الكلام بل في كلام آخر في غاية البعد والواجب في التاويل زير منصف بالقيام  
**قوله** اورده عليه في اول سورة النجوم اجيب بانه مستثنى مما ذكره في اول السورة **قوله**  
 بانها مدينة فيه فليكن سورة النجوم مدينة بان كانت نزلت بنها مارة في المدينة  
 ويكون الالاف مكتبة بان نزلت بانفادها بمكة فيكون منزلة مرتين ومعنى ان يا ايها الناس  
 متكى لا محالة وان يا ايها الذين آمنوا مدني انه مدني لا محالة ومع ذلك يجعل ان يكون  
 بعض من كل منهما مدنيا او مكتبا **قوله** ويا ايها الذين آمنوا مدني وقوله لك من  
 تار وفودها الناس مصدر يبايها الذين آمنوا واجيب بانه رواية من جهة علقة  
 وهذا القول منه يرشد الى انه لم يقبلها **قوله** ودفعها لما يتوجه عليه من اختصاص  
 الفصل بوجوب المعرفة برده عليه ان اختصاص الفصل بوجوب المعرفة مما يرد على  
 على كلام القوم لان قول الشافعي فيل ايراد على كلام القوم بانه في كلام الكشاف في لفظ  
 الا ان يقال فيمكن قوله فانه فيل ايراد اشكال على كلام الكشاف فانه في لفظ كلام القوم  
 او يعني قوله دفعا لما يتوجه فيها على ان حق الالاف ان يكون على كلام الكشاف فلان القوم

فدقيق في شرحه على الكشاف ان مضمون  
 الفصل لا يجب ان يكون معلومة بخلاف  
 الفصل مسته



اقوى في الكشف قوله لان تكرير اللفظ يفيد تفرير معناه يستفاد من شرح المقام لان  
القصيدة في التفرير بنفسه كالجعل وسيد الى دفع النظم فاستفاد من ظاهر هذه العبارة  
انها مستويان ليس بلفظ **قوله** لان النظم لا يتغير كان اولي ليس وجه قول فليكن ان  
لا يتغير ان النظم لا يتغير كان اولي واللام يمكن لقوله ولو سمعنا بعد معناه **قوله** فانه يعلم في  
كثير من الابواب يعني ان لم يكن بالسر بالسر فالتسوية لا تجالته بعد من الناس وفيه ان لا يتغير  
في الشئ وفي الاجمال كمال الابهام وبعد لا خيال فوالا - احتمال ان اراد ان فيه مخالفة ما ذكره في الشئ  
في بحث الفصل والوصول ان اتباع لا ريب فيه لذلك الكمال كاتباع نفس الخليفة في جاني  
الخليفة نفسه لما عسى ان يتوهم السامع انك في قولك جاني الخليفة نفس منجوز وساه و  
لم تجالته الخليفة والاشارة الخليفة في شئها **قوله** وذلك لتعاقبهم واشتباك مسائلهم ليس هذا  
من الملائكة التي نسبت في الحجاز العقل **قوله** فالنظم ان في الكلام مجاز اسنادا بآية جعل العقل منزلة  
البعض لما ذكر من الملائكة التي ضبطها الله للمجاز العقل **قوله** واما لفظ الفعل فالتاكيد لكل  
لا يرفع هذا التجوز بانه يرد بجاء القوم وليس القوم بالحي واما المجرى في الهيئة فانه يرد بجاء القوم  
وقوع المجرى **قوله** وذكر بعض الاثمة الخليفة بل ذكر الجبر والواجب في امة العربية ذلك كما  
نقله الشيخ الرضي واعترض الرضي عليه باعراض سوى الوجهين اللذين ذكرهما في محاشية  
وهو انك اذا قلت جاني القوم اجعلون فعناه الشمول والاحاطة مطلقا اتفاقا منهم  
لا الاجتماع في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم **قوله** وفي ذلك زيادة تدبر ومعه  
لا يلبس بغيره ان يكون ظرفا وان يكون فعل نفى **قوله** الاول ان يقتضي وقوع اجعلون  
حال مع كونه مفعولا فيكون في غير متبدا ان هم اجعلون فيكون كمال جملة اسمية مصدرها  
ضمير في حال وجوز في متبدا ترك الواو بلا ضعف **قوله** واجواب في الاول في هذا الجواب  
انما يتم لو كان لزوم كوا جميعا حال انبساط على قول كانه قيل فسجدوا او اما لو كان متبدا على  
ان تفيد العامل بما يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول شأن حال دون التاكيد لانهم ولا  
بذهب عبيك انه يمكن ان يكون ما اشار اليه الله اهله اجماعا الى هذا الاعتراض لان في الدلالة  
فيه معنى ايقظ على ان الدلالة على تفيد سجودهم بالاجتماع شأن حال لا التاكيد **قوله** وعن  
الله انه وان كان في لو كان نفى الله دلالة اجمعين على الاجتماع لاستبعاد دلالة لا يمكن وقوع  
بهذا الجواب اما لو كان نفية بناء على عدم مساحية استعمال لفادة الاجتماع فلا يرفع  
بقي امر آخر هو ان يكون اجعلون بمعنى مجتمعين بناء كونه تاكيدا لان في كونها سببا فلا يكون  
له موقع صحيح في التركيب لانه اما صفة فيلزم وصف المعروف بالكرة واما خبر متبدا او كنه

وحدة حال فيلزم خلو اسمية في لينة في الواو لان يقال اجعلون تاكيد وفادة الاجتماع باجتهاد  
اصل الاستفاد في معنى كما في الكنى وذو الاني كونه تاكيدا **قوله** هذا انما يقع اذا اريد التجوز  
ما يتناول العقل والنفوس يقال لا تخضع النفوس ارادة المطلق بل يقع ايضا اذا اريد التجوز العقلي  
ودفع بان مراده ان هذا انما يقع اذا كان كلام المسموع على ثابته اما لو صرف في ظاهره فلا يمكن  
دفع لا يرد بانه يجب ارادة مطلق التجوز لانه اذا اريد التجوز العقلي فلا يرد في النفوس للمجاز  
النفوس **قوله** يظن بك السامع في حكمك تجوز عيبك في حكمك لا يقتضي ان يكون التجوز نفس  
حكم بل يشمل التجوز في طرف حكم ويدفع بان لفظ التجوز في نفس حكم وينقب بان عطف و  
سواء على تجوزا بوجوب ان يكون المعنى في حكمك سهوا والسهو في الحكم ليس لانه طرف فقد اجتهاد  
في حكمك بحيث يقع فيه اعتبار الطرف وذلك ان تقول وسهوا عطف على تجوز في حكمك فلم يفتقر  
بني حكمك وفيه ان اللفظ عديم خفاص في حكمك بالتجوز وبالجملة كلام السكاك متماثل وانما  
بالتحصيل على بحث **قوله** والاسناد الى الكل انما وقع سهوا كان كلامهما لدفع نوع السهو  
وجوز كل كل كذلك بوجوب ان يرفع في اللفظ ما سبق منه انه لا يدفع هذا النوع من التاكيد  
المعنى وهو ان الذي هو نوع السهو الى ما هو غير ثابت في نوع السهو انما هو الذي هو  
نوع تبديل شخص بشخص آخر لا تبديل شخص بشخص **قوله** كما اذا فرض في حواشي شدة  
على الفتح كما اذا سمي ثلثون شخصا بغير وبكفي واحد منهم مع عيبه في غيرهم بل في حفظ  
فلا شك ان باحفظ اوضح في حال الانفراد اذا قيل جاني ابو حفص لم كان عمر  
موصي له قطعا **قوله** امامه استندك الاسم بينهم وبين غيرهم في ذلك التاكيد كمثل  
جود التاكيد اللفظي بان يكون مستقارا لغيرهم والاشارة المعنوية بان يكون جازعا لصفهم  
المستندة في العنود والفاد **قوله** لدفع الابهام التوسيري في بحث لان جواز الطلاق في الغير  
يوجب ارادة الغير فيحقق الابهام ويخرج عن حيز التدبير **قوله** لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا  
فتدبر عطف البيان بتابع يوجب مبنوي كما في كتب التجوز لا بد مني بامساج هذا الفن في عطف  
بيان لا يحصل منه الايضاح **قوله** فان رآه يقول فلاحسن اي آت رآه الى ان جعله  
عطف بيان احسن وحل ايراده في الكش ف على ايراد النظر والشيء او ان جعله  
عطف بيان احسن في جعله بدلا كما ذهب اليه صاحب الكش فيكون تدريسا في جعله  
بدلا فافهم **قوله** ونفسه سر من المسلمين ليكون في شدة على الكش في ان ذلك ان  
لا الكلام المتصل على البدل والمبدل منه وقوله يمكن عنة اختيار البدل الى البيان ونفسه  
ووجه كونه شهادة على اللفظ وجه انه كر ذكر الصراط المستقيم واجمل ثم فصل وكرر النسبة



منه زبد ما ذكره في كلام طويل **ن** - وانت نعم ان ذلك اثبات باب مما جعل فيه امانة الشعر  
فقد انما يكون طليح الطليح عطف بيان بناء على الماشية الشائعة لانه اذا وقع عظم شخص يقال  
وقد فلان او يكون كذا مضاف الى عظم طليح الطليح فيكون بدل الكل في الكل او عطف بيان  
واما في المثال المصنوع فلا احتمال ان لا يكون الفرقة انما يكون بدل احتمال الا انه لا يوجد شرط  
هنا في وجوب كونه المبدل منه مقتضيا ومنه لا ذكره فيكون بدل احتمال مردود فلان في  
استفاء الشرط هنا في المقام ان بدل الاكثر من الاقل بدل الاحتمال لان كل بدل الاحتمال  
لا يجب ان يكون صحيحا منهم من فصل هو الرضي **ن** - فتم ان لا يفقد في التصحيح  
الكلام اي يبلغ الكلام لان بدل العطف بناء في البلاغة دون الفصاحة **ن** - ولا فيما يورد  
عن روية وفلان في عدم وقوع بدل السنان عن روية وفلان نظر لان العطف رتبة  
**ن** - ولو ذكر هذا مثلا في التفسير ذكر كذا فصل لا كذا سكت وكيف لا لو كان  
كذلك لكان السوف فلو ذكر فاقبال لو اراد الاخر ان يحذف فصل فوجب لو اراد الاخر  
على الله فغير موجه سلوك سكت بجاء لا يحتمل السلوك ومع ذلك فيكون غير موجه  
نظرا لان لو كان المفصل متغيرا فالمراد بغيره عطف الاخر **ن** - فقول محمول على المراد فيه  
ان المراد بغيره المراد بالمتبع والام في قوله لزيادة التفسير في المقام الاصل في ذكر المراد  
لا يتبع **ن** - ولعل الفائدة في ذكرها هنا في الاولى ان الفائدة هي التبع على ان المتبع في عطف  
البيان لا يكون لفظا غريبا لان لا يكون في كلام البديع فلو لا في عطف فلفظ البيان لزيادة  
الابتناع **ن** - فكان الكلام بالمراد في بيان فيمكن ان يقال ان السكاكي زيادة ابتناع  
بالنسبة الى المبدل فان الابتناع في عطف البيان مقصود اصلي وفي المبدل مقصود بالمتبع والله  
تعالى شئ عن نوعه ان زيادة الابتناع بالنظر الى نفس هذا التركيب لانه المتبادر **ن** - بذلك  
على ذلك عبارة سابقة لا حقا بغيره لم يرد بالتركيب التبيين كما استفاد من قوله الله  
حيث افسر على ذكر التكرار **ن** - لم يرد بذلك ان زيدا في المثال المذكور كيف لا لو كان  
كذلك لكان بدل الكل في الكل وفيهم من كلامه ان بدل الاحتمال يجب ان يكون نسبة العامل الى  
المبدل منه فيه مجازية ولا يكون المجاز في الطرف حتى لو اريد به عيني زيدا على استعمال زيدا  
في علم لم يكن بدل احتمالا كيف وهو يكون بدل الكل في الكل وفيه انه فيكون بدل الاحتمال اثبات  
قسم من المبدل بناء على الاحتمال اذ عيني زيدا على جعل بدل الكل فجاء بدل الاحتمال محذورا  
والاولى ان يجعل عيني زيدا على بدل احتمال سواء اريد به عيني او اريد به اللفظ المجاز  
فيكون بدل الكل في الكل ما يكون مبدل مع قطع النظر عن الابدال المبدل الى الاول وبدل البعض

البعض ما يكون مبدل مع قطع النظر عن الابدال المبدل الى الاول وبدل البعض  
المبدل منه سوى الغيبة والجرئية **ن** - ولا اجمال في الاول منها اي في المبدل منها هنا اي  
في التباين المذكورين لان المثال الاول كما يوجه قول اذ يفهم عرفا فيكون فصل الامارة  
تأمل **ن** - واحسن منه ان يثبت مع ذلك في واحسن منه ان يثبت مع ذلك في ان  
السكاكي لم يراع ما افنضاه التفسير وتبع مقتضى الابتناع ووجه ان الابتناع فيه  
للممكن كان تفسيرا مقرا بهم بالمشافة الى ترتيب مراتبه في اقسامه **ن** - وهو ان السكاكي  
ما جمع لاحقا ان السكاكي ايفه لوراع ترتيب المقام بناء على رتبة مقتضى التفسير لا كذا  
فاحتمالا ما اختار ليس الا كذا انما عليه طريقان لكن المقام لا يناسب الاما اعني من  
الترتيب في المقام في الترتيب متفرقة على في المقام في العباد **ن** - مع ان الكلام في  
مخصصات المسند اليه فيجب ان الكلام في خصوصيات المسند اليه لا خصوصيات  
**ن** - والتخصيص في الاولين اظهر واحسن منه ان يثبت مع ذلك ان السكاكي  
للم يراع ما افنضاه التفسير وتبع مقتضى الابتناع ووجه ان الابتناع فيه للممكن  
كان تفسيرا مقرا بهم بالمشافة الى تفصيل مراتبه في اقسامه **ن** - يعني ذكره مفصلا  
متعدد افيه ان العطف في جاء زيد وعمر ليس لذكر المسند اليه الذي هو زيد  
متعدد **ن** - الا ان يحلف ويقال المراد بالمسند اليه ليس المسند اليه في الكلام في جاء  
بل المسند اليه في الكلام ولذا قال تفصيل المسند اليه ولم يقل تفصيل التفسير  
ليعلم ان المراد به المسند اليه الذي نحن فيه او اراد بتفصيل تفصيل ما هو جزء  
منه **ن** - وان عدمه يمكن ان يقال في جاء زيد رجل ورجل آخر ذكر المسند اليه  
مفصلا مذكورا فمقتضى الا في ضمن بخلاف جاء الرجل فانه ذكر فيه كل منهما في  
ضمن المجموع **ن** - فيجمل التفصيل على ذكره متعدد متفصل بعضه في اقول للملاي  
قوله او تفصيل المسند فان الظاهر ان التفصيلين بمعنى واحد ليس في جاء زيد  
فهم وتفصيل المسند بمعنى ذكر احد المسندين متفصلا في الذكر في الآخر الا ان يقال  
العطف اذ يذكر المسند في المعطوف بضمومه فكان ذكر مفصل متعدد ابعاده  
منفصلة عن حيازة ذكرها للمعطوف عليه **ن** - مفصل بعضه عن بعض فيه ان  
لو حلف في جاء رجل ورجل مغايرة كل منهما للآخر ولم يلاحظ ذلك في جاء الرجل فقد  
ذكر مفصلا متعدد الوصف افيه اختصاصه بوجه ما **ن** - واما ان المجيء المقام باحدهما  
دفع لما يجي على قوله فلا يكون فيه تفصيل من ان فيه تفصيل فمعرفة ان المجيء المقام



بأحد ما غير القائم بالآخر وبيان الرفع ان التفصيل المستفاد من التركيب وله دفع آخر هو  
 انه ليس التفصيل فيه تفصيل المستفاد ان المستفاد في الكلام جنس لا فائدة المستفاد  
 بشهادة العقل ففصل تفصيل فدى المستفاد تفصيل المستفاد هو انه وانما فيه  
 تفصيل المستفاد لكن العقل ليس تفصيل المستفاد لان المستفاد من العطف والآخر  
 هو ان المراد التفصيل والتعداد للذين يعني ان عطف كما ينبغي **قوله** قلت لا في هذا الجواب  
 اما بناء على ان المستفاد من التفصيل على الاول واما بناء على ان التفصيل في باب المستفاد لا بالمعنى  
 الاول وان كل في باب المستفاد على المعنى الثاني **قوله** دون ما عده من الاخبار بحسب القوة  
 والضعف هذا مما ينبغي ما هو التحق في حقه فان للغير بحسب القوة والضعف **قوله** وليس في الكلام  
 باعتبار تفصيله في ان تفصيل المستفاد حصل بتركيبه واختصاره حصل بالعطف  
 الاول العطف لوجب ان يقال جاني زبر جاني زبر فانه هناك تفصيل المستفاد مع اختصار  
 فاذن في العطف حصل تفصيل المستفاد مع اختصار تفصيل المستفاد مع اختصاره وعلى  
 العطف على المستفاد لتوقف التفصيل مع الاختصار على العطف **قوله** لان الظاهر انما  
 قال ان الظاهر انما لا يفهم في مصدر كلامه بناء على ظهور ان يكره في كلامه التوهم و  
 فيما ذكره نظر لان قدر لا فائدة لا في الرفع والتوهم من كلامه من التوهم لا من التوهم  
 وانه كان قول الله لمن اعتقد ان المعنى منتف عنهما بوجه ذلك لكن يجب حمل العطف في كلامه على  
 التعليل وكان اشار بقوله لا يبعد هذا النظر **قوله** ربما يوجب ذلك في ذلك ان هذا التوجيه  
 في شرحه للمفتح **قوله** وهو منقول بقولك جاني زبر لا يوجب ولا يحصل الانتفاض بقولهم  
 جاني زبر لا يوجب بل ينتقض بما جاني الزبر واما جاني زبر واما جاني زبر واما جاني زبر لا  
 الانتفاض بان ما ورد ورد على خلاف القياس فيفسد عليه **قوله** وقع عن غلط وسبوتك  
 عبارة الرضي وقع غلط عن غير او سبق ان **قوله** فيفسد في المعنى عن زبر فيجوز  
 ان يفسد في الاخبار فيكون كسب في حكم المسكوت عنه فوجوه الى الابد المستفاد الى  
 ما بعد بل يستلزم افادته في المعنى **قوله** افادت كسب في المعنى انما كان  
 لان كسب في المعنى انما يفسد بل صرف الحكم لا آخر بل جميع العطف مع العطف في حكم  
 الا ان يقال ان بل لا يفسد في المعنى بل يفسد في المسكوت عنه وكان ان يقول قائل الا ذلك  
**قوله** وذهب اليه ابن ابي حنيفة وذهب اليه ابن ابي حنيفة وذهب اليه ابن ابي حنيفة  
 افادته انتفاء الحكم عن المنوع قطعاً كما ثبت جعل المنوع في حكم المسكوت فذا يدان ابن حنيفة  
 جعل ما ذهب اليه من محذورات الكلام ولم يذهب اليه ان معنى الكلام قطعاً حتى يفسد **قوله**

**قوله** ابن ابي حنيفة وذهب اليه كما ذهب ابن مالك **قوله** والمنقول عن الميرزا نقض الرضي  
**قوله** ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو المعنى في كل حكم على الحكم به واعتبر منه ما يجب الحكم المطلق  
 ان لم يفسد الحكم به باعتبار الحكم السابق المعطوف ولهذا قال الحكم هو المعنى من حيث يعتبر منه  
 اعم من ان يكون ثابتاً او متغيراً ويكون وجوده آخر ان يرد بالحكم الحكم به ويقال بل صرف الحكم به الى  
 المعطوف يعني بعد محكوم به للمعطوف وركب كون معطوف محكوم به للمعطوف عليه ولا حاجة  
 في هذا الاعتبار الى حمل الحكم على الحكم به من حيث يعتبر منه اعم وان يرد بالحكم الحكم المطلق الذي  
 ينتقون بين الحكم به وغيره وهو اعم من الانبئات والنفي والعطف فما موجود اذ ذكرت  
 الحكم المطلق في حق المعطوف عليه واعتبر في حق المعطوف وان يرد بالحكم النسبة فكيف  
 فان نسبة المعنى في النفي واحد فصرف تلك النسبة مع المعطوف عليه المعطوف **قوله**  
 فلا وجود للمعطوف على قول الا ان يقال بل لا يلاحظ عنده على سبيل التبريل ولا فائدة  
 انتهى **قوله** بل يجب ان خارج الامر خارج هو المحل والقابض على ما تقرر به في التبريل  
 الخشي على المحل حيث قال في كان لا يصل فيه المنع يعني بعد اختيار احدهما الامتناع  
 عن الآخر في تغييره لبقائه على المعنى الاصل وجواز الجمع في الايات لانه بعد ان كتاب احدهما  
 يجوز الاخر على ما حقه الاصل فيجوز ان يتركب **قوله** فيفسد العطف ما ذكره الله في شرح الفتح  
**قوله** وهذا هو معنى قوله المستفاد من المستفاد في نظر لانه لو كان معنى قوله المستفاد على  
 المستفاد لكان في زبر قائم ففسد حيث غيبت المستفاد من بين الامور التي  
 بانبات المستفاد لاسم الا ان يقال المراد بتميزه بانبات المستفاد يجعل بغيره السب  
**قوله** يختص بوجه من يك اي توجيه وانزل الكتاب كما يفهم من الكتاب وما قبل  
 الاية يقتضيه ذلك الفهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين كفروا هم اهل الكتاب ولا المشركين  
 ان ينزل عليكم من خبر من ربكم والله اعلم بما في الكتاب انهم يرون انفسهم احق  
 بان يوحى اليهم ففهم **قوله** بشهادة المعنى يعني المعنى شاهد على اعتبار التضمن في  
 معنى التخصيص مراد في المقام غير منزه وجعل التخصيص مجاز في التمييز ثم جعل  
 التسمية كناية عن التخصيص لغير **قوله** فيكون الباء المذكورة صلة للمضمن وكذا يكون  
 المنقول المذكور للمضمن وليس اشكال التركيب بمجوز الباء **قوله** له طريقان  
 متقاربان ويحمل للمبالغة طريق ثالث وهو اجتماع الوجهين **قوله** والثاني ان  
 المبالغة في الوجه الاول للمفصلة تناسب فصيحة من ماعدا المقصور عليه والمبالغة  
 في الوجه الثاني تناسب فصيحة من المقصور عليه **قوله** والى هذا ان في

الترفيع في



بحث لجواز ان يكون المراد في الكلام كروج النافس في الجنس لا كخطا في نوعه على ما في قوله  
 اي قول حان بن ثابت في بيت سبكه انه في نوبق المسند **قوله** بحسب هذا  
 الاعتبار يعني الكلام انه في نوبق الجنس باعتبار ثبوتهم لغيره لا في نوبق باعتبار  
 في نوبق **قوله** ويجوز ان يكون لا خفا به يمكن دفع الجواب الثاني بان هذا القائل اخذ  
 ان ضمير الفصل لا ينفك عن التخصيص فاذا كان التخصيص المتبادر باللام فليس المراد  
 اليه لا محال ان يكون ضمير الفصل **قوله** كما اوضح ذلك عبا وذلك في نوبق لا بعد ان يقال  
 لما شبه الشيخ معنى هذا التوقيف بقولك هل سمعت بالسر وهل نوبق حقيقة  
 فزبد هو هو بعينه ولا حصر فيه علم ان ما نزل من العبارة في القدر ليس **قوله** حيث  
 قال لا بعدون تلك حقيقة جعلت من التوهم عبارة لا بعدون تلك الحقيقة فان  
 عبارة لا يتجاوزن الى اخرى سابقة في مقام بيان القدر واما حقيقة الشيء في شيء لا يكون  
 سببا لصدق غيره لان الصفات تتلوا على الحقيقة **قوله** فان قدر في كلام الشيخ لا يدفع هذا  
 التوهم لما وصف الشيخ هذا المعنى بالوقوف وذكر فيه العبارة المذكورة ولم يقل ان فيه قدر  
 المسند اليه على المسند مع انه لا دقة في قدر المسند اليه على المسند فوق دقة قدر المسند  
 على المسند اليه فيخرج من ذلك اشتراطا حقيقيا ان هذا المعنى ليس القدر **قوله** وقوله  
 لا بعدون تلك حقيقة تأكيد له فيجب ان لا يقال ان هذا المعنى لا ينفك عن  
 فرعا هو القدر وهذا قال الله واما شائنا كانه اجاب بالجواب الذي تسليم ما منه  
 في الاول لان الاحتمال الاقوى للعبارة مستدعي ثبوت المنوع **قوله** فان الرجل اذا كان  
 كاملا في كونه بطلا ما استحق ان يقال له ذلك فيب ان كما يستحق بالكمال ان يقال  
 له البطل المحامي يستحق بالانحاد فكيف يشعربان المقدم دعوى الكمال دون الانحاد  
 نعم يجوز هذه العبارة فتمت غير مشعرة بشيء من دعوى الانحاد والكمال سلمنا انه يشعربان  
 بالكمال فيمكن الكمال وسببه الى دعوى الانحاد **قوله** من جعل فردا او ارسدا كما  
 في قولك زبراسد ومن خصه لو اكتفى بقوله من جعله فردا او ارسدا لان احده  
 او ارسدا او ارسدا وسبب فردية غيره **قوله** وانما نعني بالسيف نعني اي ان نعني  
 منوجا الى السيف بان يكون المقصود عليه مجازيا بالسيف **قوله** فاشاء ان الوهم  
 فيجزي وفي غير ما نحن بصدد هذا اذا جعل الذي في البيت للعدو اما لو جعل للجنس  
 فيجزي في التوقيف اقم التوقيف يمكن جعل البيت مما هو بصدده بان يكون الوهم منه  
 الاخر على الاخ وراية على ما ينبغي والاجتناب عما يوجب المجازة فانه من هذا

الموصولة

بهذه الحقيقة التي لا حقيقة خبرتها وانفع منها لك **قوله** وفي قدر المسند اليه على المسند  
 وما يقيد تعريف المسند اليه للجنس فان الاضافة تامة **قوله** اي اخوك هذا  
 او اخوك هذا الذي يواجبك في الشيق والشفقة لانه يواجبك في جود الرضا والسعة  
**قوله** وليس لك ان تدعي ذلك في البطل المحامي بحتم ان يكون من نوع بعض الناس  
 كلام الكثر في وتأكده بما يدل على ظاهر كلام الشيخ من جعل البيت المقيد لقصر  
 المسند اليه على المسند من قبيل هو البطل المحامي **قوله** لقوات تلك الجبال فيكون  
 في الفا لكلام الشيخين ولعدم ما يقيد القصر في قوله هو البطل المحامي **قوله** ونقول  
 كل من حرم من هذا الفصل فانه قيل اذا ادعى ان المنقذين عين حقيقة المنقذين لم ينه  
 هناك حصر اصلا فكيف يستعمل فيه ضمير الفصل فاما جرد لتمييز خبره عن المعت  
 وتأكيد الحكم اما مع اول احدهما وكذا الحال في قولك اكرم هو التقوى اي لاكمم الا  
 التقوى واما قولك زبر هو الامر فاحصر فيه مستفاد من الخبر والفصل لتأكيد  
 وقد قرأنا فادنه للحمراء كذا في حواشي الكثر **قوله** وانما ذهب الى  
 ان لا يقدح في المعنى وانما ذهب الى ان ارادة الجنس كمثل القصر فيبان ان ضمير الفصل  
 يجوز للقصر فادانه كجمله ان يكون تأكيد القصر كان اقرب **قوله** وانما تقدم لفظي  
 التقديم اللفظي ما يجوز تقديمه بحسب الصورة ولا يجوز تقديمه عند التحقيق بخلاف  
 المعنوي وذلك لان التقديم اللفظي قاراضه المتكلم بما كان بخلاف المعنوي فانه  
 ارادة المتكلم بمكانه فالقديم اللفظي نسبة اظهار التقديم في مكانه تقديما قاراضا  
 فنت لا وجود للفظ الا في اللفظ فيكون كان قاراضا في مكانه في اظهار المتكلم فنت  
 اللفظ ثبت في ضمير المتكلم اول ثم يركب كما يقتضيه المعنى فاما هو الاصل سبق  
 الى الضمير ثم المتكلم قد ثبت على ما هو الاصل في اللفظ وقد يغيره لدواعي لغيره ثابت  
 في مكانه الاصل وكما ان الله والباقي قاراضا في مكانه الاصل **قوله** انه اراد بالحكم وقوع  
 النسبة او لا وقوعها يقال ارادته الوقوع بانها قول ففقد وان اللفظ اليه ان يكون  
 ذكره قبل ذكر الحكم عليه لانه لا لفظ للوقوع بل له هيئة تركيبية فلا ذكر في اللفظ و  
 فيه ان الذكر في اللفظ لا يخص اللفظ بل يشمل ما يتعلق باللفظ **قوله** فهو موقوف  
 بتحقيق المسند اليه والمسند ما يمكن ان يقال اراد بالحكم الوقوع وتحقق الوقوع في نفس  
 الامر لا في التعلق بنوقف على تحقق المسند اليه في نفس الامر لا على تحقق المسند بل قد لا تحقق  
 المسند الا بذلك الوقوع فاستحق المسند اليه التقديم لتقديمه على الوقوع على المسند

لا يجوز

اللفظ

البدء



الغير تقدم عليه في - وان اريد بالحكم المحكوم به لا يخفى ان هذه الارادة بالما قول قبل ذكر  
الحكم عليه فانه بعد ان يرد بالحكم عليه المحكوم به كل البعد **قول** - اما ان يجب ذلك فلا يمكن  
ان يقال اراد بالوجوب في مذهب البليغ **قول** - هذا اذا اريد تخلف قبل الحكم تقدم في الفعل  
الاولي ان يرد بخلف قبل تحقق السند بموئله سواء كان تحقق في الدخول نحو الان كل في اوفي  
التي رج فلا يحتاج الى التفسير بقول اذا كان اي السند اليه او السند في الموجودات اخرى فاما  
**قول** - فلا نزاع فيه اذا كان في الموجودات التي رجته نحو المحكوم به موجودا فارجح متحقق بعد  
الحكم عليه في التي رج حال بعقل بعد ان يربط الحكم وحده الموجود منها الا انه يتكلف ويقال  
المراد بالحكم به ما هو مبداه في النسب ان يعتبر الزنب الذهني ووجبه اخر لانه يكون  
تقديم السند اليه على السند به باعتبار رتبة خلاف الزنب التي رج في وجبه التقديم به  
انما يكون باعتبار المساء فاما **قول** - بخلاف الماضي قبل ان الماضي ايضا انقطع شيئا فشيئا  
فما سبب ان يرد بالفعل الدال عليه معنى تجد على نحو الا ان يقال الماضي لا انقطع كغيره عند  
السمع مرة كما و غير متجدد بخلاف المستقبل لانه لم يقب كغيره شيئا فشيئا **قول** - الا اذا كان لا  
نوع استمرار في المقام كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد شرب ويطرب  
**قول** - وغاية ما يقال في توجيهه انما قال غايته لان الاحتمال بعينه لان الكلام فيهم بالاشباه  
وقبحت لان انبات تخلف لهم بعد انبات الزاوية بعينه عند الحاطب فيشوقه عند  
الغيرهم ولذا يحق موضوع الاستشهاد فان قلت مقصده انه الا انبات لانه لا يخفى  
يجاب بما ذكره قلت فيمكن مقصوده بيان ما هو بالتأمل واطهار ما يوجد بعد التأمل **قول** -  
سند لا غيرهم كذا ان تجعلهم مضمومة اليها وان يجعل مكمورا بها **قول** - وهذا النسب  
مشترك بين الافعال والاشقات هذا السبب يقتضي ان يكونا عارفا بحقيقة  
وقت لا يقول به السكاكي ايضا بل لا يقول به في زبد عرف اليه **قول** - فلم ينفق اليها  
يقال ينبغي ان لا يقدر جوامد على شي ولا شيء في الجوامد ويصح ما هذا الزيد وانتم  
الابتر ويمكن ان يجاب بان ما هذا الزيد لو ثبت وقوعه في كلام البليغ فلا ينفق في  
صورة التقديم الى قصد القدر فيه لانه نادروا العبارة ليست نصافي القدر فلا يبادر اليه  
الغير فيؤتى في مند عبارة بدرجة في محروا انتم الابتر بعينه انتم الا غير صالحين لكان  
فالقصد محروا في لانه ولو سلم فالقصد فيه كالكلام في ما هذا الزيد **قول** - ولما قصد ان  
النزاع في فان قلت اسم المذكورة للتخصيص سواء وقع النزاع اول فلم يقد التخصيص  
بوقوع النزاع قلت التصريح بالشئ كافي قوله ما انما قلت مخصوص به في الكلام فليس المقام

كل يقول

الاقام لكل تخصيص **قول** - في اختلاف المقامات من مقام الافم بالسلب او بالاجاب  
او بها **قول** - يجوز تخصيص الفعل بما ثبت له لان معنى تخصيص الشئ بالشئ ان ثبت له  
الاول ولم يجاوز عنه فاما **قول** - وما به ان نفى الفعل بخصوص السند اليه في وقد يجاب  
بان ما انما ثبت كما ينبغي فمما انما ثبت القول في الغير بنفسه فمما نفى القول في السند اليه فاما  
بغير الفعل نفى الفعل وقب ان غيرهما انما ثبت القول لا نفى القول الا انه يتكلف ويقال لم يرد  
بغيره المستدل بل الاخبار ومضمون جملة وفيه من التكلف ما لا يخفى وبعد فيه ان المقصود  
بطرف القدر المتخذ على النفي والاثبات تخصيص الانبات لا تخصيص النفي فاما بغيره **قول** - وقد  
يقوم ليفيد تخصيصه بغيره الفعلي بهذا المعنى او التقديم ليس لتخصيص النفي وان تضمنه بل  
لتخصيص الانبات وايضا فمما انما ثبت ما انما ثبت لرد من اعتقاد اشتراك الغير معك في  
القول وانفردك به والاصل بهذا الرد تخصيص الغير بالانبات لا تخصيصك بالنفي انما يخصك  
بالنفي ما ينبغي ان يقال به اعتقاد اشتراك غيرك معك في النفي وانفردك به بغيره  
وايضا اختصاص السند اليه بالنفي ليس معنى هذا الكلام بل معنى الكلام الفخري ولم يقدم النفي  
في الكلام الفخري ولم يل السند اليه في النفي ويمكن ان يقال اراد به تقديم السند اليه ليفيد  
تخصيص السند اليه بغيره الفعلي غير لان الغير مستد اليه في الكلام ضمني او كمالا  
على محض يستعمل على اثنين في السند اليه احدهما ضمني والاخر متع لان شمله على كل من الجاني  
وسلبي ولكل منهما مستد اليه والاظهر ان يقدر منصف اي ليفيد تخصيصه بغيره بغيره  
الفعلي والتاويل بغيره الفعلي ليس هو من التأويل في تخصيصه بخلاف المضاف  
**قول** - لكانه لم يفرق والاقال ليفيد تخصيصه بغيره الفعلي **قول** - فالفرق واضح  
بجمله ان يكون معنى كلام الله وقيل ان يكون بمعنى وقيل في توجيه كلام الصحيح فلا يحتاج  
الي بيان الفرق واما كلام الصحيح على الاشتراك اللفظي فبغيره **قول** - التفصيل  
هنا ان يقال ان قد يتبين في عدة البلف في التقديم في قصد الرد فاد اقصدا في وقوع  
رؤية احد من المتكلم وانبات رؤية احد من المتكلم لا بعينه للغير فالو اما انما رايت الاحد  
وهو تركيب صحيح وذكر الامام علامة قصد النفي واحد لا بعينه مطلقون في حقه لا في واحد  
مطلقون في حقه واد اقصدا في رؤية كل احد من المتكلم وانبات للغير فالو اما انما  
رايت احدا بجمله بمنزلة التفصيل وقوله لانه في قوة قولك ما انما رايت زيدا ولا  
غيره ولا بغيره ان في قوة في عرف البلف ومنشتر في قصد هذا المعنى واما قال وان  
اختلاف في الظهور عند النصوصية اشارة الى اخفا ما شئ من اشتباه عارفا مختص بالبلف



غير شايع بين عامة اهل اللغة وبهذا اندفع امور هي انما الاختبار ومطابق الانية  
ومسارح اولى الابصار في مقام الامتنان والاختبار احدهما ان بين الاجمال والتفصيل  
فرق والزيادة في التفصيل في الاجمال لم يرد على انه قال ليست فاعل رؤية احد لان  
نقول زادة ذلك لان ذكره توكيدا بفساد ما بقصد التفصيل وتاثيرها ان ذلك لازم في ما  
رايت الا احدهما لان بغير عموم النفي لا بهام المعهود لان في قوله ما رايت زيدا ولا انا نقول  
لا بفساد ذلك في العرف بل بفساد الالبس فاعل رؤية احد لان البس فاعل الابداء والتحليل و  
تأثيرها ان التعريف باللام لغوي في ردة ما قصده اذ لم يكن في النفي الخاطب معهودا لان نقول اللام علامة قصد  
ان ليست فاعل رؤية احد فلا زيادة **قوله** وان كانت في رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما  
انما رايت الا احدهما الناس امة من خلقه قد سكره بانه كان الضمير في رؤية واقعة على احد لا بعينه  
ان كان حق العبارة ان يقول ما انما رايت احد وكان الرتبة منطقيا غير شايع على القول لا يجب ان يقال في  
ردة هذا الاعتقاد ليس الا كذلك وهو بعينه معنى ما انما رايت احد لان لزوم عموم النفي لكون التكرار  
في سياق النفي بل تعريف الاشارة الرتبة بوجوب اشتغال الرتبة على زيادة هي تعريف الاحد نعم لو ذكر في ردة  
تفصيل ما انما رايت احد كما يقال ما انما رايت زيدا ولا انا نقول ذلك كان التفصيل في الرتبة ضايفا  
فما ذكره قد سكره من غير عدم التوفيق بين الاجمال والتفصيل والفرق بين واحد من اربعة ان احد  
فيما انما رايت الا احدهم بغير نفي العموم ولما صح الرؤية على الخاطب فلزوم النفي وان كان  
ما هو ضايع متحقق فيه بعينه فلا مزيد له بذلك على ما انما رايت احد في الرتبة هذا وانا نقول اذ قصد  
نفي الرؤية على احد منهم كونه واقعة اعتقاد الخاطب ودعواه وذكركم لاحد في تفكيك ذلك  
كان ذكر معهود بينكم بينكم فكان حق الكلام التعريف العمدي كما لا يخفى وان كان مالا  
تدبره في قاعدة الحكم عند البليغ ليس لغوا بل مالا يرد منه وان كنت قاصدا للنفي مذكورة الخاطب  
من غير زيادة لم تكن لا عينا في ردة وتما اذا نقيت شيئا من الاحد منهم لانه واقعة في كلام  
الخاطب فلم يكن ذكره معهودا بل ذكر امر من اول الامر فكنت قاصدا للنفي حكم متعلق به فكنت قاصدا  
لعموم لاقصدا لآخر لم يرد العموم فكنت مرتجا للنفي في جواب هو العموم بخلاف الصورة  
المتقدمة فانك مرتكب في ما ادعاه بعينه وانما يلزم العموم فلا يكون فاعلا للنفي بل لا يرد منه  
وانما يلزم منه لغويا حفظ هذه الدققة فانه هدية الى الاركان وبه ظهر الفرق بين ما انما رايت  
احدا وما انما رايت الا احدهما في اشتغال احدهما على ما هو الضايع في جواب رايت احدا دون  
الاخر وظهر وجه ايراد التعليل في احد الصور بين دون الاخر **قوله** فبناك عيانان  
لا يقال هناك قلت عيانا لانه ما انما رايت الا احدهما انما يكون اللام المستوفى لانا نقول بهجركم

ذلك لظنه ان التباس على ان ما انما رايت كل احد يمكن ان يسمد بان يكون المراد به نفسه وما في  
معناه يقال ما انما رايت احدا تشمل على الزيادة او يكفي في الرتبة في الرتبة عن واحد اثنى واحد  
كان قلت او الوصف من غير رتبة كل احد وتقسيد واربعة اربعة لم يكن في  
الكلام زيادة ثم قول قوله وهذه احصاء في الاولية ان في الفرق لفظي بينهما وتجميع ما انما رايت  
احدا بحسب لفظ وقوله وفي افادتها للمعنى المذكور نوع صفاء ودقة وانما الفرق المعنوي وانما  
بحسب المعنى ان الراجح في نظر البليغ ما يخص بعينه البقاء وهو ما يستلزم على دقة وتبرأ من كلامه  
انما عيانان عن معنى واحد وليس كذلك بل احدهما للعموم والنفي والاخر في العموم في الاول  
مبا لغوي في الرتبة ليشتمل على تجميع هذا الاختبار بعينه وقد يكون مقام لا بد من الاول وهو قاعدة  
السبب الكلي **قوله** احصاء انما يقال ما انما رايت كما يقال ما انما رايت كل احد في مقابلة رايت  
كل احد يعني ان الانبياء ينبغي ان يكون على طبق النفي في العموم والخصوص اذ لا عموم في النفي هناك  
وبجواب ان المراد بالعموم اعم من العموم في نفسه او بالنظر الى النفي والنفي عام في نفسه وتاماما  
يجاب به من ان ما رايت كل احد قد يكون للعموم النفي صريح به في شرحه لمرساة التسمية  
فلا يتم لانه لا يكون فرق بينه وبين ما انما رايت احدا في الافادة للمعنى المذكور فبما في ثانيا ما  
فيه دقة وخفاء دون الاول لا يكون وجه ولا يكون لتفصيل الاختلاف بسبب **قوله** قد  
يؤم بهذا الكلام في قسبه ان لم يرد التوجه المتقدم لان المقدم لم يجعل في الكلام على التوجيه  
المتقدم والاخر اخص على المقدم باق واحد انك على نفي النفي اجد فافهم **قوله** انما تصنف  
به يستفاد من هذا النفي ان توجب له ليس بشئ مع انه تفاهة بالقبول **قوله** يعني ان لا يخبر  
متعلق بالحكم بغيره بقوله يعني ان لا يعني الله لانه يعني المتفاح بقوله قد سكره لان الاول والتدبر  
للتوفيق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب لا لغو معنى قوله لا يخبره وقوله نعم انما جعل متعلقا  
لعدم الكذب فيه انما لا يكمل العبارة حتى يحتاج في نفيه ان يمنع معناه مقام تفصيل لا تكذب  
انت وانما لو تعنى به لكان حكم المحكوم عليه في نفي الكذب لاحصاء نفي الكذب فيه ويمكن ان يقال  
مقصود ما ليس حكم المتفاد من قوله لا يخبر متعلقا بالانصاف في نفي الكذب بل الوصف  
به وبهذا التفع ان توضح الله به مالا يستدبره لظهور ان حكم المحكوم عليه ان حصر  
الحكم عليه قد يكون باعيا بحكم وقد يكون باعيا بالانصاف **قوله** وانما قصد به معنى آخر لانه  
لذلك المعنى هذا المعنى لقول الله انما يحسن لو كان هناك معنى مجازي يصح ان يقصد  
وهو غير **قوله** بنا في المذکور او القول لا حاجة في افراد النفي في التأويل المذكور لانه  
راجع الى الاحد العام المستفاد من كل واحد او الواقعة في غير النفي فامل **قوله** وسكت بوجوب

المعنى

والاخر اخص على المقدم باق واحد انك على نفي النفي اجد فافهم



انه يكون عدم التعوض لانه لا فرق بين سبقت في ما جئت لانه لا ابتداء وبين انما سبقت في وقت  
في لزوم ارتكاب التجوز او السبوت والنسب وهو متوض لانه لا فرق في كانه بزم انما  
قال كانه يجوز ان يكون عدم التعوض لعدم قصد استيفاء المقام **قول** غير لا يبعد ان يقال فاده  
الحكم للمدعي بالسداد مع تسليمه في ان عدمه الى الفقه معذبه بزمه انه وقع خطا في طلب  
في اعتقاده فادعته. وظن ان لا يكون مزال فيجب لانه انما ابتداء لو كان المقصد تحريكه الى طلب  
على تسليمه كطلب عن التاد في ما لو كان تحذيره عن الفتن فلا وكولم فانما يقع لو كان المتبادر  
الشبه بالنسبة الى الكلبة نظره ما لو كان المراد الشبه بالنسبة الى نفس الامر فيجعل في كونه من غير  
بالنسبة اليه في نفس الامر **قول** من قد شبهه متعلق بقوله ليس به ليدل على ما قصده لكن العبارة  
غير ظاهرة في التمسك به **قول** نعم لو اريد ان لا يبرأ بالاهرام مطلق التصويت لا التقييد  
بالمؤدى لانه لا يخفى انه بما ذكره لا يندفع منع المصداق للتجوز والعدول عن المتبادر عند  
القربة ما خاف ان لا يكون كلام الامة في مقام يقتضيه القربة ارادة شره فانما لا يرد ما  
عبارة تجزى والشبه بالقياس لا غير كطلب باخراج الابرار عن حقيقته وهذا معنى قول الشارح  
موافقا لانه في الايضاح اذا دل على طلب لا نقلا ولا عقلا **قول** اذا لا يخفى ان تضمن الضمير  
وحده لا يصير عند القرب فوجه الرواية الصحيحة ان تضمن على ثبوت التقوى لا تمام القرب  
بدل على استيفاء وجه دعوى كونه قريبا من زيد قائم دون كونه نظيره **قول** على ان تضمن  
الضمير هو الاصل في العدة لولا تضمن الضمير لم يكن شبيها بالمالى بل يكون عين احوالى في نسب  
بالمالى فرع تضمن الضمير في تحقق كانه لولا ثبوت التقوى لم يكن عدم كمال لعدم الكمال  
فرع ثبوته **قول** قد يظن على معنى اشتراكنا في معنى اشتراكهما في طلبه لانه لا  
بالمثل المضاف لانه لا يتوقف بدون ارادة المشتبه **قول** بل في الحكم عليه به عليه ان كثر  
المضاف الى المعرف يتوقف اذا اريد به مشتبه بالمائة فدلالة على المعين لافاضة كما في علم  
زيد صرح لا كناية اللهم الا ان يقال يمكن ان يقصد بالمثل المضاف مفهوم العلم ويستقل منه  
الى المعين لان الاشتراك جعل المعين لانه ما لهذا المفهوم فكلامه قد سره مبنى عليه لا على قاعدة  
الاضافة **قول** فبعد وجه البعدان التوفيق بالمالى طلب لا يستفاد من ترتيب عدم العمل  
على وصف المائة لانه لا ينافي كونه جملا بخلاف الحكم على الذات المشتبه بالمائة فانه ليس فيه  
ترتيب عدم العمل على المائة بل منتهى كناية في ذلك خصوصية العلاقة بالاشتراك بالمائة لكن  
في لزوم ان لا يكون بعد في غير كماله لوجود اذا اريد به التوفيق بحدود المالى طلب لان ترتيب عدم وجود  
على المعايير بغير وجوده بل بعد او وجد ان التوفيق بالخصوصية الحكم على شخص معين مستفيض

الظن

الشيء

مستفيض شائع بخلاف الحكم على المطلق تامل لان اثبات عدم العمل لانه بغيره في العمل عنه فيبعد  
بعد توفيقا بغيره بخلاف ما تقدم فانه اريد به شخص معين ونفي عنه العمل لا المائة **قول** دون  
الاطلاق فانه قلت وضع الاضافة الى المعرف للمعين المعهود فقط للمعين هو الظاهر والمطلق  
فانفاد في قصد المطلق قلت المثل المضاف لا يوفى بالاضافة الى المعرف فليس لسل فيه قصد  
المعين على ان ارادة المعين بطريق الكناية خفية والكلام في القصد بطريق الكناية لا بالاضافة  
لان صريح الكناية **قول** بل يكفي في ذلك نفي العمل عن كونه مما دلالة يقال كما يمكن نفي المائة بنفي  
العمل عن المائة يمكن بنفي العمل عن العمل فيقال انت لا تعمل وتلكان جملا فلا يكون مثل كثر  
نقول اراد بتمسك لا بالعمل انت لا تعمل اخبار الطريق الكناية اذ هو جامع وعرض بنفي العمل عن  
المالى طلب بنفي المائة فليس الغرض عند قصد هذا المعنى ان لا يكون استعمال بطريق الكناية انما يكون  
الظن ذلك لو كان نفي المائة بنفي العمل عن العمل لا بنفيه عن المالى طلب وفيه ان نفي العمل عن  
المالى طلب لا يوجب نفي المائة لان المائة المشتركة في اخص الاوصاف فيجوز ان تكون ركبا في وصف  
هو اخص واصف الى طلب مع عدم تاركها في اشتغال العمل **قول** وايضا لا معنى للتوفيق  
بنفي الغيرة ولا اثباتها بخلاف المثلية لان كل اثنين متقابلان فانبات المفارقة لا يفسد  
فانته معتمدا بها ونفيها كذب وفيه ان ذلك في مطلق المفارقة مسلم واما اذا اريد بغيرك  
من هو مشتبه بالمعاصرة ففي نفي المفارقة المشتبه وانما هو معنى صحيح ووجود صريح **قول**  
الظن الضمير الظان الله اختيار التوجيه الاول وان كان طاعته اختيار التوجيه الثاني  
ان يقول بان انت انت ان المسند اليه الذي تقدم له هو هذا في الواقع لانه مراد منه في بيان  
الحكم **قول** كان للتخفيف لا يقال كمال قدح اليه للتفصيل كيف ونقديم المسند الى السواد بكل  
المقرون بحرف النفي ليس بواقع البتة بل قد يفهم وقد لا يقدم لانا نقول مناط الحكم ان التقديم  
كائن كذا او كذا بتقديم كذا او افع لا محالة ليس خلاف محمل **قول** لان مفهوم السالبة  
اجزئية صريحة في الحكم عن بعض الافراد ما ذكره الله لا يفيد ان السالبة اجزئية ليس صريحة  
مفهومها في الحكم عن جملة الافراد لان نفي الحكم عن جملة الافراد ينفى الحكم عن كل فرد فيعمل  
نفي الحكم عن بعض وثبوت بعض لا يضر المقدم الملم بين ان مفهوم السالبة ليس بعينية نفي  
حكم عن جملة **قول** وكان الله اراد تطبيق كلام الله على كلام الشيخ يؤيده ما في بعض نسخ  
فالأوب تامل **قول** بشر بان اللام في الرجل للعدد الذي لا اشعار بالاخبار **قول**  
مبهم باخبار الوجود ويضم اليه الاخبار الوجود مضافا جلد جلد ادعائيا  
لا وادعائيا **قول** واجيب ان المراد لا يخفى ان ما سبق لترجيح العمد الذي ولا يرد

لان



ما ذكره في الجواب لان كل ما ذكره فيه مكلف و قد دل على ان لا يوجب ترك اللفظ **قول** لان  
 اختصاص السند اليه حكم لا يعني انه اراد بالسند اللفظ بل اللفظ بعبارة عنه واللفظ  
 غير حكم فلفظ اللفظ ليس الا ان تغير اختصاصه ليس كغيره فغيره لان الاول عبارة عن المعنى واللفظ  
 عن اللفظ وان اللفظ ان يقول كونه حكما بغير **قول** لان الاول ادخل الحذف في اللفظ واللفظ  
 لم يقل مثالا وقال مثالا قول الخلفا **قول** هذا مني على مذهب الاخص في المقدم من هذا  
 الكلام المطب نفوذ مذهب الاخص في الخلف لمذهب الكل بقدر ما يمكن ليرجع بناء الكلام في الشر  
 عليه وازدوج آخر لستومني على المقابلة على ما ذكره الزمخشري في تفسير الخلف **قول** ليعلمكم  
 يوم القيمة كان في معنى **قول** والباقي ان الذين خروا وصفهم الا انه يقال ان  
 في ليعلمكم عالم السجل في اخره وقول الذين خسروا بدل البعوض في الكل ويمكن ان يجعل ضمير  
 فيه في حكم وجعل الذين خسروا بدل البعوض في جمع الذين وان يجعل الذين  
 مصدر في جمع بتفسير جمع النون **قول** كان البديل ناقصا في المبدل منه فيبقى ان لا يجر  
 البديل مثل جائز اخوه وزيد لان البديل لا يشتمل على زيادة **قول** واجاب الاخص عن ذلك  
 يمنع اتحاد المذلولين في بدل الكل واللفظ مقدم على اللفظ متناقضتان لان كل مذكول  
 البديل غير المذلول البديل منه بناء وجوب في البديل مقيد بالمالم يقدره المبدل منه **قول** في  
 لو اتحد مقوما بها كان انك تالكيد الاول هذا الحكم وان وقع في مقام السند نجي عليه ان  
 البطلان بل معجب لان ان كيف وقع في ذلك النحوي العظيم ان وكيف عطف  
 البيان **قول** كما في ابدال النكرة الموصوفة فيه لانه لو لم يصح ابدال النكرة الموصوفة في الموقف **قول**  
 فانه قلت في هذا التحقيري قوله في قوله وفيه ايضا يمكن وصفه بالعامة لانه لو كان  
 كونه وصفا لم تنم هذه النكتة **قول** ذهب بعضهم ان الالفاظ في كلام الله يحتمل ما ذهب  
 اليه البعض وكلام الحق قد سهر يحتمل التشبيه عليه والظاهر خلاف الجميع فافهم **قول** ومن حيث  
 انه ايراد المعنى الواحد في اي مشتمل على ايراد المعنى الواحد في كل **قول** ومن حيث انه يحتمل اي  
 حسا ونسبا وفيه بحث **قول** وكذا قولنا ذكرت والذكرى تهيجك زنبارا زنبابا مفعول  
 تذكرت والذكرى تهيجك حال او جملة اعتراضية ونسبة واشتبهت باي وصلها بقرينة  
 وحل يقع فالابانة اهلنا وشتطت فقلت مرة فنبأ ومعني البين اي تذكرت زنباب  
 وجمالا والابان التي تمتع فيها بوصالها وذكرى تلك الحالة خحك وبتفت شوقك  
 الكائن في قلبك واما ان باي وصلها الذي قد رجوت حصوله قد نقصت وانقطع  
 ولم يبق لك فيه مطمع وحل يقع وهو موضع بالبصرة فالابانة وهو موضع آخر اهلنا

قبح

اللفظ

نقطة

وقد قايما وبعثت المحبوبة غنا فقلت في موضع هي مرة ثم موضع هو منقلب بين منزل الجاه  
 بعيد وبعد شد بد فتذكرت اياها مع عدم الطمع بدل على غاية العشق ونهاية الشوق و  
 تذكرت بغير سبيل لم تذكر مع عدم رجاء الشفاء بالوصال فلا تذكر **قول** الا ان السمع  
 فيه ان تخرج لم يتغير هنا حتى يدل زيادة دالة على المقصود من غيره فالوجه ان يقال المراد  
 تخصيص اللفظ في غيره من امثلة الغير الدالة على هذا المقصود **قول** واحتملها على كذا متروكة  
 مخرج المفتاح له من بين الشواهد الذين استشهد بكلامهم في هذا البحث وتخصيص هذا الاستدلال  
 بمورد البيان بدل على انه اعلى درجة عنده في غيره وان الالهام بالاستشهاد عنده هذه ال  
 الايات وهذه غاية في اقتضا وتخصيص شوه بالذكر وعبارة المفتاح في مودع هكذا التوجه  
 له في شان البديهة التي تترك لقصبات السبق في ذلك اللطائف والمقلد لان من من  
 عيون النكت **قول** وان لم يصر جوابه يمكن ان يقال قد صرح صدر الافاضل بان المراد الجاه  
 اعلم في الطب وما يجري مجراه والاسمع الذي قصد من بديهة الشفاء والظن ان تارة  
 بمنزلة التي طب النبي صلى الله عليه وسلم فلا في اللفظ بهن وبين الجاه **قول** كان هو من الالهام  
 والتشبيه في قول لا اله الا الله ففقدوا الشبهة على ما في الخبر لا تخطئ وقوله وقد صرح بذلك في  
 المعنى في بيان ان المعنى انما هو الفريدة على ما ذكره فلا يرد انه اراد بالخبر غير المراد لا غير  
 ما فيه فب فلا تنجز ما اعترض به عيب **قول** في المعنى اي في بيان المعنى او في المعنى وان رجع  
 التسمية في الغير هنا صريح في انه اراد بالمعنى ما يقابل الصريح **قول** فوجه السؤال عنه في بحث  
 لان الجواب عن سؤالهم لا يدل على اهم ترك السؤال عنه بل يدل على انه ما ينبغي ان  
 يسأل عنه الا انه ان زيادة الجواب عن اخر اياته ان لا ينبغي للاقتضار في السؤال  
 فكانه قول السؤال منزلة السؤالين **قول** لان السؤال من الالهام بمقارنته الشك انما يكون  
 في السؤال انما بمقارنته الشك لو كان السؤال عن اصل الفائدة اما لو كان عن خصوص  
 لعدم ثبوت هذه الفائدة والشك به لم يكن فيه انهما **قول** بمعنى يصح بناء على ما وقع  
 في نسخ المتن لا وجه للاعتذار لقوله بمعنى يصح لانه تابع ما تقدم من عبارة المتن اي  
 فصيح بل ينبغي الاعتذار لقوله فصيح لانه انما وقع منه لانه تابع ما وقع في نسخ المتن  
**قول** والاصواب ان زيد فان لم يتصل بقول ان زيد فانم وعمر ومنتظ لان كان في خبره محتمل  
 بعطف الجملة على الجملة وعطف المفرد على المفرد واد التمثيل بعطف الجملة على الجملة لا يخلو الاياه  
 فالاصواب ان ليس سبيلنا نسخ وجعل عطف فصلة على فصلة ليس مستغنى عنه على ان  
 عطف الالف على الخبر وبالعكس مما يمتنع نظر علماء المعاني والبيان هنا نحو فلا يلزم



مراعاة في توبيخ المقصد النوبة **قوله** وان الواو عطف على ان صاحب الكتاب اولى به  
منفلق بالاستفهام والثاني اولى **قوله** يحمل ان يكون اخصيه واما قولهم ان الذين امنوا  
والذين يادوا والنصارى والمصابون من امن فليس هذا ان الواو في والمصابون اعم  
للعطف وهو مبتدأ محذوف خبر اي والمصابون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالة عطف  
كأنهم يسمعونهم عدى على مذهب الجبر كذا في الرضى **قوله** لا غير ذلك ان المراد بقوله لا غير  
ذلك المشارة الى احتمال الآخر في الواو ولا يظهر لها احتمال آخر الا لعطف ويعدا زائدة في هذا المقام  
ويحمل ان يرد بقوله لا غير ذلك غير ذلك في الابحاث في الابان وجه تحصيل الامان بالله  
واليوم الآخر **قوله** وان جعلت طرفا ابدلت في قوله في السفل لا يقع جعل اذ طرفا ابدلت  
قوله في السفل لان ظرفية السفل للمحل في قبيل ظرفية الذات للسفل ومثل هذه الظرفية لا يكون  
بتقدير في وانما يقدر في زمان الفعل ومكانه والوجه انه غير ظرف بدل في السفل **قوله** او  
بتقديم خبر احدى الاستميتين لا يفهم منه انه لو لم يكن اقلم زبرام عرو فاعده في قبيل تقديم  
الخبر لم يكن ام منقطوع ولم يفوق احدى بين الاعتبارين فالاولى او تقديم مسند احدى الى  
الاستميتين دون مسند اخرى **قوله** بلا خلاف في الرضى ان الظرفية الانفصال بدل قوله  
بلا خلاف ووقع ايضا في الرضى النعي عن المنقطوع بالمنفصل **قوله** واما في الكمال  
كونها منقطوع يقع اعم في الثاني ففي خلاف والظرفية منقطوع **قوله** يجوز ان يرد قائم ام  
هو في عدم يفهم منه انه لو لم يكن اقلم زبرام عرو فاعده في قبيل تقديم الخبر لم يكن ام منقطوع  
ولم يفوق احدى بين الاعتبارين فالاولى او تقديم مسند احدى الاستميتين دون تقديم مسند اخرى  
**قوله** لم يكن لقولك ام لا فائدة فيه نظر لجواز ان يكون الفائدة بيان اسنواء الاربع عشرة  
من غير غلبة ظنه باحدها **قوله** وفي قوله المفعول المفعول في قوله المفعول ان يمل الا اعتماد  
على ما تقدم او على ما في كلام غيره المشتمل على بعض تفصيلات فان مقتضى كلام الله ان ام في قوله  
لما سوا عليكم او دعوتهم ام انتم صامتون منقطوع فالاستقصاء ان دفع وعرفه  
وعلم ان الاعتماد على ما يدل عليه يحمل ان يثبت والاعتماد على تفصيل في كلام غيره **قوله** فيجب  
وقوله فاجابوا لا مدخل له فيما هو بصدد **قوله** هو المراد بقولهم سؤال حقوق لاكونه  
سؤال فيه بحث لانه لو لم يلاحظ المذكور في الجواب من حيث انه جواب لهذا السؤال  
لا يرد ذلك التهمة التي هي سؤال المحذوف نعم في مقام الحكمية للسؤال والجواب كما في الآية  
لو كان محذوف في الحكمية كان ذات السؤال المحكية فربما على ما حذف الحكمية في الجواب لكن كون  
محذوف في الآية في الحكمية دون المحكية بعد تأمل **قوله** تلك الزيادة تشمل على خبر السناد

السناد المشتمل على الزيادة انما يزيد حسن لو كان مقتضى المقام والمقام الداعي اليه نزول  
الى طب الكاظم وهو غير متحقق لانه سأل عن الفاعل المطلق لاعم الفاعل في صحت يكون متروكا  
في اسناد الفعل اليه واما مطابقا لجواب السؤال فتستحق ان تترك لايها من افادة لقول  
من غير داع اليها وما مر جوابه في ماذا صنعت في حال عدم الايهام فلا يجوز ان لا تحذف فيه **قوله** لكن  
الكلام في الحكم الباعنة يمكن منه بان الكلام في الدليل على تقدير الفعل وهو الظاهر في قولهم  
ولان القرينة فعلية **قوله** ومحذوف في جواب ان يقال ان يقال السؤال اسبغ في احوال الغيبة  
في الاصل **قوله** الا اذا منع مانع في هذا الكلام يقتضي بان الحكم بتقدير الفعل مطلقا غير صحيح  
انما الحكم اذا لم يمنع مانع **قوله** فان قصد الاختصاص بهما في الاظهر ان الحكم في طباع  
التقديم المسند اليه لتفوي لانه لتفوي لم يجب حتى افصح السائل ان يجب في سؤال **قوله**  
ودع عنك ما قيل او يقال انكم تبرك ما قيل واما انكم تبرك ما يقال مع انهم بالغيبة  
فما يحمل ان يقال ما يستحق ان يوجد له ما في قوله في نزول المقال حتى كان ختم به وبسبب ان  
يترك او يترك او يترك الكلام بعده **قوله** كسبح على احد مبالغة في عدم استعمال على اليه  
والا فلا يشترط في القرينة الا ايضا في **قوله** بتفصيل النقط اي مع تفصيل اللفظ  
**قوله** كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيفاء قد صرح السكاكي به في هذا المبحث وجعله  
احدى جهات التفصيل وكان قد سطره عقل عند **قوله** واما قولهم الفعل الى الفعل يعني  
لا يورد انهم رجحوا قولهم الفعل الى الفعل لسانه عن المحذف واخفى في دفع هذا اليراد  
احد رواه ما ذكره وهو ان في قول وفي القصاص صورة استقواء عن حذف في اداه ما يقدر  
الفعل في الفعل مع المحذف ولا شك ان تكثير المعنى بتفصيل اللفظ صورة وحقيقة  
راجع على التفصيل صورة فقط فتأمل **قوله** بتلك المبالغة المشارة الى كونها بحيث لا يستقيم  
على احد وهذا اليراد اذا كان كسبح على النبي صلى الله عليه واله ان يقال النبي صلى الله عليه واله  
خوجه عن القيد اي خروج افادته اذا ما يفيد في اختلاف في الافادة حتى يخرج بالتفصيل  
بل في تلك الناطقة ما يفيد لعدم الافادة في العبارة مسامحة اي عدم افادته  
التفوي في عدم افادة التفوي لا ما يفيد **قوله** ولم يكن المقصد في نفس الزكبي تفويض  
لكن بان كلام المفتاح مصرح بالقصود **قوله** تفصيل لقوله وانما لم يقبل ظاهر الوقى ذلك  
ويحمل ان يكون تفصيل لاختيار افادة التفوي على قصده فيكون ضمير يشمل راجعا الى افادة  
التفوي وقوله فعدم افادة التفوي اخص بهد قوي على ذلك نعم قول فعدم افادة  
التفوي اعم كان سبوا غيره الى اخص **قوله** يشمل لقولنا يحمل ان يرد بقوله يشمل الى



وحسبهم الكلام **قول** لان التقوى فيها مقصود تبعاً وقبيل انه مع ذكر المقصود لم يكن كنه  
لذلك المقصود حدث المقصود لم ينفك اليه الا ان يقال تبادر المقصود بالذات كنه لترك  
المقصود لتلايقه وخلاف المقصود كنه هذا انما لم يبادر من الافادة الافادة الكاملة وهي افادة  
ما هو المقصود بالذات لانها هي التي كمال الاعتداد بها **قول** قلت لا يعتمد في افادة ما يبادر  
به عبارة المقصود على ما ذكره قلت يمكن توجيهاً بان جعل قوله لا يقيد الا التقوى كنه لستمر التقوى  
وقوله يقيد التقوى لستمر الافادة وهذا لا ينافي في لا يقيد في بعض الاحيان الا التقوى كنه  
والاحسن في جوابه ان يقال فمقتضى كنه كلامهم رد التحليل المطالب بالتخصيص فيبقى لا يقيد  
تركيب البليغ **قول** لان الكلام في افادة معتد بها معتبرة في عرفهم في الكلام في الافادة المقيد  
بها في مقام جعل الافادة كنه في كلام البليغ اما في مقام بيان الضابطة فيصيح ان يرد بالافادة  
مطلقاً اذا كانت مما ينضبط بها المقصود الا ان يقال اذا كان كلامهم في الافادة المقصودة لا ينافي  
الذات في مقام ذكر الافادة الا انها يقيد كل البعد كل البعد على غيرها **قوله** تكرير كنه ان يكون  
لما لا ينافي **قوله** والمأخوذ ان خبره هو كنه لا خفاء ان اطلاق الخبر على كنه فيما بينهم  
ليس مجاز بل هو اطلاق الخبر على منطلق الالب المضمون بكنه بعد مجاز فالاولى ان يقع في تعريف  
الاستناد اليهم ثبوت الشيء لشيء او بغيره عنه بانه كنه ثبوت الشيء حقيقة او صورة وكنه  
ما حكم ثبوتها صورة فيكون حكماً اصطلاحاً **قوله** بل هو ضابطة افراد المستند فيه ان يلزم زوجه  
في كنه افرادها المقصود لا ما يابس به الا انه لم يستوف كنه الافراد **قوله** ولا يخفى انه نصف  
على انه لا ينفك في كنه الاول لان حاصره الافراد كونه حكماً ما به من غير انساب الى غيره  
انساباً بالجماع ولا بد من معرفة وجه الانساب الى الغير انساباً بالجماع ووجه عدم الانساب الى الغير  
انساباً بالجماع ليظهر ترجيح الافراد على كونه جملة وبالعكس **قوله** وانما يجعل كنه المستند سبباً مطلقاً  
فيه ان يجوز ان يجعل السبب مطلقاً مقتضياً لكونها جملة ولكو الافراد العدول عن ذلك لكونه  
وذلك لان الاصل في حال المتعلق ان ثبت له ثم بواسطه الشيء الآخر العدول الى المفرد  
لانه انساب بمقام الربط واليق بالارتباط **قوله** يقتضي ان يعرف ولا كونه جملة المراد مودة  
ضابطة كون المستند جملة في كلام البليغ وهو كونه سبباً اي كونه في نفسه جملة قصد ربطها  
بمستند اليه بما يرد لا يكون مستند اليه في كنه جملة فان البليغ يجعل المستند جملة لانه يتوقف  
المقتضى على الافراد جملة بخلاف ما اذا كان خبر جملة الغايد فيه مستند اليه لانه يقع في المقصود يجعل  
المستند موداً وانما عدل الى جملة لانه هو التقوى او قصد كنه والتخصيص **قوله** وسبق  
كلامه اليه سبباً في كلامه اليه يقتضي تعريف السببي لبيان الكو سبباً كمال لا يخفى **قوله** وانما

وانما عرف كل قسم من السببي فيه لم يعرف كل قسم من السببي بل مطلق السببي بتعريف  
شتمل على كل الزيادة ولم يوضع قسم منه للتعريف وانه لا يصح في مقام تعريف القسمين  
الاكتفاء بتعريف الاول حتى يحتاج الى بيان كنه **قوله** لكن يدخل في كنه مطلق ابوه  
وان كان مستنداً على استناد الاستثنائي لكونه لا يستعمل على حكم ثبوت الشيء وانفكا عنه لانه لا يمكن  
تعلق الحكم بالنسبة المستفادة من اسم الفاعل في قاعدة في مثل هذا ان كنه **قوله** يخرج  
به نحو مطلق ابوه ونحوه بر ما مطلق ابوه مع الخبر جملة **قوله** في زير انطلق ابوه فب  
انه خرج زير انطلق ابوه بغيره الفعلي لانه ليس فعلياً كما تحققت فلا حاجة الى قيد ثالث  
نعم يحتاج المقصود الى قيد ثالث وجعل ضمير احتياج الى المقصود بعيد عن السوق وايضا لا يختص  
احتياج بضابطة الافراد بل يحتاج في ضابطة كونه جملة ايضا على ان احتياج المقصود الى زيادة  
قيد لا ينفك الفاعل بغيره على ان كان في كلام المقصود مفردة بعينها حتى يوجب كونه سبباً  
وغاية ما يمكن ان يقال ان المقصود في اراد بالفعلي غير السببي كما ان رتبة المقصود في ضابطة  
لدخول زير في كنه ابوه وخروج ابوه في كنه زير انطلق ابوه اما لو اريد بالفعلي غير السببي لم يتم  
ضابطة واحتياج الى قيد ثالث على تقدير ان لا يكون انطلق ابوه تحت السببي **قوله** فلا بد من ايراد  
بغيره في وايضا يجوز جعل زير ابوه مطلق سبباً دون انطلق ابوه حكماً **قوله** فيلزم ان يكون  
الشيء طرفاً لنفسه وان يكون للزمان زمان آخر فيه كنه لان قبل ظرف للحصول ولا يلزم  
من طرفية الشيء للحصول لفه طرفية الشيء لنفسه وايضا يجوز ان يكون طرفاً في الاتساع فيكون  
المراد طرفية الكل للجزء فيكون المراد الزمان الحادث في الزمان السابق كونه جزء في الكل  
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان آخر على ان يطلان ان يكون للزمان زمان آخر لان غايته  
لزم الشئ فليست قطعاً بالقطع اعباراً بالعلل ثم يخرج عن تعريف الماضي مجموع الماضي  
كنه لا يستند عنه جزء **قوله** فيلزم ان ترتب اليه يلزم تعريف المستقبل بالمستقبل  
وايضاً يلزم طرفية الشيء لنفسه وثبوت زمان آخر للزمان باعتبار طرفية كل واحد بعد  
لوجوده **قوله** ويلزم احد المزدورين اللازم طرفية الزمان لنفسه وهو ليس بمطلقة  
نوههم طرفية الشيء لنفسه نعم يجزى ان ترتب المتعلق بالمستقبل ليس في المستقبل **قوله**  
كان كل من الحال والمستقبل مأخوذاً في تعريف الآخر مأخوذاً ذات زمان الحال المأخوذ  
بصفة الفعل في تعريف مفهوم الحال ولا فائدة فيه **قوله** فانما نجد الزمان كمنه  
نجد ما يفارقه بل يستلزم تجد ما ينطبق عليه ويجوز ان يكون ما يفارقه غير منطبق  
عليه والزمان ما ينطبق عليه لا ما يفارقه ولذلك ليس افعال الله زمانية مع



مفارقة حال ووضع الفعل ليس مجرد مفارقة حدث بل الزمان بل اللفظ عيب فيكون الفعل يربو  
الشئ ان تجرد خبر معنى الشئ يستلزم تجرد كل خبر منه بحسب الاستقراء لان جعل الخبر جزءا من الشئ  
انما يكون عيبا في باقي الاجزاء عيب لا يوجب المفارقة فقط في يلزم تجرد الحدث فاعرف  
فماثل نون قبل عبارة السكاكي على هذا المعنى وان كان المنبأ ومنها ان الابدان لا يسل على وضع  
الفعل كذلك **قوله** لان جوهر اللفظ اراو يكون اللفظ لنفسه لا ما يقابل الهيئة كما هو المشهور  
**قوله** قد ذكر الشيخ ابن الحاجب اسم الفاعل يدل على حدوث فلا يلزم ان الاسم لا يدل على حدوث  
وان الدوام بحسب الكلام دون جوهر اللفظ **قوله** قلت قد صرح في الفتح في معنى كلام الشيخ ابن  
الحاجب بنافية كلام السكاكي والشيخ فلا يعتمد به **قوله** وجعل المبدأ في السفة مندرجة في اسم الفاعل  
جعل المبدأ في اسم الفاعل شاملا للصفة المشبهة لا يدل على عدم اعتبار حدوث فيما هو اسم الفاعل  
عند القوم لجواز ان يكون اسم الفاعل عنده ضربين الدال على حدوث والدال على الثبوت ويؤيد جميع  
عنده لحدوث **قوله** وما ذكره من حسن وحسن يعني فرق القوم برمتهم بين حسن وحسن  
لا يقوى جانب الشيخ ابن الحاجب **قوله** او الدوام فيه نظر لانه لا يلزم ذكره تحت قول وضع **قوله**  
ثبوت مطلقه اي مطلق حدوث لا حدوث على وجه التجرد النفي **قوله** بقوله ابراهه مقابله  
حيث قال موضوع الاسم على ان ثبت به الشئ ليس في غير افتقار ان تجرد ويحدث شيئا شيئا  
**قوله** ان المراد بالتجرد هناك مطلق حدوث فبانه باياه قول من غير افتقار وان تجرد و  
يحدث شيئا شيئا **قوله** وما قول الشيخ في قول الشيخ على ما قال بعيد جدا اذ الظاهر انه ذكر  
لتوضيح قول فانه يقتضيه التجرد وحدث **قوله** الا ان بدعي انك الدوى لا يخرج عن  
الاستبعاد والاستبعاد ما وايضا النظر الى انك لا الفعل لا يوجب الاستبعاد بل الامتناع **قوله** مجازا  
كأن خبر ايدته ولا يخفى انه يلزم ان يستعمل الماضي حقيقة مطلقا وهو مستبعد جدا **قوله** يعني ان  
خبر كان سببه بالمفعول لا يبرر بدفع مانع على قول ان لا ان مستثنى من انه ليس واخلافه  
تفسير الفعل حتى يستثنى منه لانه ليس فيه تقييد كان ومقتضى الدفع انه اراد بالشيء الاخر  
في تقييد الفعل بالخراج ع كون خبر تقييد كما يتوهم مع كونه مستبعدا كقول المفعول **قوله**  
ولا شك ان الصفات مقيدة للموصوفاتها اي هذه الصفات والافان الصفات كاشفة  
**قوله** ولعل غرضه قد صرح الشئ بوضوح حيث قال وهذا النوع اخر في هذا المقام نسبة امر خفي  
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال فجعل غرضه تصحيح عبارة وقعت عنده في هذا المقام  
نسبة امر لا يدعى اليه **قوله** مع خفاءه واستغناءه عنه وجه خفاءه ان تقييد المطلق  
بالنحو كلف ليس مقصده المتكلم حتى يقال فيه تقييد خبر كان وايراد الوجه المستغنى عنه مع خفاء

مع خفاء عيب لا يجر كونه خفيا لان ايراد الخفي في مقام الاحتياج والضرورة حاله عاب  
وايراد المستغنى عنه اذا كان واضحا لا عيب **قوله** بطور الاول لان نفي الوجه الاول  
في دفع السؤال يقول ضرورة زبد فيكون زبد صابرا في ثما وكون زبد قائما وزبد قائما  
لان ليس هذه الدواعل على جملة بمنزلة الظروف فالغنى من الوجهين هو الثاني لا الاول  
**قوله** لا على ان خبر حكم معناه فبانه يوضح بيان قول حكم معناه على الناحية الاولى لا على  
حكم معناه كونه في الزمان الماضي فلا حاجة في بيان هذا المعنى الى هذا الوجه **قوله** والافعال الثابتة  
موسومة لتفسير الفاعل على صفة ليس وضع شئ من الافعال لتفسير بل نسبة الفعل والتفسير صفة  
التكلم والتوضيح وضع الافعال فاللام للوضوح فاعلم **قوله** وخبره لا ينصف لان انفصال الفعل  
هو الفاعل وح نقول لوجه التوضيح باعطاء الخبر حكم معناه دون التوضيح باعطاء الاسم  
معناه **قوله** في ذلك الزمان اوضح ذلك التقييد فتقول ويكفي قول مع ذلك التقييد وكذا في  
مقابلة تأمل **قوله** سواء وجد منك ضرب في خبر حال التقييد او لم يوجد في خبر على هذا البيان ان  
من التقييد ما لا يتوقف صدق خبره على تحققها بل يستدق بكون النسبة بحيث يتحقق عند  
تحقق هذا التقييد كقولنا الشمس طالعة على تقدير وجود النهار فان قولنا على تقدير وجود  
النهار تقييد للطلوع ولم يخرج بذلك الشمس طالعة عن كونه خبرا ويمكن دفعه بان المراد ان  
كان حكم بطلوع الشمس عند وجود النهار وانفصال به فلا حكم بين التلوع والشمس فخرج  
الشمس طالعة عن كونه خبرا وصار كالسلبية الا ان العبارة غير دقيقة في المقصود وان كان المراد  
الحكم على الشمس بالطلوع وتقييده بوقت وجود النهار فان شفاء التقييد بوجبه **قوله**  
وان ما ذهب اليه المتأيدون لا يخالف اهل العربية فبانه ما سبق لا يقيده الا ان ما ذهب  
اليه المتأيدون لا يخالف استعمال العرب ولم يدل على انه لا يخالف كلام النحاة لجواز ان  
يخطو في فهم العرب وبدفع ان ذلك مبنى على حسن التلخيص بهم وانهم لم يفسدوا في فهم عرف  
اللغة **قوله** وقد صرح النحويون في صرح النحويون باجماعهم بان كسنا اليه من خواص  
الاسم ولا يتم ذلك الا بجعل حكم في السلبية في الخبر والاحكام جملة مستند اليها **قوله** ثل  
على سبب الاول وسببها انما صرح بعضه تحقيقه بان هذا اكثرى لا كلى والتخفيف  
انه يكون الاول ملزوما وان لا زما **قوله** رجماداه اليه او دعاه اليه بقاء صورة  
خبر على ما كان عليه بقدر الامكان **قوله** او يقال اريد ان النادر اقرب او يقال اريد النادر  
الوقوع الذي ظهر عليه مما بل الوقوع المعارضة لندرة المقتضات للادقوع والحق  
ان يقال اراد ان النادر الوقوع صافيا بين البقاء وموقعا لان حتى كاد لا يستعمل

ما درغ  
المتبينة



فيه اذا اوجبه صيرورتا موقعا لا يكون اقرب لكونه موقعا لان قول **انه بكل الشكر مثل اوجبه**  
التعظيم لا يقال لاجل قول من مع قول **او غير ذلك** لاننا نقول هو متعلق بالتكثير لا بما بعده  
وانما اشار به الى انه يجوز ان يكون على نوع مخصوص من غير كل الشكر على ما يفيد اختصاص كل حسنة  
على نوع منها اطلاق العلم على الخاص **قوله** واما ان كل على مطلق النوعية لمطلق  
احسن ليصح قوله كما هو المتبادر وقوله كان القطع يحصل بحصول موجبات **قوله** ولذلك  
بور وكلا منها بان اوباد ان كان خطاب لمن يتك في وقوع التعظيم منه واذا كان خطاب  
لمن يخرج بوقوع التعظيم منه **قوله** بالمعنى الذي فهمه ولا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن دلالة  
الكلام **قوله** او بما ذكر من بطلان العمدة الوجه هو هذا لانه ياتي الاول قول في العبادة واذا  
جعلت حسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلقا حسنة كما هو المقدر فاقول **قوله** وهي  
احسن الرضا وكان الامام للعهد لو اريد بالحسنة الرضا بمعونة الامام العمدة كان  
اللفظ حقيقة في تحسب الرضا وكان الامام للعهد ولو اريد بها احسن الرضا يجوز ان كان الامام  
للمعنى ووجه آخر وجب لكونه اقضى الحق البلاغة حيث يكون اللفظ على حقيقة **قوله**  
هذا مناف لما تقدم في شرفه المنافاة بانه اذا بالقدر التي بنيت على لفظ المستفاد احالة  
العذاب وادراكه وبنيت دلالة على الفل ساقية دلالة على فاق **قوله** فلت في  
تطويل لما في فائدة جليلة في اجواب يمنع كل التطويل بل طائل ويمكن ان يجاب ايضا بالتطويل  
مقتضى مقام لان قال في الشرط **قوله** اصله يخرج من حد الوقوع الى حد الاستماع فتنتي في القالع  
لا احد الاستماع فلفظ الشرط كذلك مقتضى طبيعة القالع ثم عوده الى حد المتكبر بمقتضى  
امر فتنه رجوع من المتكبر الى حد المتكبر فاقول **قوله** لان الانتقال الذي هو مدلول فيه ان  
الانتقال ليس حادثة بل كيفية النسبة فيصح ان تحدث المطلق الذي يفيد به الفعل بالزمان غير  
متفاد منه **قوله** نعم لو اقمنا في التعليل في هذا انما نتج على انه لو ثبت ان ما نقده الله وكان  
مستحسنا بينا وبين اخوانها **قوله** لزم ان يتركها في ذلك اخوانها فيه ان يلزم ان يتركها  
ابنه في الافعال النامة ما لا يدل على الاحداث المحصورة كحصول وثبت ووقع في غير ذلك **قوله**  
بما مر من تنزيل احوال في محصل ما مر من تنزيل ما قطع بعدم منزلة ما لا قطع بعدم الا انه ذكر احوال  
لانه كان الكلام فيه وذلك بين فيكم الله بورود الكمال ليس كذلك بل لان تعقيب غير المتشف  
على المتشف بهما تطويل المسافة او اخرج الى تنزيه منزلة المتكبر مع انه لا طائل منه اذا  
يحصل الوضو بتعقيب غير معلوم الاتصاف على معلوم الاتصاف **قوله** وفي ذلك زيادة مبالغة  
اسرار الله اليه بقوله وكانت في الطبيعين حيث جعل عذبا في الذكور الكاهنين والخلقي



في الغرض في الآية **قوله** فانه قلت في قد تغيب العلم عن هذا الكمال بان مثل انت وزيد غائب  
لفظا ومعنى بخلاف بل انتم قوم فانه غائب لفظا لا معنى فقال الاول من خواص الغيب **قوله**  
فت بل هو نوع من الغيب او نقول فردا باعتبار كونه الغيب فيه من جهة غيب جانب المعنى  
على اللفظ حتى لو اخذ باعتبار تغيب الخطاب على الغائب لم يفرد فاقول **قوله** فالوقوف وانما لا يعقل  
من تغيب الخطاب على الغائب لان الغيب صفة الغيبة وجعل الغائب مخاطبا لهم الفرق بان صفة  
مخاطبة الغائب على الغيبة مفردة الغيبة بالمخاطب في انا وزيد وفي بل انتم قوم يحملون في كل واحد  
ولذلك قال الله ان الاول من خواص الغيب **قوله** ولقد كنتم لا تدرون ما كنتم تكلمون  
في حاشية قول فيما بعد والامام في خطاب اجمع بلفظكم المتخصص بالعقل ومن انكم بخص بالعقل  
دون كن ويمكن تأييد الله بان الخطاب لا يقتضي الغيب بخصوصه اذ لا تغيب في احوال  
واسماء فلفظكم مرسل في تعيين الغيبين **قوله** لا اختصاص احوال بالعقل وفيه ان خطاب  
غير العقل لا يتوقف على الغيب اذ لا تغيب في احوال واسماء وبارض فانما يتبع الغيب  
لفظكم فلذا نكس الله في انهاء تغيب العقل على غيرهم بالخطاب بلفظكم ولم يكتف بحمل  
**قوله** كما في قولك انت يا زيد وانت يا عمرو بنية بقول انت يا زيد وانت يا عمرو على ما ينبغي  
في الفصل والوصل ان تعدد خطاب لا يجوز بدون التميز **قوله** فلت الكافة قوله  
او نقول اجمع يقع الخطاب اي متعدد اذا كان ماله الى انت انت الى انت وجميع من سواك  
ولما كان يعملون جمعا ولم يكن نافعا هنا امر الله بالفهم لئلا يتسبب عدم معنى الخطاب المتعدد  
من محل حلة اجمع **قوله** لان العبادة منهم ليست له جاء التقوى كجمل ان يكون العبادة لرجاء  
التقوى الموصل الى الثواب فانه ثمره العبادة التقوى قال الله تعالى ان العبادة لله وحده  
والمكر والبغي ويختل ان يرد بالانفاق الانفاق من النار وكما يكون العبادة لرجاء الثواب يكون لرجاء  
الانفاق من النار فهم **قوله** مستغارة لارادة برتدفع ان استغارة لعل لارادة انما يتبع  
من الزج دون ما هو اعلم من الشقاق وفيه في الزج مجاز لانه قسم من مقومها ولا يستغار  
اللفظ من المجاز ووجه دفعه ان لعل في الزج كالكيفية لا كالتشابه فاقبه ويصح استغارة اللفظ  
من المعنى المجازي المشهور هذا وفي توقف الاستغارة على الاستغارة في الزج بحيث لم يكون  
ان يستغارة في الاعمال لتسبب لارادة بفرده **قوله** كما في قوله تعالى انما يستغارة من الله  
للعبادة المستغارة بالمعنى قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون لا التقوى الا ان يغفل  
لا يحصل المعنى الا بالتقوى فالتقوى هي الغاية اول والموقف غاية الغاية **قوله** وهذه الوجوه  
لا تخفى في لعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبد ولا يخفى ان يصح ان يكون التقوى غاية العبادة

تأمل



وانه يكون حال رادة التقوى وان يكون حال العابد بالقياس الى التقوى مثل حال المربي بالقياس  
الى المربي منه في ان التقوى من ارجح من عدمه **قول** يشهد به الفطرة السليمة لا يخفى ان استدلال  
بانقضاء هذه الوجوه على انقضاء تعلقه باعبدا كما هو متفق عليه سابق في قبيل الاستدلال بانقضاء العمل  
المخصوص على انقضاء العلول في خبر بهان على حصة العدة **قول** دون المقتضى تعريفه بان وتكذيب  
لقوله قد روي عنه عدم تعريفه المتأخر بما قاله المتقدم في مقام البحث عما بحث المتقدم ليس في  
**قول** ولا يتعلق بخلق الانعام ازواج خلق الانعام ازواج كثيرة لان كثرة من يتوقف على خلق  
الانعام ازواج كثيرة وفيها فساد معيشتهم بعد كثرة من نعم موفرة كون خلق الانعام ازواج بالمال  
مداخل في كثرة من يتوقف على موفرة ان خلق الانعام ازواج كثيرة لها لم يتبين لانه يوقف ببيان موفرة  
فائدة خلقهم ازواج **قول** ذلك انه تجدد راجع الى تعقيب اكثر من جنس على اقد في النسبة وكذا  
انه تجدد راجع الى تعقيب اكثر من جنس على اقد في النسبة السائدة فان لما رتب بذلك في اكثر من  
بما قدمت ايديهم نسب الناحي بما قدمت ايديهم لا يجمع **قول** الا اذا اول مستثنى من يمنع لان منافي  
اللفظ المتعلق يستلزم الاستثناء بدون التأويل **قول** فيذكر مع ما ذكره بتفاهات انه لم يلزم سابقا  
تأويل النبي بالخبر وليس كذلك فان كل اللفظ على الطلب الاستقبال لا يقع الا بعد خبره في الطلب  
او لا معنى لانه الطلب الاستقبال بذكر اللفظ في الحال لان انما الشيء لا ينفك عنه تحققة فاقم  
وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا في بحث لانه يقع انه يقال كرم اذا كان جزءا من ريد اسبب  
حدا او على تقدير مجيء قولان الطلب في التفسير يجوز ان يكون كرم اذا كان جزءا الطلب كرم متعلق  
فيكون ظرفا لشرط متعلق بحديث المقوم في الطلب بالشرط ثم جعل الطلب بالخبر وهم **قول** فذلك  
بمعنى الشرط نوع من مافرة كما وكما يصح به قوله فيما بعد واما من اجزاء انواع مافرة عاين في مقوله المبرع في  
مصدق وكلية الشرط المتضمنة العمل في الشرط لا محالة مافرة للطلب في لا يقع العمل فيه من جماع الموفرة  
استثنى وقول كل الشرط على شرطه **قول** فانقضت في لا يباشرها الا وانها لم تدخل اداة الشرط على  
الشرط لانه يوجب اقتضا التقييد في ارجح الشرط في الصدق لانه لو قيل الصدق واحدات  
الصدق في الطلب لكان ذلك **قول** واطهار الرعية من الحكم في قبيل اذ رجا يكون اظهار الرعية  
التي لم يتم كونه اولا بالشرط في الحكم او كونه محبوسا بالحكم **قول** فينتهي انه بعد بهان  
يعوب الى بالضم والفتح معا **قول** رعاية التمثيل كل منها يمكن ان يقال لم يجعل الله مثالا لها بل  
مثالا للتمثيل فيها على ان الامر الواحد لا يكون مثالا لها بل كل منها مثال اخر وانما كانت في نفسهما  
**قول** وح لا يرد على ما في المقتضى يمكن ان يقال اراد باللائم الواحد ما هو في حكم لازم واحد بان  
بانه جعل لكل التمثيل لانه لا يسل في الكلام الاجزاء واحد او لم يتعلق عليه بتعقيب

بتعقيب واحد وح لم يقع ما في المقتضى ان الثالث واضح لزوم بالنسبة الى الاولين بل الامر  
بالكسر لان لزومه بواسطه لزومها **قول** فليس هناك لزومات متعددة لم يرد انه  
ليس هناك لزومات مستقلة متعددة حتى يكون بعضها واضح من بعض بل اراد انه ليس هناك  
لزومات مستقلة حتى يمكن ان يكون الثالث واضح من الاولين **قول** لانها حاصلة بسلوا  
اليهم ايديهم او لم يسلوا في ان الود اذ بعد السط اتم لوجبه احدهما ان رجا الكفر  
في اقوى فالود استدلال اليأس بوجوه احب وثانيهما ان بعد سبط البذخ خوف رادة  
الانقضاء وذلك بتدفع بالارادة في الكلام **قول** وعلى كل تقدير يسل كلام المقتضى يمكن  
دفعه بان المجموع هو اللازم لكن يلزم كل جزء وانما اجتمع مجموع جزاء التوقف لزوم على  
ذلك بل لتخصيص فائدة التقييد فيتم ان يقال عبر عن الثالث بالماضي فيها على ان هذا الجزء  
من اجزاء اوضح لزومها **قول** لان المجموع المتعلق بالشرط خبر حاصل في اذ اريد بسل  
اللازم مجموع اجزاء التمثيل لم يكن الجملة الاخيرة جملة استقبالية معني لانها ليست من  
مذخولاته ان فلا يجب جعلها استقبالية فيحتاج الى ذكر كنه في ايرادها ماضوية فلا يقع  
اخبارها لتصح كلام الكافي في توجيه سلطان كلام المقتضى وجها اخر سوى ما ذكره وبقي كما  
لا يقع مع كون المجموع لازما واحدا جعل التكنة كذا لا فية واضحة لزوم بالنسبة الى الاولين  
لا يقع جعل التكنة كونه الاخيرة سبق كل شئ في كونها لازمة للشرط على ما ذكره الكافي  
فما من **قول** او موداه ان استنعى الشرط في الماضي ان في عبارته لجد التعليل الشرطي من  
غير انه يكون استقبالا فكان جوده عن بعض معناه **قول** وان هذا المقوم يلزمه القطع لا نقول  
لزوم القطع لهذا المقوم باطل لما نقل عن الشيخ ابن الحاجب لا نقول ان كنهه بقصد ما هو  
مراد السكاكي لا بقصد التخييل فيرد على ما يرد على الجمهور **قول** لا استثناء الشرط لان تعقبه  
الشي في الماضي بغيره استثناء كذا ذكره في شرح المقتضى **قول** وفيه بعد جدا لانه اراد  
الله بقوله من قد يستعمل على قاعدتهم ان العوب قد يستعمل منطبقا على قاعدتهم ليجزى  
عليها بل لعلاقة بين هذا المعنى الاصطلاحي والمعنوي فينبغي في الاستعمال **قول** فيستدل  
بعدم حضور على عدم كونه في البعد ومن قول من الله عليه لم لو كان حيا لكان  
يقع تحته عليه الصلوة والسلام **قول** وتسمى علماء البيان علماء البديع لانه السبي  
عندهم بالمذهب الكلافي والطريقة البرهانية وكان اطلاق البيان من قبيل اخرى على  
ان البيان شامل للثلاثة **قول** فينتهي الاول فينتهي ان استثناء الاول لانه معني لو كان  
كالحق ان ما اوردته منقول عن الرضي وهو يتبع ابن الحاجب في ان الصواب







لما يتعلق به **القصه قول** بل يريد ان يجب بغيره اول استدلالهم بان المراد ان الجواب ملائمة  
 ثبوت لغيره سواء اعتقدوا ذلك فيه او رفعه وما ليس ثابت في نفسه لا يمكن ملائمة ثبوت لغيره و  
 زعم ان نام ووقع عليه يجب قبل انت ووقع خبر الجواب ويزعم انه لا يتم ان ما ليس ثابت لا يمكن  
 ملائمة ثبوت لغيره بل كما لا يمكن ثبوت لغيره ووقعه بل لا يمكن ثبوت لغيره  
 للمعنى في ضرب وبطلب قبل هذا كذا في زيد ضرب **قول** سواء كانت مرفوعة او موصولة  
 لا مانع من ملائمة الضرب على وجه الثبوت لزوم في زيد ضرب بطلب فك الثبوت **قول** لان  
 المبتدأ اذا ذكره نسب اليه بطريقه الطريق فيه بعد ان ما قبله من العادة من قول لان خبر  
 يجب ان يكون تابيا لا يفي هذا المعنى والوجه عليه لتعطف فلان ان ما لا يمكن ثبوت لغيره يجب  
 ان يكون تابيا في نفسه سمي في النفي فليس زيد ضرب لا يقتضي ثبوت اضر به في نفسه لعدم توقف  
 النفي عليه **قول** ليس اليه كما ان المبتدأ بذكره نسب اليه حاله اخواله كذا في الفاعل وذلك  
 لا يقتضي في اضر به في حال ملحوظا على وجه الثبوت فليكن كذا في المبتدأ **قول** بطريق من  
 الطريق اي بطريق اثبات حاله او حال متعلق **قول** وهذا فرق بين لا ينفك لوق بين زيد ضرب  
 وضربت زيد افيما ذكره بل غير احد هما مع الاخر اليه بان العدة في ضربت زيد نسبة الضرب  
 الى الحكم وفي زيد ضربته الى المفعول **قول** وحكم في احكامه لان ابوه منطبق لا يمكن ملائمة  
 على وجه الثبوت لشي فاقول بما يمكن ملائمة ثبوت **قول** فليطلب الضرب بشكل ذلك لقولنا ليس  
 لا فائدة فان الضرب حال المبتدأ **قول** وليس حاله احوال زيد فيه انه يجوز ان يكون المبتدأ  
 نفس الطالب كذا لا فائدة لثبوت نفا وان المراد بالطلب ليس الطلب بل المط بعد ربطه  
 وان اقتضى ملائمة كونه صيرورة خبر اول المسأل فالحق فان خبر المبتدأ ليس به خبر  
 وكذا اخبار النواسخ الا الافعال الناقصة وافعال القلوب **قول** لا يعنى معنى الحكاية نفي قصد  
 الحكاية على كونه لا يعنى كاثبات قصد الاستحقاق على كونه **قول** فيستفاد من لفظ اضر به طلب  
 ضرب لا يستفاد من لفظ اضر به في زيد اضر به شي بل المراد به لفظه كما لا يخفى **قول** يجب المعنى  
 ان الوجدان بان المقصد في زيد اضر به طلب الضرب لا الاخبار بانه يستحق ان يطلب ضرب **قول**  
 صفه كونه حكيم كونه حكيم في السفسف ولا يعنى معنى الحكاية حكم الا ان يقال انه ناقل لكلام الغير  
 هنا وما سبق تحقيق منه **قول** مشترك بين اخبار المبتدأ اذا تأخرت احوال ليس في زيد  
 انك او زيد قائم اريد زيد موعى العوازل اذ لا يتصور هنا عامل بخلاف زيد قائم فانه  
 يصح فيه قائم زيد والمراد بالي هو اللفظي وهو **قول** فلا تغلق له بضابط كونه خبر جملة  
 ولا يتوهم اخفاصا لغير السبقي لان يقال لم يجعل الشيخ قابلا ما هو للنقوى وانما جعلها

على

جعلها صاحب المفتح متفاهلين **قول** وهو من تفاهلني يمكن دفع هذا الخبط بانه اراد في كنه  
 تحقيق قول لانه يلزم منه استهزاءك وبنيه وبنيهم فم استهزاءك وبنيه باطل كقوله استهزاءك  
 وبنيه على انه متفاهل **قول** كان هذا الاستدلال في الدرجة الاولى بغيره الجواب  
 بوجوب التقديم على ما بسند الباطن في الدرجة الاولى فيجب ان لا يقدم عرف على الفهم في القاعد  
 ليس لافادة الخبر دلان افادة الخبر بوجوب التقديم على ما بسند الباطن في الدرجة الاولى وهو  
 في زيد عرف زيد لا الخبر فلما لم يقصد الخبر لم يقدم عليه ففهم **قول** وكلام الله لا يخفى على  
 بذلك فانه قلت كلام الله ليس ان يدعى السكاكي ان ليس له ثابت دعواه وبذلك  
 لا يلزم اعتناء بانه ليس مراد السكاكي ذلك في مقام الدعوى قلت القول بانه يلزم على السكاكي  
 عدم استلزام الاسباب للمدعى على تقدير حمل الدعوى على ذلك اعتناء بان ذلك يحمل بطا  
 السكاكي اعلم ان يظن به مثل هذا الاستدلال **قول** لاني احوال الفعل قبل ان هذه توطئة بحال  
 متعلقا بالفعل لا بيان حاله **قول** وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول في الفعل في قوله  
 قيد للفعل وما بهال تحت بل هما طرفا النسبة على سواء وليس الفاعل تابعا للمفعول **قول**  
 واذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وقب له محتمل كما لا يخفى وكذا ثبوت الله لا احتمال  
 الكلام للوجهين فتوى بينهما في المحقق **قول** لكان احسن كما لا يخفى لان قوله هو على الدائرية  
 كلام مكرر يقصد به رد الكار فليكن كلامه مع ما ثبت له اعطى وغير الدائرية او ان الله عز وجل  
 كلاما مع من يشك في ما اعطاه ولا يدري ما هو وقوله وما يدري ما معطاه من القولين  
 بخلاف قوله ما ثبت له اعطى غير الدائرية فانه لا يستعمل في صيغة الجواب **قول** والظاهر في  
 الاعتناء يقال به ويجوز ان يعتذر بان المراد بقوله فان كان المؤن اثباته لفاعله ونفيه  
 عنه مطلقا فان كان المؤن اول وذلك لا ينافي كونه غننا تابيا بان يؤن من الفعل وسينه  
 لا نشكال اليه ولعل ان اليه بقوله الظاهر **قول** فذلك حكوا ان الحكم بان حذف مجرد  
 الاختصار في مثل ضيفت اليه واري انظر اليك ليس لانه لا دخل للحذف في العموم  
 المستفاد في قول فذلك تحت **قول** ولما لم يميز عند الله اي وقت تأليف هذا الكتاب  
 وان فقد ذكر الله هذا الجواب في شرح المفسر ولو كان حذف مجرد الاختصار بان العموم فيه  
 مستفاد من قرينه سوى حذف لا يصح تشبيل المقصود باستيفت اليه واري انظر اليك **قول**  
 لا يفسر عليك ان لا يخفى ما ذكره الله لانه مجرد ان المقصود تشبيل على ما يفسر فيما يفسر  
 على التاكيد بخلاف التاكيد للاختصاص بما تضمنه من التاكيد على التاكيد **قول** فان توكل ان  
 زيد قائم ان زيد قائم اما لا تكرر من اعتقد ان زيد ليس بقائم فليحذف

قول واحد الوجهين لو كان حذف مجرد



في اعتقاده وتثبت القيم فغير قابل ان لا لم يصرح بالنفي ولم يذكر في الكلام ما يفرض ذلك  
معنى موضوعا مذكورا على سبيل التوضيح لم يجعل في طرق الفهم والاعتقاد الشك فهو يفسر فسر  
نفسه فافهم **قوله** كما ذكر في جاني زيد وهو انك اذا قلت جاني زيد فقد اكرت اعتقاد الخاطب  
مطلق الخي واذا قلت لا غير فقد اكرت نسب الخي لا زيد **قوله** ففي نحو زيد اي اذا عرفت انه لا يتم  
ما ذكره ففي نحو زيد **قوله** بل هو معنى معنوي لا ذاتي لانه لا يتصور ان كان الشك في نفسه  
التخصيص في المقتر لا يكون المقتر عين ذات المقتر الذي هو المقتر بالتفسير اذا كان قد اقر وهو المقتر  
بكن العطف فالمقتر ليس عينه لكن لو كان مراد المقتر ذلك لم يمتح الى اعتبار الشك في نفسه  
الاخصاص وعنده **قوله** بحرف النفي قول العطف للمقتر المقادير المناسبة ان التفسير يعقب الابهام  
**قوله** بل يختلفان قوة وضعفا بل كيف لا يختلفان في القوة وضعفا **قوله** وعلى هذا فلا  
يظهر ان لم يذكر ان كان فسر التخصيص بل اراد ان ليس التخصيص عند القوم بل لاواض او فقول المقتر  
فلا يفسد الا التخصيص كلام لا اصله وليس ثبت فيما بينهم وقوله لظهور ان ليس العوض في الظهور ذلك  
في كلامهم اذا لو كان في الاواض لم يملوه ذلك انه جعل معنى قوله ليس التخصيص ان ليس التخصيص قطعيا  
كما ادعاه المقتر وان اختلف ويؤيد معنى قوله لظهور ان ليس العوض في الظهور ان ليس العوض قطعيا  
**قوله** فلا يرد ما يتوهم من توهم غير اسم الله اهتم منه لا بعينه في توهم غير اسم الله اهتم لا بعينه في المقام  
ولو لا توهم غير اسم الله اهتم لم يقع تقديره وما ذكره الله من الدليل لا يدل على ان الامر بالقراءة اتم  
من الامر بتفحص القراءة بل على ان الامر بالقراءة اتم من غيره فاما **قوله** يدل على ذلك انه قال  
غير معنوي المقصود لان الظاهر في مقصوده ما يستفاد من في القراءة والمفرد على ان يكون الباقى به  
كالباقى في الكلام **قوله** كما اراد به العطف جعل الراجح احد الاربع ارادة العطف واخوانها  
الثنت وحدها وارادة الاربع مع ضمير النفس وتويف السند ولا يرد احتمال رجوع لبيان قوله  
كانه وكانه احتمال ارادة العطف للممكن فان غير الاربع المذكورة هناك المذكورة بها العطف لا  
مطلق بل لما قيل واحده كلمة لا غير اذا كان نفس الجس كانه هو مذهب النحاة وكذا الامر الاول في الراجح  
راجح على ان الله كاسم في كلام الله لا ياتي كونهما راجحين على ثالث ولا يلزم من ترجيحهما على ثالث ثبوتهما  
فلا يرد ان السند سوي بينهما والله سبحانه الاول فثبت كلاهما مضافات **قوله** فورد عليه  
من البحث انما يتوهم مع الله لو لم يوجد فيما بينهم استعمالا لفظيا في الفهم المضاف للتحقيق ما لو كان  
وحده كما هو التفسير السليم السنة المخلص **قوله** اي في العبادة فيقال خاصة انما فيه خاصة  
مطلق ولا خاصة حقيقة **قوله** يتاويل معروف التأويل المعروف هو ان اسلم الله لا بهامه يوف  
بالجس تعيين الزاوية بيان حيث فاجتنب في منزل منزلة المعنى **قوله** وايضا اعتبار المعنى والله

الباب من القصة

وايضا يطبق عليه فسر الموصوف على الصفه وفسر الصفه على الموصوف في غير مختلف  
بذلك النفي انك لانها الالفاظ ولا قدر على اللفظ ولا قدر للفظ **قوله** كما اخبره انما  
جعله تحت راجحت صرح به واكتفى في بيان الاحتمال لاظهار الاشياء اليه بيان المكان اعتبار  
الادعاء في القسم الاول **قوله** ورجوعه الى تحقيق المطلق في حيث لا يرد رجوع  
اي المطلق انما يصح اذا كان الادعاء في مطلق تحقيقه اقل من غيره وهو محل تأمل في القسم  
الاول لا يوجد الادعاء لتقدير تحقيقه في مجموع ادعاء القسم انك لا يمكن ان يكون  
في القسم الاول **قوله** وذلك السبب يقتضي عدم الاعتداد بصفات الصفات ويجب عدم  
اعتقاده لمفهوم الفهم ويرى وفي الفهم الاضافي يجب له اعتقاد معنى الفهم **قوله** ولهذا  
الاشتراك وفي الفرق بينهما فاقترحت هذا الاشتراك لا يكون متساوية الفرق بينهما فاقترحت  
فليكن هذا التوفيقا بالثابت حيث حكم بصدق الفرق **قوله** اراد ان اعتقاد اشتراك صفتين  
فيه اي في العبارة والظاهر في المقابلة كقولنا الدار في نفسه كما اننا لم نكن اشتراكا بعبارة  
صفتين **قوله** كيف وفي الصفات لا يمكن دفع تخصيص المشتق منه بالصفات الموجودة  
لان منها ايضا ما هي متقابلة **قوله** واذا لم يكن هذا التخصيص يمكن دفع تخصيص المشتق  
منه بالصفات الغير المتقابلة **قوله** عرف اي فيما بين البين البين وان كان مختلفا كالتسوية والاكاف  
العام **قوله** وفي حيث لا يخفى ان الله استدلل على انشاء الفهم الحقيقي واجاب عنه  
بمنع الاستدلال والسبب في دفعه بان استدلالك متبادر البديهي والنافع جواب  
الله وليس للبحث مع من ياتي بحل السند بان السند من دفعه المتبادر البديهي  
لوجب **قوله** فالاول في حاشي كلام الله لا تصور في التويف اصل انما الباطل في قسم  
محمد اي الحقيقي وغير الحقيقي فلا يتوهم عليه ذكره وكانه ان السبب بقوله قال **قوله**  
ان يورد هذا السؤال كيف قال يورد السؤال على الفهم الحقيقي مع انه يبين على الكار ما هو  
موجود قطعيا كما ذكره **قوله** انما قال يمكن لانه في الاظهر انما قال يمكن لان اعتراض المقتر  
على السكاكي بان اهل الفهم الحقيقي يسوءانه لم يطلع على تناول التويف الحقيقي اذ لو  
اطلع على تناوله وعلق بالسكاكي ان لم يذكر الفهم الحقيقي مجرد اجمال القسم الى الحقيقي  
وغيره وعلق ان لم يطلع على تناول التويف الحقيقي وغيره كان يغيب **قوله** او ما  
يؤدي موداه من وحدي وحده **قوله** كان معناه ما جاني احد من هؤلاء وزيد لا يخفى  
انه اذا قدر المشتق منه احد من هؤلاء صار فسر حقيقيا وانما يخفى فسر اضافيا لقوله  
احد ويؤيد في العام كناية عن عموم في مخصوص فاما **قوله** فقد رجع الى معنى بل هو



اقول الاصل في القدر طريق العطف لان الانبات والنفي فيه مستريح وباقي الطرق اختصاره فابعد  
الاقام اما اختصاره فبما لا فاعدا اصله واما اختصاره لافادته وكذا وانما التقديم فكلما الشيخ  
في اختصاره لا وانما انما يقبل منه لغو شيوخه الملقب فيما في قدر القلب لا عقلا بل يقبل في العالم  
بشهره العقل والافراد في القلب بدون التفسير فانهم لو لم يكن حال لما طبع في الاصل حاله  
بقدره وبمقدوره فابعد **قول** فاعدا في معنى انما هو طريق العطف بل او ما والا لبطرك  
حال كلام الشيخ في حال قول لتضمن معنى ما والا وان انما صحيح بعد ما ظهر لك الفوق بينهما **قول**  
لكونه بمعنى ما والا ليس كذا فاعدا في ان النفي لانيات المذكور صريحا وما النفي في النفي ما سواه  
موجبا لكونه بمعنى ما والا بل تفاوت بين المفهومين حتى يستحق ان يقال لكونه بمعنى ما والا فالوجه ان  
يقال في ذكر النفي انما ان افادتها القدر ليس بنفي بل لتضمن طريق النفي والاستثناء  
ولو كان مركبا من ان والنفي لكان كالعطف بل مفيدا للقدر بنفي لا بجعل متضمن للنفي وان  
**قول** في لانيات والنفي معا ولم يوجد في كلام العرب **قول** ان فتح ذلك انما قال ان فتح  
ذلك لانه لم يجد من موجب النفي على ان الفصل **قول** فيجوز انما زيد في ما قبل ان ما النفي  
ما سواه ما بعده فلم يتعلق نفي ما بعده فلا يكون على ان النفي في بعض النسخ  
على لغة غير بني تميم وفي بعض اخر على لغة بني تميم والحق في هذه النسخة فلا صحة له  
**قول** خطأ وانما كان ظاهر بيان المقصود **قول** فالقول بان النفي طبع في النفيين فيمكن ان  
يقال القدر لتضمن انما يكون فيما يدعي النفي ان المقام مقام التوقف ولا يلزم من التوقف انما يكون  
لنفي حال المدد فيكون النفي والنفي في النفي على النفي في النفي على النفي في النفي على النفي  
لانه لا لا يظهر على **قول** هذه النسخة وانما ذلك يمكن ان يقال نعم النسخة فاعدا  
القدر الحقيقي بالوضع وانما انما فيها القدر لا ضا في ضرب من التوقف كالا دعائي فالوضعي  
اصل القدر ولهذا لم يجز في القدر الحقيقي ولم يتم بانه في النسخة **قول** الا ان احواله  
كانت ادوات التاكيد والبالوضع والاستفاد بمعونة المقام الدواعي التاكيد  
**قال** الله والتمثيل بخير بذا ضرب في وكان الاول انما يتم للتقديم بما هو شائع في النسخة  
مثل زيد ضربت بكلاف هو يا بني فان احتمال التخصيص والنفي في النسخة على كذا في شرح المقصود  
لمولا **قول** فلا يجوز ان يقال انما يقال في النسخة انما يقال شرط محلي معنى النفي او شرط حسنا  
ليست **قول** فلا يجوز ولا يجوز والجواب ان في التفسير دلالة على انه اراد بشرط المحل معنى  
من شرط اصل المحل معنى وشرط حسنة على خلاف ما هو المراد بعبارة السكاكي **قول** على ان  
المقام مقام التفسير كالمقام مقام تخصيص لا بوجوب كون بترجيح كالتقديم لتخصيص

افادته

لتخصيص انما بوجوبه كالمقام مقام التاكيد لتخصيص فاعدا **قول** وانما انما بوجوبه كالمقام مقام التاكيد  
لا يخفى ان هذه الازالة بعيدة وكيفية معينة فاعدا حاله عند السامع ما هو حاله باعتماد السامع  
لا ما هو حاله عند باعتماد السامع به وكونه كالمقام المدعي تروده في كونه صادقا او  
كاذبا عند السامع محل نظر ولو كان المدعي مترودا لما اخبر السامع واختاره لانه لا يمكن الا فاعدا  
للمدعي في صدقه وكذبه بل لانه لا يمكن له اعتقاد صدقه **قول** في معنى لكم ان تروده في صدقكم وكذبكم  
وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تروده وبين صدقكم وكذبكم عندنا في بناء السبب  
المشبه به لانه لا يلزم من حكمه ان لا ينبغي ان يجوزوا بصدقكم فانه كسبب لادراك قطعها كما ينبغي عند  
كذا في شرح المقصود **قول** ان المقصود انكم مدعون يمكن ان يقال المقصود انكم مدعون دعوى ليس  
المدعي له اعلم ان السامع في معنى ان يكونوا مترودين في صدقكم وكذبكم هو حال المدعي عند السامع من ان  
يتردد هل هو صادق عند كاذب او كاذب وحده **قول** وانما جعد قدر او ادبنا على  
ان الحكم في بناء ان في قدر النفيين كسبب في كذا في جاب الناطب فاعدا الحكم اعتقاد  
النفي في بناء جاب الحكم لا يجوز قدر النفيين اصله كما هو المشهور لا يقال قد ذكر في شرح المقصود  
ان في معنى قدر النفيين في مثل هذا المقام انهم ولم يتوصل صاحب المقصود لافادته لانا نقول ان  
التمثيل في عبارة على ذلك بعيد جدا **قول** بناء على ان الحكم اذا اعتقد ان النفي لطلب اعتقاد  
تروده قال في شرح المقصود ان يقال لا يجوز القدر فيما ذكره ان السامع يعتقد كذا او يرد فيه  
بل ربما اعتقد الحكم ان السامع يعتقد ان اعتقاده متجاوذا او اعتقاده على خلاف  
ما هو عليه سواء او النسخة او يتردد في احواله فيقول ما انت الاشياء على ذلك خطأ  
كان او ثوبا ومنه قوله لكان انتم انما كنتم بون كما سياتي وبجواب عنه بان لافادته لم يتوصل  
له ههنا **قول** ذلك انما نقول ان هذا التوجيه انما يتضح لوجاه القدر لمدد الغرض فلم  
يكن محببة لمدد الغرض الا من محذرات هذه العبارة لا ينبغي ان يقال به بناء على احتمال العبارة وان  
كان هو احتمال الظاهر الاول في تأويله بما هو ان بن النسخة **قول** كسبب المعنى انما قال كسبب  
المعنى لوجود المانع للظن وهو كذا في مضاف اليه في معنى ما ذكره في الاول ان يقال  
قدر الموصوف على الصفة في مثل البواقي لاني قدر الفاعل والمفعول ولا شك ان مثل ما جاني  
الاركان يظهر فيه اعتبار ذلك فان المعنى ان اجزاء موصوف بالركوب لا بغيره **قول** وهذا  
معنى صحيح يعني الرجوع الى قدر الموصوف على الصفة في هذا المثال يستلزم المحذرين في هذا  
بعيد بعينه وفيه ان الرجوع الى قدر الموصوف على الصفة يحتمل ان يكون بقدر قدر  
الفعل المسند الى الفاعل في الوضوع على المفعول وهو الموافق لقول الله قدر الفعل المسند







المباحث العلمية ذلك يكفي في ترتيب الاختصاص بل في استعمال اللفظ بالافعال قوله وهذا معنى ما قالوا  
الذات ما يصح ان يعلم ويجزئ فثبت ان الذات والشيء الموجود مراد في المعنى ما يقع ويجزئ في المعنى  
الحرفي فثبت ان لا يخرج عنه باعتبار ما هو ملاك في الاستقلال ما يدل على انه قول او نقول هذه السبب  
هذا يكفي لتفصيل فافهم قوله بل ان دون السواد اقوى ما يدل على ان ارادة السبب قوله واما النزاع في  
كونه شاعرا قوله هذا فانه ما يتكلف في تبيين كلام يمكن ان يراد بالسبب ما قام بالغير حيث  
ان قام بالغير ومفهوم الفعل السبب بهذا المعنى والذات المفهوم من غير ملاك في قيامه بالغير ومفهوم  
النساق الغيرية فانه لا يقبل الشيء والاثبات وهذا توجب برير رابع ويرد على الكل النسب التي  
توجب اليها الشيء والاثبات قد يكون مدلول الفعل وقد يكون النسبة التي كسبية للجملة الاسمية فالنسبة  
الاثبات كثيرة التوجب في صفات ليس مدلول الافعال فلم يكن لها من اختصاص بارادة اظهر  
وان الحقائق والاجسام وان لا يتوجب اليها الشيء والاثبات لكن قد ثبت لهما الخاصان في الجملة  
الاسمية فتوجب الشيء والاثبات من غير معنى فغير ذلك الصفة من حيث انها قامت بالغير لا بل  
فعل بل بغير ذلك في الجملة الاسمية فانه قول وهذا بالمباحث العلمية ان السبب لانه بغير معنى في  
الحكايات على وجود الشيء فالنسب طلب مفهوم على وجه يصير لبيان بعد اثبات الوجود حقا  
صفتها قوله فظهر ان ما في شرح مفهوم الاسم المقالات يعني ما في شرح الاسم المقالات مقدمة  
على هل البسطة حتى انه لا معنى لما ان رتبة بعد السؤال هل البسطة لانه اذا استلزم وجود  
خصوص لم يبق حاجة الى السؤال في خصوصه وما في شرح مفهوم تفصيل البسطة مقدمة  
بهذا المعنى بل يصح السؤال بها بعد هل البسطة لان الاول تقديمها وهذا ان يقع ان تقدم  
ما في رتبة اجمال ليس بواجب بل يكفي للتصديق بالوجود المعروفة تفصيل بل المعروف بوجه  
وام قول فاذا انصورت بقدر الامكان انما كثر في السؤال عن صفاته واحواله الموجودة وتبين  
الاحوال بالموجودة مع ان التصديق بالاحمال موجود كان او معد وما حاشا في العلم بالوجود  
فبني على مذهب المتكلمين ان ثبوت امر الموجود فرع ثبوت الوجود لا ثبوت مطلق الاحمال  
حتى ان ثبوت الوجود لا يطلب الوجود فافهم قوله التي لشرح مفهوم الاسم اجمالاً فثبت  
لان نظره بوجه كاف في هل البسطة ولو سلم فكيف احد الاخرين من شرح الاسم اجمالاً او تفصيل  
تفصيل باحد الاسمي ولا يتعين احدهما قوله واما اذا تصورنا بعض اعتباراتهما يمكن ان يكون  
مراده ان لو اثبت وجود هذه الحدود المفهومات المذكورة في احد الاشياء فلا يخفى ان ما يذكر  
في المعروف اذا صدق بوجوده لا محال فكذلك الوجود ان لا وجود للاموال المحيطة في  
في الحقيقة فانه ثبت قول يصير اسما بحسب الحقيقة فانه قلت قول يصير اسما بل لوزان

ان يصير حدها فافهم بان يكون بعضه اثباتا فثبت هذه قضية ممكنة لا ضرورة ان يمكن ان يصير  
رسما او يحصل المقصود قوله لم يخفى لاذك القيد واردة المعروف في احد الاشياء كان مناسب  
بحال ان باب العينة ولا يعنون باحد الالفاظ اجماع المانع كذا لا يباين السمع في السقاء  
فان ارادة المعروف لا يجدي السقاء وان يقال بغيره لا يسمع الالفاظ مع هذه الازادة والارادة  
باحد في القيد ما كيد في الشيء وقد عرفت ان ارادة المعروف مطلقا بغير اللزوم من احد في الالفاظ  
بدون القيد بالي مانع قوله لم يتصور في موضوعه زيد او غيره فيقول ان يكون الالفاظ منصوصا  
ويضع موضع زيدا مخرولا فافهم ان لا يكون فرق بينه وبين الهمزة وام قوله ان الفصل  
بالتبيين ويجوز ان يكون الفصل لان ما كيد في سؤال عما يهتبه المستحق بخلاف ما عندك فان سأل  
عن المثبتة في غير الناقص الى اسم قوله فمن يعطى معنى بسم يصير مفعول العطاء ويصير  
ما يعطى العتوق به ما اعطى النفس يتوكل به بالاجاب الف مما يعطى بدل الكل وكذا من  
الضمير فلا يبقى الكلام قال في بيان الفطنة مع ان مدار في النفع عليه فلا بد ما قيل  
ان الاجاب لا يصح في نصيب ان حق ودعوى كمال في صحة الرفع ويجوز في البدلية فاسدة  
وانتم الاصح في مجلس السيد لانه على تقدير الرفع ويجوز كمال الكلام في بيان الفطنة  
قوله المستلزم كسكارة مادة الاستفهام عن عدد الشيء الواقع في المستفهم بدل على  
كثرة عادة وبمنزلة عرض الكثرة وعرض الكثرة بمنزلة الاستفهام فان رتبة الاستفهام  
المستلزم لعرض الكثرة الاستفهام قوله وكذا نقول في قول كذا مني نصرتهم في الاستفهام  
في زمان الشيء المرغوب يستلزم الاضطرار في سدة الاستفهام وهو يستلزم  
الاستفهام في الاستفهام عن ذلك الطريق في الاستفهام عن مفيد الطريق الذي  
بسكو مقصود من غير يدل على ان ليس طريق هذا المقصود فثبت على هذا قوله  
وفي العدول في العلم منه وجه العدول في الالف بانه سيوده الاستفهام وهو تفصيل  
ان في ذلك كذا في نفسه ما يبي وتلك كيف وقع منك مثل هذا في الالف ان في ذلك لم يقع  
منه ما يوجب فلان والاضطرار بسكو في ذلك وفيه في الالف ما لا يخفى واعلم ان السيد جعل في جميع  
علاقته المحار المزمومة المقابلة للعدول في الحار كالسبب والسبب في غير المزمومة العامة السادة  
لجميع اعني المزمومة ولو لم يكن ذلك المزمومة لاشاع انكسار الشيء في المزمومة وهي نوع  
العدول في الحقيقة المحصورة في فنة وعشرين في ذلك وانكار كذا كذا يكون  
ارادة الانكار بالاستفهام في غير ارادة السبب السبب في الانكار بسبب عدم بوجه الذين  
وهو سبب مجمل وهو سبب الاستفهام قوله بناء على ان المحل طلب في الاستفهام لا يستلزم



ادعاء في المذهب معتقدا بل يستلزم احتمال كونه معتقدا فيكم باعتبار ان المذهب في مثل هذه  
الامر هو كونه في المذهب يعني ان يستعمل الامر بما لا ينبغي ان يفعل بوجوب اليكم في قبل  
المذهب المستند في ذلك يلزم ان يكون الذي لا يلتزم من امره ان لا يتخذ في التوفيق والتمويل والاستعداد  
ارادة التوفيق والتمويل والاستعداد بالاستفهام فيجعل ان يكون جعل الاستفهام عن مرتبة تحفيرة ونحوه  
وبعد وفيه كمال التحفيرة كما لا يخفى **قوله** وحق ان راجع الى الوجوب جعل في شرح السمع  
التفصيل اجمالا لا تفادوا المستند في غير ذلك لا يرد في منقوض الوجوب او التوفيق المستند  
باعتبار المستندين ونسبة الامور **قوله** وهو الذي عني في التحفيرة بالتوقف لان قول المؤلف  
فيما مضاه على ما عرفت بالتوقف في الوجوب المستند على سبيل التفادوا المستند فانهم  
**قوله** فقد تضمنت في المعنى انها سبب اما داخل او خارج فاذكر السبب علم انها هي  
او انجزم اجزاء وهذا الوجه في غير اعتبار سبب الغير فالباقى نعم الغلبة ينفع بالفهم وهذا  
التوجيه في توجبه المستند **قوله** ففهمنا ان كون المؤمنين يتبعون ان يبادروا بل فيه لانه على  
ان المؤمنين الصالحين في الانبياء يبادرون لا محالة ويكون قوله سببا لان محالة فلا حاجة فيه  
الى ادعاء **قوله** بخلاف ذلك الوضوء شرط لا يرد على الشيء لان ذلك لا يكفي في الشرع ليجرد توقف  
جزء ولا يلزم ترتيبه على محالة في الواقع ولم ينفذ ان مبين على الادعاء فليكن محذرا ان نواتج  
سلوكك عند انتم مبينة على الادعاء فتأمل **قوله** اذ ليس في الثبات احتمال على مفهوم الشيء ان  
الثبات في الامر مستعمل على الشيء لان الامر بالشيء من غير نية نعم احتمال الاول **قوله** وايضا  
مفهوم بالذات الاول ترك قوله بالذات وايضا **قوله** وما الثاني فهو ان يفرق بين اختلاف على القيمة  
الجزئية كونه ويجعل ان يتجوزوا معطوف على كونه اي سره كونه مقبولا ونحوه من كونه مستوف  
ويستفاد ان لا يتجوزوا في خلافه فيكون الاول **قوله** والظاهر ان ترك لفظ ان لا يفرق  
ان ترك تعريف لفظ **قوله** لان المستند بالشيء المستند به مشكوك لا يخفى ان الاختلاف  
بالاسلام مغاير للثبات على اليهودية من اجل صحة كونه في احتمال هذا الاعتبار **قوله**  
لان من حق الاسلام فقد عظم الكفر وتكبر مغاير للثبات على الاسلام ولا يخفى ان التحفيرة  
ايضا مغاير له من اجل صحة قطع النظر عن استلزامه التعظيم به كونه بدلا **قوله** او بدلا لان  
فاثرة هذا البديل من بدلا لان على الثبات على اليهودية لانه كونه في الثبات مع الاستدلال  
على ان تحفيرة الاسلام وليس على الثبات على اليهودية وفيه دفع استنباه في الثبات من  
الموافق في اللفظ لا في المعنى **قوله** مقرر او في مقرر باعتبار لانه هو  
انهم ليسوا بمؤمنين فربما لازم في التابع والمبتوع كليهما كذا في شرحه بفتح **قوله** الفرق

الفرق بين توجب الشيء فان كنت في جعله فاما نحن مستندون باعتبار لانه كعب الصبر فاما  
وجعل المفتاح فاما نحن مستندون ناكبدا لانا معكم باعتبار لانه ونقول اذ ذلك فالكعب  
الثبات على اليهودية والمفتاح ناكبدا في الاسلام **قوله** وانه جعد بيان ليس بواضح قال صاحب الكفاية  
في قوله تعالى من اعطى الدين انعمت عليهم فافرة البديل الناكبدا في الكعب والشيء والتكرار والاشهاد  
بان الطريق المستقيم بيان ونفسه صراط المسلمين هذا فقد جعل البديل بياننا في جعله فاما نحن مستندون  
بياننا القول انكم جعلنا مع كونه بدلا بخلافه **قوله** فالتشابه فيما نحن فيه هو ككنا في دور الحكي  
اي الحكي من حيث انه حكي دون ذوات الحكي وان كان ككنا فعل المحكم وليس في نظم الكلام في بعض  
عليه **قوله** اما ككنا لانها موضوع في العلم ان لا ينفك الحكم عن مفرد ككنا في ما لا يتبعه لا يقال  
كله الواو ايضا لا يجاب بالتابع ما وجبه للمبتوع ومع ذلك يقال زبر قائم وعرفه بوجه  
العطف بان الواو يجمع بينهما في الوقوع فليجوز زبر قائم لا عرفه وان كان لا ينفك ما وجبه للمبتوع  
وهو الوقوع لانا نقول التابع والمبتوع في الاصطلاح ماله اعاب كما يدل على عدم الاعاب لم  
يقول احد ان الواو لا يجاب بالتابع ما وجبه للمبتوع بل هو يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه  
سواء كانا تابعا ومبتوعا او لا وقد قالوا لا موقوف لان شقي بها ما وجبه للمبتوع قال ابي  
صفيحة المبتوع وهو اللفظ المختص المفرد وما في **قوله** واما نحو قولك زبر وجهه حسن فاعلم  
فيجب ان لا يطرأ نفوت بينه وبين زبر قائم بنا ففقد زبر ليس بقائم لا عرفه وليس بقائم  
ببياننا لاننا نقول المراد عطف قول فيجب على زبر وجهه حسن تمامه لا عرفه وجهه حسن بنا ويل  
بالحسين فقولنا زبر حسن الوجه لا فيجب الفعل ومثله ما قاله الرضي ولفظ لا موقوف للعطف  
المفردات وقد يعطف مفرد على مفرد على قدره كقوله لا افقدوا المحذور مضاف عنه لكس  
فكذلك قلت انما قائم لا عرفه هذا **قوله** فلا يبعد صحة قياسه لم يقصد الفرق بينه وبين  
المثال السابق لان عدم الفرق بينه وانما اراد ان يبين ان عدم ظهوره في كل ما حل في ان  
الاعاب لا يوجب صحة العطف سماعا بل قياسا **قوله** ولا تخفى في جعل اول عدم السماع  
في جعل السماع بحيث لانه يسكن بما قيل في قوله تعالى انتم بما تعملون اممكم بانعام وبنين  
وجنات وعيون من ان الثانية بدل البعض لدخولها في الاولى **قوله** وكنت في البيت  
معني البيت على ما هو المشهور ان كنت تابعا لالميسر في الفلا ففصلت حاذق في صواب ليس  
تابعا في ولا يبعد ان يجعل المعنى في وقفت بالجنات وبديل حالي لا انقاد الى الميسر ولا يترجم  
في الجنات **قوله** وجع يجعل الشرط او يجعل صاحب المفتاح مخالفا في عدم تحقق الشرط المذكور  
في جعله ما عرفت **قوله** ويمكن ان يقال ان في البيت اذ في توجب عبارة المفتاح على خلاف



هذا ويجعل في قوله ان لا يرد في مطلق حتى من التدريج فيعلم حال العاطف ان يكون  
البيت لبيان حال مطلق حتى في قوله ثم سيادة ابيه ثم سيادة جده ويجعل في قوله لا يرد  
ان سيادة ابيه فانه كذا ما في الشئ **قوله** قال نعم لا تخف مني بما يقال بل في قوله  
نعم في البيت للترتيب لانه ساد المردوم وساد سيادة ابوه وساد سيادة ابيه جده فيكون نظيره  
ما قال الشاعر وكما اب قد علما بين ذي حسب كما عنت برسول الله عثمان وهو هذا المعنى حسن لانه  
يأتي بعد قول قيل ذلك بعض آباء **قوله** وانت خير بان هذا الاحتمال انما يجري في بعض الصور  
لا يخفى ان اجابان في بعض الصور لا يتصور العطف بالواو بلا شرط شئ في بعض الصور ولا كلام  
فيه لانه من قبيل العطف كرفع الابهام كمن لو اراد الاحتمال مع قطع النظر عن الفرية ومعنى  
النظر على العبارة كانت جارية في جميع المواضع **قوله** واذا عطف بالواو دل على الاجتماع **قوله** اذا  
كان جمع فكلين مستلزما لاجتماعا فيشفي لا بقصد التشكيل بالعطف بل بكتفي في افادته بالجمع  
فلا بد من ايراد لوجبه بقصد العطف **قوله** وحاصل جوابي انما جعلت فصل الجواب مع آياته  
على ايراد جوابه لانه جعل هذا الترتيب معتبرا في كلامه متروكا لظهوره من سائر الكلام والاس  
في الجواب انه يلزم الاختصاص بالنظر المذكور بالواسطة تأمل **قوله** واذا جعل من الضرب  
الاول هو قب بكت لانه اذا جعل من الضرب الاول هو ايضا ان استعمل الله بترتيب على نفس  
استعملهم لا على خلواهم اي سب طينهم فالوجه ان مقيد الشيخ من تقي الترتيب على القول ليس  
انه يلزم ترتيب على قوله اذا خلوا بل في كونه من القسم اذا لموجب ولا يضر اليه بدو موجب  
وهو كونه اجزا لك من بناء على الاول **قوله** والامر في اجزيم وكان ما ذكره الله سبحانه من بني نوح  
ان في صفة اجزيم تعليل جواب الامر بالطيب كما اقتضاه الوجه الاول الذي ذكره كحذف الشرط  
بعد الامر وتناوبه في بكت لانه **قوله** انما ينظر على لك انما قل انما ينظر على لك ولم يقل انما  
يلزم لاحتمال ان يقال مراده بالعكس **قوله** انما ينظر على لك انما قل انما ينظر على لك ولم يقل انما  
يلزم لانه لا وجه لجعل الفصل نسبة كمال الاتصال مع وجود كمال الانقطاع **قوله** فيكون استينا ف  
فلا يلزم كل البيت على التام لوجود احتمال آخر ظاهر على المثال **قوله** وفي بكت اما اول  
يكن ان يتكلم للث وبقال اذ بان الوجه مكانة تعليل الامر بالمزاولة والامر في اجزيم بالعكس  
فلو جزم كما لم يجعل الحكاية التي هي غرضه **قوله** وليس له ان يعمل امر او احد اي ليس يعمل  
وهو كذا ولو اراد تعليل ينبغي ان يقول امره كذا او يقول وكوسم ان لا يتقبل ليرسله  
ذلك بسبغ المنكلم وربما ينافي بان لم لا يجوز ان يعمل الامر الوارد في كلام الغير وكوسم  
فليكن سبيل قال **قوله** نحو قوله سبحانه ونعم الوكيل لا يخفى على من لا ذوق في سبيل

فصل

سليم ان قوله في قوله حسبا الله ونعم الوكيل لا يخفى على من لا ذوق في سبيل  
ان حسبا الله كن بنه عز توكل على الله ونعم الوكيل كن بنه عز توكل امور الله **قوله** فقلت  
اختلاف كلين في اتجاه السؤال بعد تعليل صحة العطف فيما لم يحل من الاعراب لظهور الفائدة  
خفا **قوله** واما ثالث فدان في قول واما ثالث فدان لا خفا في ان المقصد بالتشبيك نفس مال محل  
له من الاعراب كمال الانقطاع وجعل الثاني مجرد الفصل كمال الانقطاع سواء كان فيما لم يحل من  
الاعراب ولا تعطف كان بعد مجرد كمال الانقطاع ونسب كمال الانقطاع غاية التعطف **قوله**  
فذلك العاطف في مكانة لانه العطف كمال الانقطاع فب ان يجد الثانية في الكلام المحكي  
او كانت من تنزه الاولى فالفصل فيها ايضا من هذه حيث لا لا خفا **قوله** لكن المحكي حيث  
هو محكي لا يصح لانه كذا اي كونهما محكما عليها وايضا يلزم كونهما التي بمنزلة التبع فكلما  
بما على المنوع وكذا حيث هي لا تصح لانه لا يجد من حيث هي مستفاد لا يرتبط  
بشي كاللبر بطلبها شي وكذا انما في قوله لا تصح لانه كذا اي الحكم عليها وبما لان كليهما  
سبق في قوله فكلما عليها به تأمل فانه يوفق جدا **قوله** وهذا واضح لا شك عيب في قوله  
اشناع في عطف مؤكدة على المؤكدة انما انبت اشناع عطف المؤكدة على المؤكدة وبما في دفع  
الامر مؤكدة الشئ لما كان من تنزه لم يلزم عطف مؤكدة المؤكدة عيب **قوله** ولا اشناع فيه نسبة  
بكت لانه اذا تعدد التكيد لا يعطف بعض على بعض فلا يقال جاني القوم كلهم اجمعون بل اجمعون  
قال الله تعالى فسير لنا كذا كلهم اجمعون وذلك كمال الاتصال بين التكيدين للشئ لان المتصل  
بالمستقل بالشئ متصل به فتأمل **قوله** التي بنوهم العطف عليها لم لا يجوز ان بنوهم العطف على  
ربب فيه عطف تنزه على تنزه **قوله** مقيد بما هو من تنزه الاولى مقيد بما هو من تنزه  
اذ التكيد لا يكون مقيدا **قوله** ولا مجال للعطف هناك لان هدي المنقذين مؤكدة لها تعلم من  
ذلك ان من اسباب الفصل كونه الثانية مؤكدة لما أكد بجزء الاولى ولو قيل لم يعطف على  
لا ريب فيه لانه بنوهم عطف على ذلك الكتاب لم يرد في اسباب الفصل شئ **قوله** تقديره  
كما لا يخفى هو هدي انما قال هو هدي لتفسير جند وبتحقق الفصل اذ لوجه خبر ذلك الكتاب  
لم يكن مما نحن فيه **قوله** تكريها بل ما هو اعم من التكرير **قوله** فنت العدة الكبرى في البديل  
كونه مقصودا بالنسبة وقد مات ههنا والعدة الكبرى في التكيد الامور الداعية اليه من  
التفكير ودفع التجوز والسو لا كونه تكريه اللفظ الاول ولم يفت **قوله** لكنه حذف  
لان الاغناء في اذ اول الاغناء ببت ان اظهر ان كراهته على كمالها وسدنا ينبغي ان يحذف  
لانه بوجه ان كمال الكراهة مدلول الاغناء ببت ان اظهر ان كراهته فيجب ان يذكر لتبين ان



مدلول اللفظ كمال الكراهة فافهم **قوله** لم يرد ان لا يقين مستعمل في كمال الاظهار لا يظهر في كل  
المراد في عبارة المصنف على غير البليغ لا على ما استعمل فيه اللفظ ويجعل قوله لولانه على معنى  
لولانه لا يقين على قصد كمال اظهار الكراهة بالحق بقية اي بسبب لولانه لا يقين دلالة على  
على شدة الكراهة **قوله** بل اراد ان دل على كراهة شديدة دلالة موحدة لا يخفى ان تكرار مثل  
هذه العبارة كثر بعد كونه قصده ذلك كما اراد بيان مراد المصنف والتوضيح بان حيث يستفاد  
من تكراره انه لم يثبت لهذا المراد **قوله** يمكن ان يجاب عنه ان هذا الجواب لا يرفع المصنف في الاشارة  
وانما يرفع صاحب الفتح **قوله** وفي قوله حقيق في اظهر كراهة اقامت تمام التام اما  
في التفسير وفي فهم المراد فهو ما تخطت في البيان او فهم المصنف كما استدل به في حاشية اورد  
ولو جعل قوله حقيق في اظهر كراهة اقامت بمعنى حقيق في وقت اظهر كراهة اقامت فيرفع  
التمام **قوله** اذا قطع النظر عن الفاعل في وسوس وقال لا يخفى ان قال مع المتعلق بالفاعل بلفظ  
اع في الوسوسة فلا يخفى المتعلق بالفاعل لا يرفع **قوله** بل نقول لا بد في ان في مع بل نقول  
لا بد من ملاحظة تعنى الوسوسة بقوله الب حتى يصح ان يكون الثابتة المشبهة على قوله يا آدم  
بيان له وكما لا بد من ملاحظة نسبة الشيطان حتى تصح ان يكون المشبهة على هل او كذا بيان  
**قوله** قلت قد قال الف المبادر ليس لا خفاء في صورة مخالفة اللفظ بهذه الغيبة وان لا يلزم  
وهذا ينبغي الوجوب الاختلاف خبر وانما اوله لم يجعل كونه جوا باللسان في موجب الفصل  
**قوله** ولو فرض في اشارة الى ان قوله لان العادة بناء على ان السؤال قد جرى سبب خاص كونه  
خلاف العادة وانما **قوله** واما على الوجه الرابع كان الظاهر بقوله واما على الوجه الرابع فليس  
استنباطا بل هو قول على وجه واما ذكره فليس مضيفا فيما هو بصدده ولا متما في لفظ **قوله**  
وهو اعلم من خبره فيه انه اعلم في قوله او معنى **قوله** انما يسأل هل هو حقيق بالاجابة  
اعلم في الجواب ان صدق القوم فلا يخفى سؤاله عن استحقاقه الا ان يكون ناسبا او معنى **قوله**  
على صيغة الحكاية في المتعارف اي صيغة التكلم او صيغة الحكاية كمال لان تقديره لا اذا احسن بعد  
قوله احسن على صيغة الماضي كالحكاية **قوله** بل الحق انه بقدر هل هو حقيق بالاجابة ان  
او قدر في ربه حقيق بالحق هل هو حقيق بالحق بل هو بغيره هل هو حقيق بالحق بالاجابة ان  
التاكيد لتتبرر بل في طبع منزلة خالي الذهن لظهور استحقاقه **قوله** كما استدلنا به حيث قلنا في  
فيه ذكر ما يوجب استحقاقه وهو السداد في القوم **قوله** بل يوجد عطف على مسند مضمون اورد  
بجملتين يجعل ان يربط بين مسند مضمون احدى جملتين ما يقتضيه من القصة وما في حكمه  
من اجزائيات الجرد عن العوارض هي في حكم الكليات اما في نسخة حصولها في النفس واما في انزالها

بيان

لا تتركها الا بوجوه كلية **قوله** وحاشية على ما روي في اشارة لا تضعف ما قالوا اذ لم يعم  
برهان على نفي قوة اخرى لحفظ الصور العقيدة **قوله** فكر حكم الكليات في جواز انما في الجرد  
لكن لا يسيل لنا الا اذكر ان الا بوجوه الكلية على ما ذكره واشتبه في بعض نصابه **قوله** لان ما  
ذكره السكاكي الا في ان ما ذكره المصنف **قوله** ولعلنا نذكر ان اراد بالوجودي معنى الوجود  
لا ما يمكن السبب جزء مفهوم واللفظ عايشاني في نفي التفاضل في الاول والاكبر ان  
العدم مغيب في مفهومه انه جعل الوجودي بمعنى ما لم يقبل السبب في مفهومه **قوله** كان اخيرا في  
في تعريف التفاضل **قوله** وقد حقيقا هذا السبب جعل لون بياض وصفة من سبب التماثل من  
التفاضل بين نفي والا في نظره كان جزئيا على ما ذكره لان التفاضل لا يمكن التماثل فيه  
انه لا يحد بحسب الخارج واما بحسب تجويز العقل فيجوز ولعل في قوله على ما ذكره اشارة الى ضعف  
**قوله** فانه لو قصد في ان قصد في الامور الواقعية في يوم الجمعة كان من بين هزم الامر فيجوز  
وفاط زبد نوبى جامع باعتبار السنة المستدلب كالمستدلب في الامور الثابتة في هذا اليوم  
وتو المستدلب فيها ما ثبت له الشيء في هذا اليوم فينبغي ان لا يشترط كما في وصفه من ربه فحصل  
بها معتد به في هذا المقام ولا معنى للمعاني لا هذا المستدلب فربما يكون المستدلب في التماثل  
في مقام ولا يكون كذلك في مقام آخر **قوله** لان بين مسولى سور بينهما تفارنا لا يخفى ان حصول  
سور بينهما اذ تفارنا لان الخيال يحد بهما معا فيحصلان عند العقل معا كونه لا يفارق بين  
العلمين في الخيال لانها ليس في الخيال وانما التفارق بين الصورين في الخيال فثبت ان التفارق  
بين الصورين في الخيال ليس تفارنا بين التصورين اذ في قال بان الصور الصور هي صورة  
لم يجعل الصورة الحاصلة في الخيال بل الحاصلة عند العقل فاللفظ ان الله اراد بانفس الصور  
ما يترك بالحس لان التفارق بينهما في الخيال لا بين العلوم **قوله** الواقع حال فلا يحتاج الى تعقيب  
كلام الله بما قيدنا وبنم على طائفة **قوله** وان كان صدر الشرح المذكور اولى بالضرورة انما بالضرورة  
الضرورة على ان المصدر مبنى للمفعول فلا يخفى سببا او برب او كان صدر الشرح المذكور اولى  
بالضرورة انما كان كذلك الكلام قد وجب صح **قوله** ينبغي ان يكون على صيغة الانبات نفي الفتح جواز  
جواز بل لا يخفى اولا ركا وجعل السبب في سره بفتح النفي في نظر البلاغة دون نظر  
النهي **قوله** وهذا الوجه وان كان منقول في الموضوعين من كلام الرضي في لو سلم ان كلام الله  
كلام الرضي فلا يخفى ان كلام الرضي ان التفاضل بين الخيال والاستقبال في الجملة باعتبار اشراك  
لفظ الخيال بل كلام الرضي ان بين الخيال والنهي والفعل الخالي في سبب فاستنبطوا ان  
الخالي بما ياتي في الفعل الخالي رعاية للمناسبة بين الخاليين ونزولها لاحد المتابعين منزلة



الآخر في هذا المحقق المناسب على كونها مستبين في حال وليس في كلام المرضي ارضه هذا المقال  
ويكون انه يحل المناسب على ان حال المقابل للاستقبال هو المقارنة بزمان التكلم وحال السجوى  
برل على مقارنته مضمونه بزمان ما يتكلم به الآن والله ليس المقارنة بزمان التكلم بـ **قول**  
وانت اذا وجدت لكلام افسك محلا صحيحا تحل الصحيح في هذا المقام انما يوجد لو وجد في  
لقرب الماضي الى حال بالنظر لا ما قبله كما جاء المستقبل بالنظر لا ما قبله والاثبات مثل هذا لا يكون  
بالقبول **قول** ويجوز التصدير بلفظ قد لا يفهم عن معنى شأ التصدير بلفظ قد بكسوة الاستعداد  
بحسب الظاهر والاقول تصحيح المعنى فاقول **قول** وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع في اي حكم هو  
الاستغراق والنفي المطلق مفهومان بحسب اصل الوضع بمعنى الوضع الاوفاقي وما ذكره هنا اي الاستغراق  
بحكم الوضع انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنفي فهو موضوع في هذا التركيب يستغرق اي حكم الوضع في  
**قول** واذا انتفى دائما ودام النفي ثبت الاثبات في الجملة لانه كالاثبات في ورود النفي عليه في  
حكم ونحن نقول في نفي النفي اجتمع النفيان كلاهما الاستغراق بحكم الاصل فلو ايقعا على حالهما لم يكن  
النفي ونقبة في طرفي نقبض فابقى النفي الاول على الصدد واخرج النفي الكسبي عن مقتضاه لان الاضيق  
لما انتا ويل وجد حصة **قال** لا ينسركلام فيها الاكثر كالحقيقة في اى احواله على الترتيب  
حال المساواة واقادة كونها شبيهة وساقى كمنه بعين متعارف والاولى ان يكون متعارف اليه هو  
كونه اولى ووجه اولونه انه يعرف بالبليغ وغيره **قول** وجود الاطاب بالمعنى الاول والاولى  
بالمعنى الكسبي لا يجوز بالمعنى الاول دون الاطاب بالمعنى الكسبي اذ قال نجيب نعم الاطاب بالمعنى  
الثاني دون الايجاز بالمعنى الاول هذا نعم وكلاهما يارب عنتي فان عنتي في المقام حذف حرف  
الشداء لنسب المقام كمنه ذكر لكنت خفية فيكون الاطاب بالمعنى الكسبي ولا حذف يا المتكلم كان اولى  
من عبارة المتعارف **قول** فيقع صدرى نفسيه قلبه انه يفهم في الشرح طلب شرح نفي ما يشهد  
وصدري يقيد نفسه لانه ليقال لا اعتد او يفهم من نفس الفعل والاحكام كل فعل مع مفعوله  
المتأخر بهما ونفسه **قول** فكيف يستفاد من قوله ليل ان الكسر كان في بعض احواله ليدل  
فيه ان نخرج الكسوف في هذا المقام بان التكبر لافادة ان الكسر كان في بعض السبل ما يشهد  
به على كونه البعثة المستفاد من التنوين اعلم من البعثة في الافراد ومن البعثة في الاجزاء  
بوجوب تصور الصواب ان تكبره في افادة ان الكسر في بعض السبل وفي السبل العظيمة  
داخل اصل المعنى كالاخفى **قول** بوجوب قصور في المقصود الذي هو التنوين لان التنوين لا يكون  
في الاخرى جعل اثبات له بخلاف ما اذا جعل عطف فان التنوين يؤيد على جعل اثبات لله وعلى  
جعل انفسهم متخفين للثبوت **قول** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم انما قال على ما ذكره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَبِالْإِسْلَامِ وَالْحَقِّ وَالْعِلْمِ وَالنَّجْدِ



م زاده رجبی

۵۰

وقع الشك في حد المطابقة بالضمير والالتزام وله بدو التقييد بالحيثية **قوله** وبدل عليه  
 ايضه وبدل ايضه امتناع الاجتماع بين الدلائل **قوله** فباق على حال فلا يتم قوله ولا حاجة الى هذا  
 التقييد **قوله** لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعمه فبذلك لم يأت تحقيق شرط  
 المطابقة مع شرط احدهما بان يراد مع ارادة الموضوع له للانتقال الى الموضوع الا احدهما كما  
 في الكناية **قوله** على زعمه اي على زعم المجيب بان شرط الارادة لانه وجد شرط الدلالة للمطابقة  
 على اجزاء وهو ارادته دون التضمينية او الالتزامية وهو ارادة اجزاء او الالتزام والمردول  
 المطابق ايضه ولم ير على زعم السامع الى ما قال انه اذا قصد باللفظ جزؤه ولا يتركها  
 في المجازات صارت مطابقة حتى يرد ان زعم السامع ليس سندا على المجيب وانما قال على زعمه  
 ان الدلالة على اجزاء في المثال المفروض مطابقة في الواقع لانه اراد ان يجب ان يكون مطابقا مطلقا  
 سواء كان الاطلاق من حيث انه موضوع او من حيث انه جزء **قوله** واعلم انه صرف هذا  
 الكلام غير موضوع الا حسن فذكر في هذا الحرف غير موضوع **قوله** واعتبر في عليه بعضهم  
 الاعتراض هو شراح صاحب الطوائع ولا صفها في **قوله** وكان دلالة اجزاء لا يكفي ان هذا  
 المنع لا يضره لا يكفي في انتفاض حد المطابقة كالدلالة على اجزاء ونفسه ولا يتوقف على  
 نفي الدلالة عليه مطابقة فتأمل ويمكن اجواب عنه بتعيين الماد بدلالة الحكموم عليها  
 يكونا مطابقة لانفسهما مثلاً على وجه يصح النفي ويمكن تقريره ان الاعتراض على وجه لا يندفع بما  
 اجاب به وهو ان هذا الكلام مبني على ما قال الشيخ فانتم ثم والافلا **قوله** تتوقف على  
 الارادة فاذ اطلق على الكل او الملزوم لا يدل على اجزاء او الالتزام مطابقة لعدم الارادة واذا  
 اطلق على اجزاء او الالتزام لا يدل الامطابقة اذ لو دل نفساً او التزاماً لوجد بدون المطابقة  
 لعدم ارادة الكل او الملزوم **قوله** واجاب عنه لو كان اجواب دفعه كلاهما المذكورين في  
 كلام الغير لم يكن لنقل اجواب دون الدفع وجه **قوله** بما نقده في اي بعض ما نقده هنا  
 اذ لو كان تمام ما ذكره في مقام الجواب المذكور في كلام هذا المجيب لم يكن كلامه في الاعتراض  
 مختصاً بالدلالة المطابقة اذ مع اختصاص الكلام بالدلالة المطابقة لا معنى لقوله لا سيما  
 فقول السامع فالقول يكون الدلالة في مزاو ويد السامع على اجواب **قوله** والفنية في مثل  
 هذا المجاز انما قال في مثل هذا المجاز انما قال في مثل هذا المجاز انما قال في مثل هذا المجاز  
 نعلق بالفهم كما في بعض الدلائل الالتزامية **قوله** والثانية ان في البناء على المقدمة  
 ان يتم انما يظهر لولم يرد بالاولالة التي نصير مطابقة دلالة حادثة بفهم الفريضة  
 فليكن للفظ المادية اجزاء دلالتان على اجزاء دلالة مجرد سماع اللفظ في ضمن الكل



ودلان بملاحظة القرينة وان يتم مطابقه دون الاول **قوله** المعبر الى في تقسيم الدلالة وفي قوله  
بقرينة شخصية او نوعية القرينة الشخصية كقرينة الاشارة المخصوصة في استعمال اللفظ هذا في  
فرد مخصوص للموضوع هو له وكذلك في الضميمة الخاصة في استعمال ونظايرها والنوعية  
كما في وضع المشبه للمشببه بقرينة تدل على اياها كانت **قوله** لا استحال في اجتماع الاقوى و  
الاشد في قلبه الاجتماع تحصيله في العلم بالدلول وجعل العلم بعينه الالفاظ  
خلاف اللفظ **قوله** فديتا انها مطابقة لو كان مراد الله انه لا يظهر في التعريف فيقول قول واهما  
أخذت بيانا لعدم الظهور لا يخرج عليه ما ذكره **قوله** ولا يجوز ان يكون تعين اذ التعيين يستلزم  
المطابقة ولا مطابقة هنا لعدم ارادة الكل **قوله** يعني ان مراد ابن الحاجب معنى كلام الله ان كلام  
ابن الحاجب ليس هو بنفسه كاشترطه ولذا خرجت بالمخلاف دون الاختلاف وكلام الله العلة  
بشئ بترتيب قول لم يستلزم كاشترطه بالشيء به الشبهة عنهم بعضهم فقال الله ان التوابع عدم  
الاشترط لان الظاهر ان المراد باللزوم اللزوم الكلي وظاهرا انه لو اشترطه في ولا يخفى ان التعيين  
في فسد الشئ تعيينا ففقد في مثل هذا المحقق وفضلا وبقوه في الآن **قوله** التمام لا اذا  
فسد الشئ به قلبه فلا معنى بخوبه في بخبره غير ذلك فالوجه ان يقال كيف ان لا يجعل  
المفهوم بالقرينة لازما للمشي فلا يستلزم اللزوم كمن الاظهر انها جعلها كل مفهوم من اللفظ  
لازما لانه انفق كل القوم بان المجاز يستعمل في اجزاء او اللان في لفظ عدم الخروج عن كل القوم  
**قوله** فيقوم جزء اجزاء يستفاد من كلامه انه يحتاج في تفريع قول فالمفهوم من انك اول  
هو جسم في قول لان فهم في السابق من الكل اما حطة مقدرة لازمة منه وهو انه فهم  
جزء اجزاء سابق عليه مرتين وليس كذلك لان سبق فهم اجزاء على الكل يستلزم سبق فهم  
جسم على الحيوان لان جزءا وحيوان كل وكذا سبق فهم حيوان على الانسان فلا حجة في هذا  
النوع في التوصل بما تقدم **قوله** فدرجوا بان التعيين لازم للمطابقة في المكتبة اي المعاني  
المكتبة الغلبة البسيطة لا المقابلة للمفرد **قوله** فاجواب المطابق لافراد القوم ان يقال في  
قائه فنت لما كان فهم اجزاء سابقا على فهم الكل لم يكن الانتقال من الكل الى اجزاء بل بالعكس  
ليس معنى الانتقال من اللزوم الى اللان ان يكون تصور اللان من شأنه في الوجود البتة بل  
ان يكون اللان بحيث يحصل عند حصول اللزوم في الذهن في جملة وهذا المعنى في اجزاء متحقق  
بصفة الدوام والوجوب كما ذكره الله في التلويح فلا يجوز الحكم بان الدلالة على غير الموضوع  
سبب الانتقال منه مردودا عنده لكن بمعنى ذكره لا يوجب كون التعيين فهم اجزاء بعد  
فهم الكل فيبين كلامه في التلويح وكلامه هنا من **قوله** بل الظن اي بل يكون الظن او الظن غير

*[The page contains dense handwritten text in Tamil script, which is mostly illegible due to extreme fading and blurring.]*

غير شرط **قوله** اقول في تصور اختلاف في المطابقة قد يقال بالتصور الاختلاف في الانتقال  
 او الانتقال لا يفتك عن الظن بالوضع كما لا يفتك من العلم به وهو من الوجوه ان يكون الانتقال من  
 السبب الاقوى **استرع** **قوله** وضوحا وخفايا لا يكفي ان كما يصح منع عدم بان الوضع وضوحا  
 في المعنى المطابق بتفاوت العلم بالوضع يصح منه بتفاوت التذكر له ويصح دفعه ايضا بقوله  
 ويرى بما يقال **قوله** نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معانيه هو وكذلك يمكن رعاية اختلاف  
 المراتب في الدلالة المطابقة باعتبار تفاوت القوانين الدالة على الخلف وكثرة الحدود وقت  
 ويمكن رعاية باعتبار كثرة المشترك وقت واحد **قوله** وايضا لو سلم ما ذكره  
 يمكن دفع المناقشة في عموم اعتبار المطابقة انما تكلفه من اللفظ فلا بحث للبيان عنه نعم ما  
 ذكره من وجوب عدم الاعتبار لا يتم **قوله** لان التأخر الزماني فيه لما قرر ان المدخل في الخبر  
 بعد اكل تحقق التأخر في الزمان **قوله** انما في ما سبق من الانتظار كان انظار السمع عدم ظهور  
 التقيد في التعريف بالوضع نظرا في نفس الدلالة ولا للمعنى الواحد باقيد وعدم ظهور  
 الموضوع وانخفا في التقيد فالناسب ان يكون ما جرى مجرا ما بناه سببا من عدم ظهور تقيد  
 المعنى بكل معنى يدخل في قصد التكلم ومن تقيد بوقت المطابقة التقيد بالزمان **قوله** ولا  
 ان ما ذكره السكاكي في وقت هو مستغنى عنه لدخول في الانتظار وقت قصد بالذكر مع دخول  
 فيها لانه لم يبق ضعف جوابه فالمراد ان نسبة الب **قوله** وقب من الكثرة والظايف لا خفاء  
 فيما فيه من الكثرة والظايف واما كونها بيانية دون كونها من المعاني فقبه خفاء لا بد لانه من  
 دليل **قوله** ارادة هذا المعنى ان اراد ان ارادة مثل هذا المعنى لا ينافي اصلا في مادة من  
 الموادم لجواز ان ينصب قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وان اراد ان ارادة هذا المعنى  
 لا ينافي في الجملة فذلك لا يقتضي كون التشبيه بمنزلة الكناية بل قد يكون **قوله** انه بخلاف مقاصد  
 علم البيان في اربوز فالنصيب من مقاصد علم البيان باعتبار ارادة لازمة **قوله** والوجه في القبط  
 لا يكفي ان تعريف الكناية بسادق على التشبيه المراد به لان معناه فيجب تخصيصه بما يخرج التشبيه  
 وكان له انما بالناسل **قوله** فسمي التشبيه الاستغارة يعني ان التشبيه كالاستغارة مبنى  
 على التشبيه ونقار فيها في عدم جواز ارادة الموضوع له منها دونه كان المجاز المرسل والكناية  
 كذلك ولا يبعد ان يكون المعنى ان نسبة التشبيه الى الاستغارة في الكلية ويجوز ان تكون كناية في  
 المجاز المرسل وحينئذ بقوله ان التشبيه كالانتقال واستخراج بما بعده **قوله** ابتداء ارادة غير  
 ما وضع له في التشبيه ليس كابتداء في الإشارة فيها باعتبار ان العلاقة التشبيهية وهناك  
 باعتبار ان الموضوع له **قوله** بدل صريحا كون المدلول الصريح ذلك بحث لان مدلول الواو

[illegible]



**قوله** وما انتساب كليهما برب البرية...  
 في ان يكون هو على قدر فهمه...  
 بقدر ما يتصور...  
 واما نقول قولنا...

هو جمع وذلك لانهم لا يجمعون **قوله** فانه لا يشعور الا فيما قصد التكلم لان دل هذا المعنى في الفعل  
 الاختيارية لا ينفك استعمالها مطلقا عن اية قصد كناية في ضرب واسألها حتى يتبين  
 بانها على ثبوت الاختيار للعباد لا يخفى ذلك على من لا قد علم صدق في الكلام وبهذا يظهر ان  
 ما يقال في دفعه من انه لا يخاف في ان لا يشعور في كون شي والاعيان معناه ان يكون ذلك المعنى مقصودا  
 والاشيخ كثر من ذلك التزم بل مطلقا من دفع **قوله** الا ان مفهومهما معاني لكان في ان اختلاف  
 المقنوعين لا يستلزم ان لا يدل تفاعل على المشاركة في الفعل فان المشاركة في الفعل وان كان  
 المبتدئ في لف في الشركة في الفعل **قوله** لكان المقنوع من قولنا شارك زيد عواما اي كان  
 المقنوع من شارك صريحا شاركتين والافعال سبيل الى انكار فهم شاركتين وهو ينفك  
 بان المقنوع يستلزم المشاركة بل المقنوع من شارك زيد عواما شاركتين فمشاركة  
 من الشركة من فهم ثبوت الشركة لهما وفهم مشاركة في الشركة كاستدعاء الشركة لطرفين شاركتين  
 فيه وفهم شركة في فهم ثبوت الشركة المقنوعة من جوهر وفهم ان شاء الا لا يشك في  
 ان يكون متساويا في عدم النسبة لاختيار النسبة في الدلالة **قوله** عدم التوافق وانما  
 تفاعل وتفاعل لهما عند ذلك **قوله** لا يخرج نحو قولنا لم يزل لانه اخرج بيني اذ فهم **قوله**  
 فباختبار اختراجهما كاستحقاق المصداق **قوله** وهو لا يظهر فيه كنه لانه يستلزم ان لا يوصف لغيره  
 الذي يظهر ميتا بالحيات ولا ينفك عن اسم الميت وايضا اورد عليه قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم  
**قوله** شقائي النعمان معروف فيه تعريف بالشيء من ان لا حاجة الى تعريف الشقائي لانه معروف **قوله**  
 لانه كان اذ هم اي اذ من اختلف في الجدة او طرفة كانت السلطنة فيما بينهم مدة والافعال يستقيم  
 لان الجدة لم ينقطع ملكه حتى يكون هو احوالهم **قوله** والمتوفى سيوف كان الغرض من هذه الحاشية  
 الرد في كونه النسبة الى متارقي العيون وان لا يوجد له اصل في اللغة **قوله** الا ان ما ذكره المصنف  
 لان التعريف عن البدن سابق عن التعريف في النسبة **قوله** تنظير او تشبيها جعل الدائرة تنظير  
 لا يصح الشكل لوج شكل الدائرة الا ان يخص التوفيق بشكل الجسم وبعد يلزم تخصيص العرف في مقام  
 الاحتياج الى معرفة مطلق الشكل لانه المتشابه **قوله** يمكن ان يقال ان لا توجب كلام **قوله** فكان  
 اراد المقابلة الكيفية ان يكون بين الكيفية المحسوسة والجسمانية **قوله** او ثانيا وبالعرض اي بالمجاز  
 فانه محسوس معقول طلق عليه محسوس لانه ادرك بعد ادراك المحسوس فيه يلزم ان يكون الكليات  
 محسوسات ثانوية لانها حصلت بانتماء العقل في المحسوسات فهي حادثة بعد محسوس لان يقال  
 المدد الامور كما صدر بغيره والاصل غير تصرف في المحسوس وبعد يلزم ان يكون ادراك الوجود  
 ثانيا **قوله** ولذلك تبدل لا يصح الاستدلال على كونها اضافة لكونها ان يكون التبدل التبدل

قوله...  
 في ان يكون هو على قدر فهمه...  
 بقدر ما يتصور...  
 واما نقول قولنا...

**قوله** ان في المختلف اي تفريق المتعدد الذي يشترك منها هو بغيره الواحد في المختلف كتحقيق الحق والحق...  
 كالحكم والاعتقاد والادعاء وغيرهما معان مفردة لان المداد بالمداد ما يقدر في متعارف اهل اللغة امر واحد سواء كان حقيقة لاجزائه كقولهم  
 يجوز مثلا اولها اجزاء لكن اجزاء اجزائه منضما بعضها لا بعض ووضع بارء في قوله لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار واحد للمفهوم  
 وحيوان والانس او كان وضعوا واحدا على احد هذين الوجهين **قوله** محل نظر لان الحقيقة لا تجتمع في شئ من المقتضى بان معنى  
 قوله حقيقة ملحق ليس كونها ذات اجزاء بل كونها حقيقة للظواهر متفق من كثرة الشايات بحسب اعتبار الحكم انما بعضها لا بعض وقسره  
 الى مجموعا حتى يعبر عن كثرة كنه واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اولها في مقصود من مجموعا الحقيقة واحدة كما رده

لتبدل ان فاشي الا انه لما **قوله** ما ذكره من كونها حسنة وحسنة **قوله** بخلاف السطح بخلاف  
 بان قوله الواحد تحت الشكل لتفريق اللبيان ويمكن جعل مشار اليه بقوله لا وفي **قوله** كنهه  
 في الاشكال لا يقتصر على هذا التوجيه بل يتجسس مطلقا ان لم اذوت الاشكال كما ينصل بالمقادير وضمت  
 الى الانوار فيمكن ان يقال نعمت الى الانوار لان الحسن والقبح متصل مجموع التكو والشكل فاشي **قوله**  
 بل عليه اي على ثبوت الفعل والافعال في الشكل **قوله** بل على الصورة كما صدر انما من توفيق  
 الله الى ما هو اقرب من النظر لان نظيره ليس نظيره اوقع من القول على سبيل التام لان  
 حصول صورة الشيء في العقل ولا ما هو ادهم من النظر لانه اهل بيان مرادهم كقوله الصورة  
 فكلام يوجه ان حصول الصورة في كلامهم على ما رده **قوله** وما في مقابلة الصفة وكان ذلك  
 سهوا من النسخ وكانت النسبة على مقابلة تلك بقدرها **قوله** وكذا الطيف في اللغة  
 في الفاعل من الطيف النبي جليل عليها لان كالتطبع والتطبع ما ركب فيها من الطعم و  
 المشرب وغير ذلك في الاطلاق الى ان لا يبين والعزبة الطيف فلا وجه للنسبة في الطيف بالغة  
 وفي العزبة بالظاهر **قوله** قالوا الطبع اعلم منها اي قد يكون اعلم منها لانه مقدر وبد حيث قال  
 والطيف قد يخص فافهم **قوله** او ان قيد لقوله بصد **قوله** لم ينفك في التفريق الى المختلف  
 واما فقد قس في العقل والاعتقاد **قوله** لا يكون المعقول فبكت لان المعقول ما حصل في نفس  
 العقل والمحسوس في نفس العقل والمحسوس ما حصل في قوى العقل والمجوع ليس شئ منها بل  
 منها كما ينبغي **قوله** ويكون المقصود تشبيها بباطل بصفاء الماء والافعال بعزب زبد الماء  
 وثبت لانه من الصفات تارة والكثرة اخرى لانه بسبب في زمان ابطال بالماء الصافي زمان  
 فبقية بالماء الكثرة **قوله** على انه معقول لا يبرز المقدر لا حاجة الى تقدير لا يبرز بل هو معقول  
 لا يبرز له المذكور بعد تعني قوله في موضع الاستطراد به بالعاطف الا انه ينبغي الكلام على العامل  
 بعد العاطف مقدر وهو مرجوح **قوله** عطف على قول لا شائع الاظهر انه عطف على نفسا ولما قال  
 اي نفسا وكيف لا وهم يجعلون الوجه الاخر في مقابلة الا يبرز في صورة التمتع عادة فبنا سبب هناك  
 بقية ان يجعل في مقابلة نفسا **قوله** قوله لا شائع تعريف للمجوع تعارضا ان عقل قول نفسا لا شائع  
 تشبيها ان يجعل ما هو جدير اليه الا ان يقال رعاية الاشياء فيما هو المقصود الاصل اهم من رعاية  
 فيما وقع نظرا **قوله** لكان لغوا لا حاصل وايضا لا معنى لكون المشبه بهم في الغرض في التشبيه  
 اذ ليس بيان الامكان في المشبه به انهم المشبه اذ ليس هناك بيان امكان المشبه به وليس يتبين  
 في المشبه به انهم من المشبه وعلى هذا قوله هذا الغرض لا معنى لارادة هذا الغرض فالنسبة لمراد الطبع  
 في بطلان **قوله** وبعد اذ اخرج عن المشرك مع ما سبق بغير الكلام عن ثبوتها يقال لا احتمال

**قوله** الا ان يجمع...  
 فانه لا يجمع...  
 في ان يكون هو على قدر فهمه...  
 بقدر ما يتصور...  
 واما نقول قولنا...



A large, ornate initial 'A' in red ink, followed by text in a cursive script, likely Persian or Arabic. The text is written on aged, slightly discolored paper.

عليه من نفسه

[illegible]



كما لا يخفى على احد ان هذا في معنى تشبيه مفهوم رجل شجاع بالاسد اذا اريد به الطبيعة المطلقة  
وانما يقع التشبيه اذا اريد بالمفهوم المجرد المقيد بالاطلاق كما قلنا في قوله ودفع توهم استثناء الفوق  
في التقديم والتأخير التوهم ان شئ من كواثر المدح لا يخبر المفهوم لا يتفاوت بتقديم الخبر وتأخيره على  
ان التوهم في غاية البعد لان ذكر مودى يكون اولاً لا يحصل له **قوله** لا الاتحاد ولا الحمل والآن  
لما كان التذليل لغو الحصول المقيد بزبد اسد ولا الاتحاد بشهادة الذوق **قوله** نعم ان استعمال  
الاسد في معناه الحقيقي هو بقالا اعترض اولاً بان الاستعمال في المفهوم ينافي التشبيه وتاب بان  
ينبغي اجار لا بدل على ان المراد بالمفهوم ولا يخفى ان الاعتراض الاول سليم الدلالة والى منع  
لها فيتحقق التقديم ويمكن ان يرفع انه البطل كوالاسد مستعمل في مجرى واستعمل منه  
الى نصيحه اسد على ونبته بقوله نعم على الانتقال من بحث المجتأ في فليس هناك محذور  
اعترض ان لم يراع بينهما ترتيب **قوله** فيكون اجراءه والصولة خارجة عما استعمل لفظ  
الاسد فيه الاستعمال ضارب في فرد ما يتعلق به اجار بلا تكلف بخلاف التعلق بالاسد  
لاستلزامه الصولة فجعل الاسد استعارة لرجل شجاع انبى يتعلق اجار به من كونه في معناه  
الحقيقي وتعلق اجار به باعتبار استعارة بمعنى الصولة لا ترى ان ضارب في جائي ضارب  
زبدان ينصب المفعول ولا ينصب مرجع زبدان مع دلالة ضارب عليه **قوله** والظاهر ان مثل  
هذا باب التشبيه فانه قلت يريد بقوله والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه ان ما ذكر فيه وجه  
التشبيه مع حذف المسبب من باب التشبيه فكيف يدل هذا على اخياره ان زبدان اسد في السجعة  
من باب التشبيه مع ذكر المسبب قلت يلزم مما ذكره بطريق الاول **قوله** فان المدح في الفرق  
فانه قلت اي في ردة في قوله فان المدح في الفرق مع ان كل احد يعلم ان معنى الاستعارة بهذا  
ومع التشبيه ذلك قلت بربهم بيان الكثرة في كيف جعل الفرق ينصب علامة كواللفظ مستعمل في  
معنى التشبيه ولم ينصب الى الفرق انه هل هناك قرينة صادقة عن الموضوع له ام لا ووجهه ان مدار الفرق  
على الاستعمال في معنى التشبيه لا على وجود القرينة الصادقة فانه مشترك بين المجاز والمرسل والاستعارة  
**قوله** ويلزم من ذلك ان اتحاد لا يلزم ان لا يثبت ان الاستعارة تقتضي كوالشبه به اي استقلال  
فقد وقع به اعراض الشئ على القوم وسيفقد **قوله** فالاستعارة تقتضي كوالشبه به على ما مر من حيث  
كونه موصوفاً ومحمولاً عليه فانه يمنع اقتضاها الحكم الضمني على الشئ استقلال **قوله** استقلال المفهوم  
صالحاً في اقتضا استقلال يكونه صالحاً لان الاستقلال لا يقتضي فان الفعل معناه مستقل غير صالح  
لان الحكم عليه **قوله** صالحاً لان يكون موصوفاً ومحمولاً عليه الحكم بان المسبب تارك المسبب  
بقتضيه جعل المسبب مفعولاً للمساكنة وما لا يستقل لا يصلح لذلك **قوله** والافعال بعزل

بمعزل هذا يقضي انه لا يتحقق نسب في الاستغارة التبعية بل يتحقق الاستغارة بمجرد النسبة في  
المصدر والاستغارة فاقوع في شرح المفاتيح انه يسرى النسبة في المصدر الى المشتق بمعنى سرانه  
اثره وهو الاستغارة **قوله** ومعان كحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال بمعاني كحروف بمعزل  
عن الاستقلال والصلابة ومعان الافعال بمعزل عن الصلابة دون الاستقلال وكذا الافعال  
بمعزل يقضي انه لا يتحقق نسب في الاستغارة التبعية بل يتحقق الاستغارة بمجرد النسبة في المصدر  
والاستغارة فاقوع في شرح المفاتيح انه يسرى النسبة في المصدر الى المشتق بمعنى سرانه اثره  
وهو الاستغارة **قوله** فلما يتصور جريان الاستغارة فيه اتصال قلبه ان معنى كحرف مثل يصح ان  
يوصف بشئ غير معتبر عنه بلفظ كحرف فيكتف ب في الاستغارة وان هذا يقضي انه لا يجري المجاز  
المرسل بهذا في هذه الامور الا ان يقال ان ملاحظة العلاقة يقضي وصف المعنى بشئ كما لا يخفى  
مع انهم لم يقولوا ب في المجاز المرسل **قوله** فلك هنا حالان لا يخفى ان قوله الحكم على البصرة في حالة  
وعدم الصفة في احدى للفاوت حال البصرة بالنسبة اليه في التوجيه لا باعتبار حال البصرة  
فلا معنى لقياس حال البصرة على حال البصرة في المرأة لانه ليس بهذا الحكم في المرأة متعلقا بالبصرة  
**قوله** حالان على سبيل البدل **قوله** فقص على ذلك المعاني المذكورة بالبصرة اعلم ان هذا  
التصوير كما يجري في البصريات يجري في سائر الحيوانات فانك اذا ذكرت شيئا بالنسبة  
فاذا توجهت الى ادراكه الى معرف حاف الكيفية الملموسة لا تقدر ان تحكم قلب وان توجهت  
الى معرفها تقدر ان تحكم عليه فان شئ قد يكون ملبوس بالذات وقد يكون ملبوس بالنسبة **قوله** وانما  
ذلك من قولك فاكزير وقولك نسبة القيم الى زيرك مقصوده بيان ان المذكور بالبصرة  
كالمحرك بالبصرة حالان اما ان الصورة في النسبة لامن حيث استعمل الفعل وانما  
ذكر الفعل اتفاقا حتى ان لو تصور في نسبة زيرك فم لم يتفاوت الحال فلا بد ان هذه  
مقدمة لتحقيق معنى الفعل وكوف فلما معنى لذلك الفعل فيه على انه لا مانع من توضيح حال شئ  
بتوضيح جزئي من جزئياته وجعل توضيح جزئي من مقدمه التوضيح ومنهم من قال المقدم  
نسبة هي بين طرفي الجملة لاما هو مدلول الفعل ولم يدر ان النسبة في الجملة العقلية سوى  
ما هو جزء ومعنى الفعل **قوله** وانه لتوف حالها اي حال الطرفين التي جعلت النسبة  
انه لتوفها اي ما اشار اليه بقوله فكانا امرأة شاهدتهما معا مرتبطا احدهما بالافرد  
هي كونهما مرتبطتين بوجه مخصوص وكذا احدهما موصوفا والآخر وصفا مثل ومنهم من  
قال هذه الحالة هي النسبة الخارجية والداخلية النسبة الذاتية صفة فقيه ان  
التي الصورة الذاتية لا تكشف الامر الخارجي لو كانت توجب عدم الاستقلال لكان

لم يخلف







مسند فلو وقع مسند اليه لا يلزم خلافه في الزيادة على وضو فالوجه ان النسبة النامة تمنع  
عن جعل شئ من طرفها مسند او مسند اليه لنسبة اخرى وامانه بعد الاخراج عن وضو وجعل  
غيره كافي زير قام ابوه لا يقع مسند اليه ان يقال العجني قام زير كما يقال العجني قيام زير برفع  
فما لم يتفق في اللغة لا مانع **قول** واما مجموع معناه المركب من حدث والنسبة المحصورة فغير مستقل  
بالفهوم لو كان المركب من المستقل وغيره غير مستقل لزم ان يكون مفهوم اسم الفاعل ومفهوم  
اللا كائب واللاجر غير مستقل فان الوجه ان مفهوم الفعل لا يشمل على النسبة النامة لا يربط  
بشئ ولا يربط به شئ فلا يصير محكوما عليه ولا محكوما به **قول** فضلا كونه فضلا بسند في ان  
يكون غير المستقل محكوما عليه بعد من كونه محكوما به وفيه بحث **قول** فان قلت كان الفعل  
بردها بعد ما قيد النسبة في الفعل بالنامة وتيق تمام النسبة في الكلام مطلقا لم يبق ان  
اسم الفاعل بالفعل فلا وجه لهذا السؤال والجواب ان محصل السؤال ان الاشتغال على النسبة  
هو المانع من غير مدخلية لتمامها ومحصل الجواب ان المدار على التمام اذ تمام النسبة يمنع الا  
ربط بالغير لا مطلق النسبة **قول** فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات في ان النسبة  
من اعتبار الذات للحكم به واعتبار الوصف وجعل محكوما عليه وكل منهما مستقل فلا وجه  
لا اعتبار الذات للحكم عليه واعتبار الوصف للحكم به ويمكن دفعه بان الوصف اعز من  
الذات فيبقى الحكم بالاشتق لصير مشتبا الى الذات المعينة على طبق اعتباره قيل  
النسبة الى الذات معينة والذات اعز منسوب اليها في باب اعتبارها جانب مبرور  
تو المشتق محكوما عليه **قول** قلت في هذا الكلام تصوير في حق ان المراد بغيره قام ابوه  
الحكم على زير وليس زير ليدرج بيان الضمير لان وضع المبتدأ لان ثبت له شئ ولو  
ورد الكمال بالجملة التي هي فيه ضمير ان لم يجر فيه التفصيل الذي ذكره فتعين الجواب  
بجعل الجملة مجردة عن الارتفاع ومخرجة عن تمام نسبتها **قول** بل هو قيد بتعين به الحكم  
عليه لا لانه ما يتعين به قيد الحكم عليه عن الضمير **قول** ان قصدك كما هو الظاهر  
فلا حكم صريحا في هذا الكلام منه مبني على ما استشهد به ان قام ابوه مسند الى زير في زير  
قام ابوه لكن تخفيفه ان هذا مسامحة والال زير كائين حيث قام ابوه فقام ابوه ليس  
ضمير بل متعلق خبر كنهه لا يبدل فمع ذلك ابدى في اخراج الكلام عن التمام **قول** فلو كان  
معنى قام ابوه ذلك ان لم يربط به الاخر ان يقال زير قام ابوه في تأويل زير مقول  
في حقه قام ابوه **قول** مقيد لفظا ورتبة **قول** وذلك لتجريد عم الارتفاع النسبة في  
بقي ان جملة كيف تقع محكوما به بعد التجريد ولا يقع محكوما عليه وقام لاب الذي هو متون

متون قام ابوه يصلح لان يكون محكوما عليه وبه وكان في الاتفاق **قول** ثم نسرى الى معاني  
حروف سران التشبيه الى معاني حروف يقتضي جعلها محكوما عليها الا ان يقال سران  
التشبيه بمعنى سران حكم وهو الاستغارة كونه في كذا استغارة حروف الافعال مسوقة  
بالاستغارة المتعلقات والمصادر نظرا لاداب اعمدة هذه الواقع وتبين مواقع  
الاستغارة ثم الاستغارة التخييلية تشكل لانها استغارة جملة كذا في اراك تقدم جلا  
ونور اخرى ولا خفاء ان معنى الجملة غير مستقل ولا قابل للحكم عليه **قول** فان قلت  
هل يجرى في نسبتها الاستغارة في قبلة فليج الاستغارة بحسب النسبة باعتبار الزمان  
فتشبه نسبة الضرب في المستقبل بالنسبة الى الماضي في التحقق ويكون الزمان قيد  
النسبة **قول** لها احوال مشهورة لا خفاء ان نسبة الفعل الى الفاعل مشهورة بان  
زير مدخلية المنسوب اليه المنسوب فتشبه نسبة الفعل الى الزمان والمكان في خبرك  
**قول** واعلم ان التعبير في الماضي بالمضارع في الاظهر تأخر نفهم الاستغارة في الفعل  
في الرفع عن كلام القوم لانه لا مدخل له فيه **قول** فيصح النسب لذلك لا خفاء في ان ليس  
بناك استغارة المصدر لان كلام الضرب في المستقبل والضرب في الماضي مدلول للمصدر  
حققة فتبين استغارة الفعل بهذا الاعتبار بتعينة الا ان يكفى في تعينة الاستغارة بتعينة في  
النسبة وقيل في اتمح الاستغارة في الفعل بلا حلف معناه لا بلفظ عالم لا يجوز استغارة الفعل  
باعتبار حدث مطلقا وفي حروف بهذا الاعتبار من غير استغارة المتعلقات والمصادر **قول** وبما  
ورنا لك الى اي ما قرب ظهور معنى كلام القوم والا فاقم بين المراد بحقائق **قول** ليل  
صحح ما تقدم عن القوم مدعي ودليل نفى حمل دليل صحيح عليه **قول** لا بد عليه  
ما نقل عن الشافعية على ما قرب كلام القوم لكن هذا التفسير وقع من شارح الفتح  
فيل الشافعية **قول** وبالذات فيما سلف لا مدخل له في دفع الشبهة **قول** هو المعاني المتقدمة  
ارادة الاستقلال بالحقائق لا يجعل الدليل صحيحا لان مفهوم الفعل على هذا حقيقة وانما  
ينفي صحة الاستغارة كونه مسندا بمقتضى ونحو فلا يصلح كونه محكوما عليه وليست هذه  
المقدمة في كلام القوم **قول** ودليل على انه لا يخفى ان شكك **قول** ولا مشتهر هذا اثر  
على تفصيل ما ذكره في **قول** فانها بعد استنساخها في كونها مشتقة لم يكن التباس اسم  
المكان بالصفة لانهما في كذا الاستغارة فيهما متعينة ولا في كونها مشتقين بل لانهما  
في القصد بهما الى معنى مقدم مضاف الى ذات فلا يحصل لذكر ما سوى الاستغارة كشي كون  
المفرد المعنى المصدرى ولا ينبغي الافتقار على مجرد الاستغارة في بل ينبغي بيان الاستغارة

اعتبار



في الدلالة على الذات **قوله** اذا لاحظ العقل طبعا يرتبط به قلب العقل ما يرتبط به مستم  
 لكن طبعا ما يرتبط به قلب البنية فكل نظر لانه يصح تعين بذكر عطف بيان له ونظم منه ان جعل العطف  
 تعينا لشيئين المتعينين والمشتبهين من النعت تعين الموصوف او تعينه او **قوله** ونظم منه ان جعل العطف  
 وفي ان اسم المكان يدل على الاول في تركب اعادة اجاز فان مجموع ما ذكر من الصفات واسم المكان ما به  
 بغيره فان لكل واحد من **قوله** لم يصح ان يكون صفة للغير لاختفاء في ان يصح جعل اسم المكان  
 ونظايره اجازا فاذ لم يصح جعلها وصفا بطل قولهم الاخبار بعد العلم بها او صافي ويمكن ان  
 يجاز بان يصح جعلها وصفا فالاسماء المشاره فان كل موصوف باللام يقع وصفها فيصير جعل خبر  
 عنها وصفا بعد العلم بان يعبر عن الخبر عنه باسم المشاره فقالوا الصف ما دل على ذات مرتبة  
 فانه قلت لا بهما ليس مرسيا في انهم قلت يصير مرسيا بمقابلة بالمعنى المتعين وظهور ان  
 المراد به المتعين يتعين لان يظهر منه ان المراد بالمعنى المتقابل له ما لا يتعين فيه **قوله** في قوله  
 نعتا ينقضون فهم الله حيث قال ما ع استعمال النعت في ابطال العهد من حيث نسبته للعهد  
 بحمل على سبيل الاستعارة كالف من بيان الوصف بين المتعاضدين وهذا من اسرار البلاغة والبيان  
 انه يسكنوا في ذكر النعت المنعارة ثم يردوا اليه بذكر شي من رواد فيفسوا بذلك اورد  
 مكان كون شي من لفرس وان فقيه تبييه على ان الشجاع **قوله** في قول اقول رفع صوت  
 باليكاء والضحك والسم الغول والعول والعويل فاموس **قوله** من اختلف اقول القوم الى  
 نعتا بحمل انه يجعل اختلف القوم لثمة عويل منهم ويحمل انه يكون المراد ان كان معينا رافع الصوت  
 باليكاء من اختلفهم وبقاء الامر المظمهما فيما بينهم **قوله** حتى فهم بفتح حتى زاد بعض الناظرين  
 عويل سببا ما بعد القوم **قوله** حتى فهم بعض الناظرين الاول في راي انه فهم فافهم انه اذ  
 الكناية لانتافي ارادة الحقيقة في ان يلزم انه يكون الاخر اسر مع كونه استعارة لاهلاك حقيقة  
 ويدفع ما سبق في قوله ان مراده ان كالا ينافي الكناية ارادة المعنى الحقيقي لانتافي ارادة مع  
 مجازي ليس مقصودا بالقصد الاول بل في ان يكون كناية حقيقة ولو كانت كيفة خرج  
 الكناية مطلقا عن تعريف المجاز بقولهم مع قرينة ما نفع عن ارادة الموضوع له كما استشهد **قوله**  
 لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبه الى بقاء ارادة الاهلاك بالافراس لا يخرج الا فراس  
 عن كونه قرينة لان التعبير بالافراس عن الاهلاك يجعل الشجاع اسر بالقصد الاول  
 حتى لو لم يجعل لم يكن بل لم يصح استعمال الا فراس **قوله** بل دال على مكانة اي حمل يستعمل فيه  
 اللفظ وهو ابيات الاسدية والواجب ان كناية عن استعمال الاسدية ومنه يلزم ادعاء  
 الاسدية كافي الاستعارة المصرفة **قوله** وما قيل فيها او عليها اي ما قيل في الاستعارة من قول

شاع

قول الابيضاح والسكاكي وما قيل على الكافي ومن موجبا لوقوف اليها التنبه على عبارة القوم  
 ونوهم ما ذكره الله وتوفى ما يدفد **قوله** ليسع ان عبارة صاحب الكافي وصاحب  
 الكافي **قوله** وهذا هو المنعارة وكان الله نوحه ان اشار به هذا المولد لانه المكون من  
**قوله** حيث قال متعلق بقول فقد باح **قوله** فقد باح اي صرح وفي نسخي **قوله** فانه قلت  
 اذا كان النقص في محصل السؤال ان اذا اراد برب النقص ابطال العهد لم يكن من لوازم التنبه  
 به حتى ينقل من السب وبغير قرينة وان اذا اراد به معنى كلفه يجعل كناية عن الاستعارة فاجاب  
 ببيان وجه الانتقال وان ارادة معنى غير المعنى الكناية لا ينافي الكناية واردة معنى الكناية **قوله**  
 فان النقص انما شاع استعماله من السوع بمعنى الجواز كما بلاجه قوله فلولا استعارة بحمل  
 للعهد واما السوع كما هو الرواية في عبارة الكافي وحيث ينبغي ان يرد بنسبتهم للعهد  
 شيوعا **قوله** قال في اسر مع كونه استعارة مصرح بها كناية عن استعارة لاهلاك الشجاع  
 كان من نوحه الله انه جعل الاستعارة بالكناية ذكر اللوازم ان جعلها مع كونها استعارة  
 كناية عن استعارة اخرى في استعارة مثبتة بالكناية **قوله** وظهور ذلك ان الاستعارة بالكناية  
 لا يستلزم التخييل في ان لم يجعل الاستعارة بالكناية نفس التخييل وفيه تعريض  
 بان قول الله كذا قد استفاد منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخيلية  
 بل قد يكون تحقيقه انحال اذ قد استفاد غيره وحقق تحقيقا **قوله** لا يلزم الاستعارة تخيلية  
 بهذا صرح في ان لم يجعل الاستعارة بالكناية نفس التخييل **قوله** علم انه اراد بذكر الرادف الاول  
 اراد بالرادف **قوله** ما هو اع الاول ما هو اع من الرادف الحقيقي وما هو شبه بذلك **قوله**  
 فان النقص من روادف بحمل لا يكون قوله فان النقص صائلا لان يستدل به على ما سبق له  
 نتيجة لارادة المعنى العام للحمل في الاولى والنقص من روادف بحمل فافهم **قوله** ولو اختلف في نوح  
 لدعوى التبادر فيجب تقديم على ما ينفرد على هذه الدعوى من قوله وح يكون كل واحد وتجه  
 على هذا التوضيح انما لا يتكفي بتركيب وجه السب وكذلك قول والنويفات يجب حملها بعض  
 ما ينفرد على **قوله** وح يكون فيجب تقديم على وجه السب ولا يستلزم تركيب الطرفين فيكون احد  
 الطرفين مركبا دون الآخر وجه السب يصح فيه الانتزاع من متعدد كما يصح التركيب  
 من متعدد ولا يقتضي الاكتفاء بصفة بالتركيب دون الانتزاع **قوله** لقبيل في تعريف المباد  
 من الانتزاع من متعدد انه يكون تركيبا عينا راي باختراع العقل من غير ان يكون تركيب التام  
 وجهه وحدة في الواقع بخلاف التركيب والتأليف فان المباد منه ما يقتضيه الواقع فلذا  
 اضيف الانتزاع على التركيب وان كلف **قوله** وبني على صاحب الابيضاح اي وبني على

لم ينفذ



تدبر الاستعارة التخييلية باللفظ المستعمل فيما سببه معناه الأصلي تشبيه التمثيل مع زى  
يكون المركبة **قوله** صار استعارة تشبيهية وقب منع لانه اذا استعمل في الاستعارة التخييلية  
كما يشهد به بيان المفتاح لا يلزم تلك التسمية **قوله** استعارة تشبيهية فاذ كان هناك طرفين  
مفردين كان هناك ايضا كذلك **قوله** بناء على ما قد عرفت ما في **قوله** وهو مردود بما قد  
عرفت ما فيه على ان دون تركيب الوجود وغوة الانزعاج يستدعي ان يكون كل ما وجدته مركبة في سك  
واحد سواء كان طرفاه مفردين او مركبين او مختلفين **قوله** الوجه الثاني وجه ثالث وهو  
انهم جعلوا طرف التشبيه التمثيلي مفردين ومختلفين ومجاورين ما سببه من ان لا يسمع منهم والآخر  
مركب وقب ان يسمع قولهم هذا والاشباب في السماع قب لصف تعريف التشبيه التمثيلي عن  
اللفظ **قوله** بل مفهومه يميل لا يلاحظ في اجزائه فصد والمفهوم الملقى على وجه لا يكون مقبولا للفظ  
لا يصح استعارة اللفظ منه وان كان مفهوما لا باعتبار آخر يترك الب انهم لم يجوزوا استعارة  
الفعل باعتبار ملاحظ معناه على وجه هو معنى مصدر بل اعتبروا الاستعارة في المصدر حتى سري في الفعل  
وصار استعارة تفعيلا **قوله** وفي المركب يعبر عن مجرى في ان يمكن في السبب الملقى في تقدير اللفظ  
واختار هادون المركب ولكن هذا مجرى آخر للتشبيه المركب على الملقى حتى يستغنى عن  
الالفاظ دون الملقى واما ما ذكره من ان دلالة المفرد اجمالية فلا يفي باحصاء الصورة المركبة  
ولو دقت فليس المفصل مدلول اللفظ المفرد حتى يستعار منه ولا يدل على الهيئة التفصيلية  
حتى يستعار لها فيدفع ان بعض المجازات لفهما في التفصيل في قوة المفصل وفيما يشبه  
بكل مجرى ويستعار لفظ احدهما لآخر ليكتفى بمقتضى وفي الاستعارة التخييلية لا بد من هذا  
الاختلاف الا ترى ان تقدم رجلا ونورا في كالمفرد يدل على ما استعمله من صورة تروى المعنى اجمالا  
لان استعارته من غير تدريج فهو في افادته المستعار كالمفرد لعدم تفريق دلالة اجزائه على اجزائه  
**قوله** ولذلك صرحوا بان الكل هو القوم وصار ذلك من ان النظم ان اضاف كل القوم اضافة  
احد المتماثلين الى الآخر في صوابه في دفع تحقيق ان القوم اخصل من الكل **قوله** مركبان لفظا ومعنى  
وهو الملاحظ فيه فيمكن تعريف المجاز بالكلية المستعملة ايضا متبنا على هذا التوسع فيمكن من  
الاستعارة التخييلية ما طرف مفرد ولون اجمالا واختلاف في المجاز المفرد **قوله** والاختصار الاختصار  
بطرف التشبيه **قوله** فلنقصها عليك احسن القصص اقبس قول احسن القصص من قصته  
يوسف عليه السلام اياه ان الله تعرض له المحبة كما تعرض اخوان يوسف يوسف عليه السلام  
**قوله** وقال هذا الله ذكر هذا الموقر لانه في مقام التوضيح **قوله** بل في ما اخذنا به في لا يقتضي تركيب  
اللفظ بل يجوز ان يكون لفظ مفردا لانه على هيئة اجمالية يكون مأخوذا من تلك الهيئة اجمالية امر مفصل

مفصلا مركبا **قوله** فيلزم تركبه قطعا فببحث لان المأخوذ اجماليا اذا ما مل فب يظهر كون  
بعض اجزائه مأخوذا من شئ وبعض اجزائه من شئ آخر **قوله** لان المفتاح للمركب هو الانزعاج  
من امور متعددة لا نزاع في وجوب تركيب المتفرع من متعدد بمعنى عدم البساطة انما النزاع  
في التركيب المقابل للواحد وما ذكره لا يقيد الا التركيب الاول اذ لم يقل احدا بان وجه التشبيه المتفرع  
يجب ان يستفاد من لفظ مركب **قوله** وبين ان يقال هذا تشبيه متفرع بهذا لا يقيد ان التركيب  
بمعنى ان متفرع من متعدد الا التركيب المقابل للواحد **قوله** احدا بان هذا هو الذي رده السكاكي الاستعارة  
التبعية الى الكنية مطلقا **قوله** ذكر هذا الكلام الاول انه ذكر هذا الكلام مشارة الى ان متاوهم  
المصدر المستفاد من هذه العبارة **قوله** وانما قال على تقدير تسليم في معنى المنع المستفاد من قوله  
على تقدير تسليم ما ذكره عبارة عن دعوى بداهة الى الهيئة مستعمل فيها وضعت له من حيث  
انه لا يقبل المنع اذ الادعاء لا يمنع فصد ذلك الاستعمال ولم يعرف استعمال فيها وضع له بطلان  
الشيء طب الاستعمال كذلك فلا بد ان قوله على تقدير تسليم مقابله المنع المنع **قوله** فيكون  
مجاز بين فاعمل وجه التام ان اعتبار الخارج ليس فيها استعملت الاستعارة بالكتابة فيه بل انما  
استعملت فيها وضعت له وجاء الخارج من اضاف لازم التشبيهية هي به **قوله** فاعمل واوف  
انه في خارج لانه تصور الموضوع له بصورة غير ليس تشبيه استعمال اللفظ بل هو مستفاد من  
اثبات لازم التشبيهية وبذلك لا يصح اللفظ مجازا **قوله** فان تشبيه العبد بكامل متفرض  
متصور فرق بين كل شئ مقصود بالافادة ومقصود بالاستفادة فهذا الكلام فصد افادة  
التفرض لكون استعارة التفرض تابع لاستعارة كمال للعبد ومن لم يفرق قال كيف يجعل التفرض  
تابع للعبد والمقصود بيان بطلان العبد لا ونوق العبد **قوله** اما اول فدان قول الاستعارة  
التخييلية ليست في نطقه في بديهة ان قول ليست الاستعارة التخييلية في نطقه بل في  
احال على المعنى لانه الاحال باعتبار نفسها في نطقه الاحال وباعتبار لسانها في نطقه لسان  
احال استعارة بالكتابة لان الاستعارة بالكتابة عنده ونية التبعية والفرقة في نطقه لسان  
احال هو الفاعل وهو الملك فلا بد عليه ما ذكره **قوله** فدفع الاول بوجود التخييلية لا في  
ما في هذا الدفع فانه لم يصر فرقة الكنية عنها نفس التبعية كما ادعاه السكاكي بل تخيلية  
بدل على ذلك نظيره كما يجعل المذهب الكلامي كجمل بيان الكتابة فاعمل او  
التمثيل التيسر في البداهة ما بها شئت وشئت معروف ومجول **قوله** من غير ان يتصور  
بد اوسط بسماع مبسوطان وبذاه لا ينفك عن تصور اليد والبسط فالمدان تصور  
مقارن للقبول فاعمل **قوله** فلا يدخل فيها سرث يوم الجمعة ولا يدخل فيها انما يدخل



ونبينا نظير ضرب لان ما الكافة غير معدودة في الزوايد عند النجاة وان تكلم عليه الرضى **قول**  
 وكذلك قول كند مستعمل في معنى المشل مجاز جعل كند مجازا مع مستند بلفظه جعل كند مجازا  
 على المشل مجازا مع معنى الكافة الدخول على الذات فلا يجوز تطبيق المجاز بالنقصان فان المجاز فيما نقص  
 عنه لا فيما نقص ولا يصرف على غير فهم اعني اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعدا بعد زيادة  
 عليه لان يقال اريد بكند وان وهو في غاية البعد اذ ليس هناك عدا في المجاز كالمثل  
 ولا استعارة اذ الاستعارة مع ذكر الطرفين فتأمل **قول** اذ لو قيل ليس مستدنى لم يكن مجازا فيه  
 بحث اذ لو لم يكن هذا كانت الاستعارة ايضا مجازا بالنقصان اذ اصل جاني اسد جاني رجل مثل اسد  
 فالوجه ان يقال معنى المجاز بالنقصان مجاز يحتمل النقصان وعدم التجوز وكذا المجاز بالزيادة  
 ولا ينبغي ان يذهب عليك ان ما ذكر في المجاز بالزيادة لم يقل به احد اذ لم يقل احد ان كند مجاز  
 في معنى مستند **قول** والتحقيق ان اللفظ المستعمل في قول فرق بين الكناية والمجاز والتعويض  
 بان اللفظ مستعمل في الاولين فيما هو ملغى وفي التعويض في غير الملغى فقط مع الكناية لا المقتضى  
 سواء كان المستعمل فيه معنى حقيقيا او مجازيا او كناية لان صور الفرق في اول كلامه في التعويض  
 المستعمل في الموضوع له لان الاصل ونسبة فيما ذكره في التحقيق ان ذكر الموضوع له في التعويض  
 محال في ساقه واقتصر على ما هو الاصل **قول** حاصدا استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعني  
 ان الكناية ليس ذكر الشئ بلفظ غيره ولا كانت الكناية متعلقة بالمعنى فلا بد من تاويل  
 باستعمال اللفظ في غير ما وضع له لتكون متعلقة باللفظ **قول** وفيهم منه ايضا ان الشئ الذي لم يمتثل  
 فيه اللفظ فيه بحث وهو ان لو كان ذكر الشئ محولا على الكناية بلفظ الموضوع له كان قوله  
 لم يذكره محولا على عدم الذكر كذلك فلم يفهم من انه لم يستعمل فيه اللفظ ولم يحصل الفرق بين  
 المجاز والكناية فماد العلة من ذكر الشئ استعمال اللفظ فيه حقيقة او مجازا او كناية  
 وبقول لم يذكره عدم الذكر كذلك وماد صاحب الكشف ما ذكرنا لا ما ذكره فتأمل **قول** وهذا  
 هو الكيفية عند الملغى في اللفظ استعمالا في ان في الكلام في المؤدى المعنى بضم الهمزة يعني عن  
 المؤدى المعنى **قول** بوجه الجاهل لثبوت اصل المعنى وكذا نوح الزيادة بحسب المقوم ابراهيم  
 انه قد لا يفيد ما كان يعلم من جواب **قول** وانما وقع الاشياء من قول الشيخ وكذا من قول  
 سابقا ان واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى **قول** والانسان بهما لا يجعل  
 الاضافه للعدد كما سيذكره في ان اجعلت للعدد كناية للمعنى بوجه هذا النوع من وجوبه  
 ولم يبق هنا ما يفيد استغراق الوجود ولا يرد من يفيد ان يعرف بعض وجوه النسخ ليس  
 ببدعي فيبقى ان يجعل ايضا الوجود للاستغراق وايضا النسخ للعدد كناية عن النسخ في

ما حاشي على يد  
 حقه

في صدر الكتاب في قوله وينبعا وجوه آخر ثورث الكلام **حاشا** تنبها على ان رتبة هذا  
 الفن وان وصف الفن ثورثه الرتبة لا مجرد تاجره الذكرى **قول** اعتدادا على ما سبق في بحث  
 المقدمة لاحاجة في وضوح دلالة على انحلو عن التفسير المعنوي الى الاعتقاد على ما في المقدمة  
 ولا يظهر ان المتبادر منه مفهوم اللغوي لان الدلالة في عرف البيان تبادر منها الدلالة العقلية  
 والوصفية خارجة عن الاعتبار ووضوح الدلالة العقلية ليس الا بالخلو عن التفسير المعنوي  
 فتأمل **قول** في لغة القيس ثورث خفاء في الاقادة اذ فهم معنى الاجل من الاجل بعبد وكذا  
 ضعف التفسير اذ احدثوا بتفسير الشخص المعين **قول** قال في حاشية حضر مرفوع في بيت  
 خبر بعد خبر هذا البلاغ قول في شرح الاوقد صارت النيات من سندس حضره فانه وضع  
 في جعل حضره سندس وهو الموافق للوقوف لانه اذا ذكر اصل الثوب في ما سيج من جعل  
 اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل حضره سندس في الوقوف اي هو ويجوز صفة سندس  
**قول** ويجوز ان يكون المعنى انما كبرية السب ليس في جنسها ان هذا لا يفيح لوجه وصف  
 الرهط بالمذكر ويجوز من اسماء مجموع لا يجب تاشيها **قول** لو قد قطع ههنا الضمير عما هو حقه اما اذا  
 كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الموقوف ايضا واما اذا كان المراد بالضمير ان في خلاف ما يريد  
 بالاول والاول على ما حقه فقط ايضا واما اذا كان المراد بالضمير الاول خلاف ما يريد بالثاني  
 بالظن فان حق الضمير انما هو اقول اول وانما خلاف حقه **قول** كان جعل المعنى في اي كان المعنى  
 المراد من الظن يطلب حاشا ما يتبعه فيجعل المتكلم المعنى الاخره كما يقال في الازادة في مقام ارجاع الضمير  
 لا ينبغي عليك ان مجرد وقوع ثوبين سريين مع تنقيح ما ذكره ان الوجه ان هذا النوع عبارة عن لفظ  
 يحتاج تحصيل بعض ما لفظ في الادق نظر كما ان في الآية تحصيل تعليم القضاء وكذلك ويجوز  
 رد ما بعض حمل السب في كناية تحصيل الامر بمراجعة العدة باكال القدة فان في ساقه الى ان  
 تلافى المظن بقدر الاحكام واجبة الى اخر ما سمعت ويجوز المنع كل منه او بعض منه صافي للعدد في غير  
 ما ذكره بحسب الظن لكن بان من الصادق يتكشف انه لا يرد السب وهذا كلام محقق لا عبار عليه  
 ولا يتوقف لطف الشعر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطف فقد بلغ لطف الآية العانة ومن وجب  
 لطفه ان يكون ان من المتعدد متعلق واحد من الشر كما ذكرنا وانما يكون المتعدد مذكورا بلفظ واحد  
 يستلزم منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لا في الذكر صريحا فان قوله فعدة من ايام  
 اخر متعلق على الترتيب وتعليم كيفية القضاء واما المخلص بمرعاة العدة فالترتيب المرعي في الشر  
 باعتبار ان يستفاد مرعاة العدة او لا في كيفية القضاء من كونه يوم يقوم ثم الترتيب وهذا  
 ان دفعه ان لم يذكر المتعدد او لا مفصلا لانه اذ في بلفظ واحد هذا واما ما ذكره على انه بان لا يرد

**قول**



لطف لا يمتد الى البعد لانه ذكر ما قبل بعد المتعد بوجبه بعد نشر المتعد فاذا غلق بالجملة  
يسر السامع ان يكون نشره ثم لما نظر فوجد المجلد عين مفصل سبق وجدانه متعلق بالسابق معني  
فبشر السابق فيه بربود فلان نشره كالمعني من غير ان يتوفا لفظ اقتضاء بل مع اقتضاء خلاف  
**قول** بربود ان اعتبار المخلو انما هو بعد دخول تحت معنى المبتداء المعين للمخلو وقت الدخول  
وايه لو كيف الاستثناء الانقضاء قبل الدخول لم يناف الاستثناء من المخلو في ان رخلود صاحب  
الكيفية بعد الدخول **قول** ولو صح لمن شاء في هذه الجملة لا تمنع العطف بأو او كي لانه الظ  
من او المضافة وانما يمكن على النوع برشد ما ذكرنا قول بربود في الظ **قول** تنبيه على التوفيق  
ان قول على الثاني فببكت لان الثاني مطلق لا ينافي الواو ولا يجمع او لا يرى ان لو قبل بهب  
زير انما ان شاء وبهيب المذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقبول عليه واحد فيجب ان يجعل  
مناط اختيار الواو الثاني مع التصريح بالشرط ومناط اختيار او الثاني مع عدم التصريح بالشرط  
**قول** ضرورة اتحاد الضمير المرجوع اليه فب ان اذا جعل الضمير لمن شاء سا بقالم يكن لا فم  
متوفرة لبقاء الزوج لغير من شاء سا بقا فاقول **قول** اراءة معني واحد في صورة متفادنة  
فب ان اراءة المعني الواحد في الواقع لا ينافي دعوى التعدد **قول** فيجعل ان يتوفا الضرب الاول و  
ان يتوفا الضرب الثاني فيه ان كيف يتوفا من الضرب الاول وقد اجتره في مفهوم تقدير الدخول بل  
الظواهر واسطة بين القسمين هذا ما يستخرج من محو اليه المنسوبة لا خاتمة المحققين  
مولانا عصام الدين علي حاشية السيد السند على المطول قدس سره الله روح مصنفه  
جميع واسكنهم في الجنان ع. عبد عبد الفقير مصطفى بن الحاج كمال البولوي غفر الله  
له ولوالديه في يوم الخميس في وقت الضحى في شهر ربيع الاول ١٢٨٤ هـ  
١٠٦٦ هـ سبعين والفاء ح. بهجة المصطفوية ١٠٦٦ هـ  
في مدرست سلطان محمد خان غازي روم الله عليه السلام  
ح. م. الله لم كاتبه على النار  
بختي و الله الاخبار

تلك لالة السيد عثمان  
الفتوى المحمدية  
الشيخ محمد بن عبد الله  
١١٦٤ هـ  
جاء في الاخر









